الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غــرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تطور النحو العربي في القرن السادس الهجري من خلال كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:

آية معطاالله

إشراف الأستاذ:

أ.د مصطفى حجاج

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	بلقاسم غزيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
02	مصطفى حجاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	مهدي عز الدين شنين	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشا وممتحنا

الموسم الجامعي: 1445-1446هـ/2024-2025م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غـــرداية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

تطور النحو العربي في القرن السادس الهجري من خلال كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:

آية معطاالله

إشراف الأستاذ:

أ.د مصطفى حجاج

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	بلقاسم غزيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
02	مصطفى حجاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	مهدي عز الدين شنين	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشا وممتحنا

الموسم الجامعي: 1445-1446هـ/2024-2025م

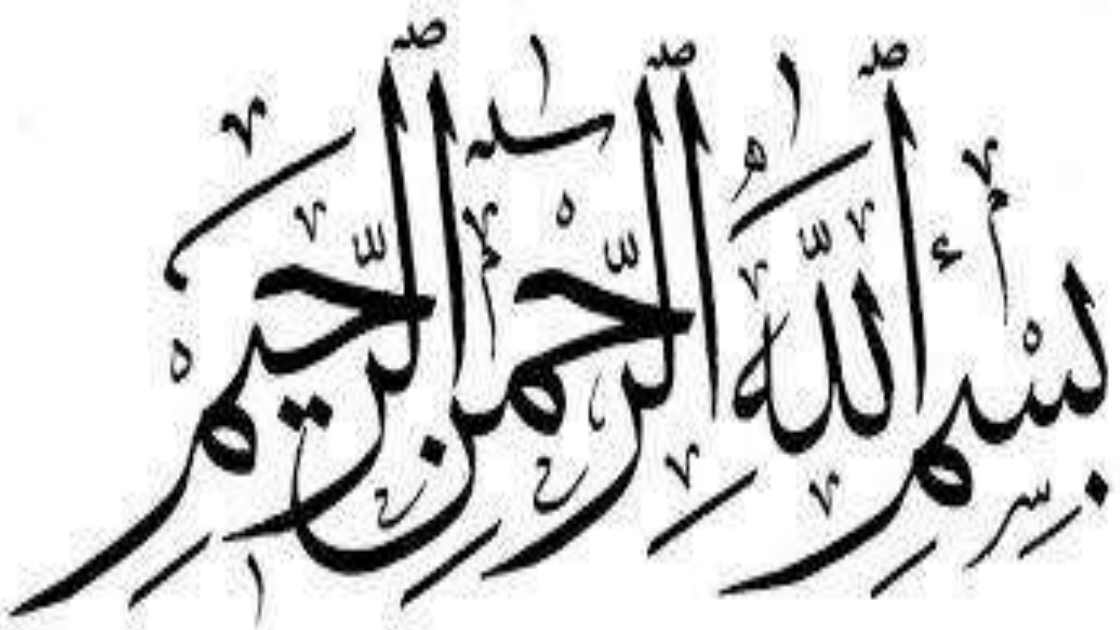
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين: إلى أمي الحنونة التي لم تقصر يوماً في حقي والتي لها الدور الكبير في تشجيعي وترغيبي في النجاح وأسأل الله تعالى أن يديم عليها الصحة والعافية وأن يحفظها من كل سوء، كما أهديه إلى أبي الغالي الذي لم يقصر في حقي ولم يغفل عن الدعاء لي، وكانت كل جهوده وعمله من أجلنا وأسأل الله أن يحفظه ويسدده ويرزقه من حيث لايحتسب.

كما أهدي هذا العمل إلى جميع إخوتي وأخواتي، يوسف وإسحاق ويعقوب، رقية وخديجة وإلى إبنة أختي الغالية تسنيم حفظها الله، وإلى كل من ساندني و أعانني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

إلى كل زملائي وزميلاتي بقسم اللسانيات العربية جامعة غرداية.

آية

الشكروالتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث المتواضع.

ويسرّني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني وأعانني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور مصطفى حجاج الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة،وأسأل الله تعالى أن يحفظه ويبارك له في علمه.

كما أقدم جزيل الشكر والتقدير لكل أساتذتي الكرام الذين أخذت عنهم العلم طيلة هذه السنوات.

والشكر موصول إلى كافة الزملاء والزميلات،خاصةً صديقتي الزهرة بلكو. وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفّقت في هذا العمل.

الملخص:

يُعدّ القرن السادس الهجري مرحلةً مهمة في تاريخ النحو العربي، إذ شهد تطورات كبيرة بفضل الجهود الفردية والاجتهادات الإبداعية التي بذلها النحاة، ومن أبرزهم الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، الذي يُعدّ نموذجًا لهذا التطور. فقد تميز بمواقف تجديدية في عرض المادة النحوية وتنظيمها؛ ويتضح ذلك في تعريفه للكلمة والكلام، وفي إبراز مصطلحي "الجملة الاسمية" و"الجملة الفعلية" بصيغة اصطلاحية واضحة. كما قدم الزمخشري ترتيبًا جديدًا لأبواب النحو، على خلاف ما جرى عليه النحاة قبله، مما يدل على وعيٍ كبير بالتنظيم والتبويب وإعادة الترتيب. وبهذا، يُعدّ كتاب المفصل في صنعة الإعراب دليلاً على تطور النحو العربي في هذه المرحلة.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، تطور، الزمخشري، المفصل، تجديد.

ABSTRACT:

The sixth century AH represents a significant phase in the history of Arabic grammar, as it witnessed major developments thanks to the individual efforts and creative contributions of grammarians. Among the most prominent figures was Al-Zamakhshari, whose book Al-Mufassal fi Sina'at al-I'rab stands as a model of this evolution. The work is marked by innovative approaches in presenting and organizing grammatical material, which is evident in his definitions of "word" and "speech," as well as in his clear and systematic use of the terms "nominal sentence" and "verbal sentence." Al-Zamakhshari also introduced a new arrangement of grammatical chapters, differing from the approach of earlier grammarians, which reflects a strong sense of organization and restructuring. Thus, Al-Mufassal fi Sina'at al-I'rab serves as clear evidence of the development of Arabic grammar during this period.

KEY WORDS: ARABIC GRAMMAR ,EVOLUTION,AL ZAMAKHSHARI,JOINT, RENEWAL

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين خالق السماوات السبع والأرضين، منزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن النحو العربي من أهم العلوم الأساسية في دراسة اللسان العربي، وقد مر بمراحل من التطور عبر العصور، ويعد القرن السادس الهجري مرحلة مهمة في هذا التطور،إذ ظهر فيه عدد من النحاة البارزين الذين قدموا إضافات واضحة للنحو العربي، ومن بينهم الزمخشري من خلال كتابه المفصل في صنعة الإعراب، الذي يعد نمودجاً لتجديد النحو في هذا القرن، ومن هنا فإن عنوان بحثي هو: **تطور النحو العربي في القرن السادس الهجري من خلال كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري.**

تكمن أهمية هذا الموضوع في التعريف بعلمائنا الأفاضل وبمؤلفاتهم القيمة،ومحاولة تسليط الضوء على جهودهم وإنجازاتهم في تطور النحو العربي، وهدفي من خلال هدا البحث هو إبراز التجديد والتطور النحوي عند الزمخشري خاصةً من خلال كتابه المفصل في صنعة الإعراب .

وقد جاء اختياري ل هذا الموضوع لأنه من اقتراح أستادي المشرف، كذلك رغبةً في الإستزادة والبحث، وللتعرف على مراحل تطور النحو العربي وجهود الزمخشري فيه، وكذلك لقلة الدراسات في هذا الموضوع.

وعلى هذا الأساس فالإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع هي:

_ كيف ساهم الزمخشري في تطور النحو العربي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى سؤالين هما:

_ ما مراحل تطور النحو العربي؟

_ ما أبرز القضايا التجديدية التي طرحها الزمخشري في كتابه المفصل؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وضعت خطة بحث تتمثل في: مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة، تطرقت في المدخل إلى التعريف بالزمخشري وكتابه المفصل في صنعة الإعراب ، وعنونت الفصل الأول ب مراحل تطور النحو العربي، قسمته إلى أربعة مباحث هي:المبحث الأول:مرحلة التأسيس والنمو،المبحث الثاني:مرحلة النضج والترجيح،المبحث الثالث:مرحلة التقويم والتأصيل، المبحث الرابع:مرحلة التثبيت والإستقرار.

أما الفصل الثاني فكان تطبيقياً وعنوانه هو: أهم القضايا التجديدية عند الزمخشري، قسمته إلى ثلاثة مباحث هي المبحث الأول: المقابلة بين الكلمة والكلام، المبحث الثاني: مصطلحا الجملة الاسمية والفعلية، المبحث الثالث: تبويب الكتاب.

وأنهيت هدا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلاله.

_ اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي والمقارن لكي يتسنى لي التتبع التاريخي للنحاة والقضايا النحوية ومقارنتها مع الزمخشري، إلى جانب المنهج الوصفي والتحليلي.

_ ومن الدراسات السابقة والمشابهة لهذا الموضوع أذكر:

- النحو العربي وتطوره في القرن الأول والثاني هجريين،لجليلي زهيرة، مذكرة ماستر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- النحو العربي في القرن السادس الهجري، تطوره، اتجاهاته، دراسة وصفية تحليلية، لمعتز إبراهيم عبد الرزاق عواد،رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة.

و نلاحظ في هذه الدراسات أنها غير خاصة ، أما دراستي فهي خاصة في نحويٍ واحد وفي كتابٍ واحد.

_اعتمدت في هذا البحث على عدة مصادر ومراجع متنوعة أذكر منها: كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي كذلك مراحل تطور الدرس النحوي، لعبد الله الخثران، وكتاب النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره لأحمد جميل شامي، وهي كتب تتحدث عن مراحل تطور النحو العربي وتاريخه.

كذلك اعتمدت على كتب النحو مثل : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، شرح المفصل،لابن يعيش، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب وغيرها كثير.

_ وقد واجهتني بعض الصعوبات أهمها: اتساع البحث وعدم الإلمام بكل مافيه، ضيق الوقت، كثرة العلماء والنحاة البارزين في كل مرحلة ، وعدم القدرة على ذكر كل جهودهم وآرائهم والاقتصار على بعضهم لأن حجم المذكرة لايتسع، كذلك قلة الكتب التي تتحدث عن تاريخ المراحل المتأخرة مثل القرن السابع والثامن.

وختاماً أشكر الله تعالى وأحمده على توفيقه لي في إتمام هذا العمل،كما أشكر أستاذي المشرف الدكتور مصطفى حجاج الدي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة هذا العمل، وأسأل الله تعالى أن يحفظه ويبارك له في علمه وأن يتقبل منه.

متليلي في:الجمعة ذا القعدة 1446هـ

الموافق ل16 ماي 2025م

آية معطالله.

المدخل

مدخل:

التعريف بالزمخشري وكتابه المفصل في صنعة الإعراب

1. التعريف بالزمخشري:

أ. نسبه مولده وفاته:

هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري ولد يوم الأربعاء 27 من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة، بخوارزم بقريه زمخشر رحل إلى مكة وجاور بها فلقب بجار الله وفخر خوارزم كان الزمخشري مقطوع الرجل توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بقصبة خوارزم رحمه الله.[1]

ب. علمه وثقافته

قال القفطي: «وكان رحمه الله ممن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة لقي الأفاضل والأكابر وصنف التصانيف في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك».[2]

قال السيوطي: «كان واسع العلم، كثير الفضل، غايةً في الذكاء وجودة القريحة، متفنناً في كل علم، معتزلياً قوياً في مذهبه، مجاهراً به حنيفياً».[3]

من خلال هذين القولين نلاحظ أنه كان عالماً بارزاً ومشهوراً في زمانه كما أنه كان موسوعياً يحيط بشتى العلوم من اللغة والأدب والنحو وغيرها.

ت. شيوخه:

تلقى الزمخشري العلم عن مجموعة من العلماء والشيوخ نذكر منهم:

_أبا مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني النحوي (ت507هـ).

_أبا بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري (ت518هـ).

---

[1] ينظر: يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م،ط1،ج3،ص265/266/268.

[2] المصدر نفسه، ص 266.

[3] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، 1979م،ط2،ج2،ص279.

_ابن الجواليقي، موهوب بن أحمد بن الخضر بن محمد، أبو منصور بن أبي الطاهر اللغوي (ت 539 أو540 ه).

_أبا الخطاب ناصر، وقيل نصر بن أحمد بن عبد الله بن البطر.

_أبا علي الحسن بن المظفر النيسابوري.

_أبا منصور نصر الحارثي.

_أبا سعد الشقّاني.[1]

وغيرهم من الشيوخ الكثير.

ث. تلاميذه:

تتلمذ على يديه كثير من العلماء نذكر منهم:

_أبا الحسن علي بن محمد بن علي بن احمد العمراني الخوارزمي (ت560ه).

_أبا الفضل، محمد بن أبي القاسم مايجوك البقالي الخوارزمي (ت562ه).

_أبا المؤيد، الموفق بن أحمد بن أبي سعيد (ت 568ه).

_القاضي أديب الملوك، أبو اسماعيل يعقوب بن شرين الجندي.

_علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس، أبو الطيب.[2]

وغيرهم الكثير من التلاميذ الذين أخذوا عنه، واستفادوا منه.

ج. مؤلفاته:

ألف الزمخشري الكثير من الكتب في التفسير والحديث والنحو والأدب وغيرها من العلوم:

في النحو:

---

[1] **ينظر: كمال جبري عبهري، الزمخشري(سيرته، آثاره، مذهبه النحوي)، دارالجنان،عمان، 2014م، ط1،ص65_70.**

[2] **المرجع نفسه، ص73/72/71.**

المفصل في النحو، الأنموذج في النحو، شرح بعض مشكلات المفصل، الأحاجي النحوية،شرح أبيات الكتاب.

في اللغة وغيرها:

المستقصا في الأمثال،الفائق في غريب الحديث، الكشاف في التفسير، المقامات، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صميم العربية، الرائض في الفرائض، الكلم النوابغ، القسطاس في العروض، وغير ذلك الكثير من الكتب القيمة والثمينة.[1]

التعريف بكتاب المفصل في صنعة الإعراب:

يعد كتاب المفصل في صنعة الإعراب من أهم الكتب النحوية التي وضعها الزمخشري، وقد اشتهر كثيرا لأهميته وقيمته العلمية.

بدأ الزمخشري تأليفه في شهر رمضان سنة 513هـ، وأكمله في محرم سنة 515هـ،فهو لم يستغرق فيه وقتاً طويلاً، وهذا لأن مادته كانت موجودة من قبل، كانت غايته من هذا الكتاب أن يجعله كتاباً شاملاً للإعراب، محيطاً بكل أبوابه، مرتباً ترتيباً جيداً، قسمه إلى أربعة أقسام هي:

القسم الأول في الأسماء.

القسم الثاني في الأفعال.

القسم الثالث في الحروف.

القسم الرابع في المشترك بينهم.[2]

اتسم منهجه في معالجه موضوعاته بسمات نذكر منها:

_الاستناد إلى القرآن الكريم وبعض القراءات في عرض القواعد النحوية، الاستشهاد بالحديث الشريف، كثرة الاستشهاد بالأبيات الشعرية حيث بلغت 441 بيتا، الاستشهاد بالأمثال والاقوال العربية بنسبة قليلة،

---

[1]السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص80.

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م، ط1، ج1، ص17.

كان في مذهبه يميل إلى البصريين كثيراً، ويختار أيضاً من المذاهب الأخرى، وقد أراد لكتابه المفصل أن يتسم بالإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل.[1]

قال فيه ابن يعيش: «إن هذا الكتاب جليل قدره، نابه ذكره، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه فتيسر على الطالب تحصيله».[2]

من خلال هذا القول نستنتج أن الزمخشري أراد ان يبسط ويختصر كتابه ليسهل على طلاب العلم تحصيله.

تأثر الزمخشري كثيراً بكتاب سيبويه، حيث تبعه في منهجه وتقسيماته وتعاريفه وأسماء أبوابه وحتى بطريقته في الاستشهاد ونقل النصوص، وكان الزمخشري في كتابه المفصل ينقل عن سيبويه عباراته بلفظها،أو قد يغير فيها ويشير في الغالب إليه، وأحياناً قد ينقل دون الإشارة إليه.[3]

من خلال ما سبق يتضح أن كتاب سيبويه كان من أهم المصادر التي اعتمدها الزمخشري في كتابه المفصل وأكثر من ذلك.

_وضعت لهذا الكتاب كثير من الشروحات والمختصرات نذكر منها:

شرح موفق الدين ابن يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ).

شرح ابن الحاجب (ت646هـ)، سماه الإيضاح في شرح المفصل.

شرح القاسم بن حسن الخوارزمي، (ت617هـ) سماه التخمير.

_من اهم شروح ابياته نذكر:

إنبات المحصل في نسبة أبيات المفصل لأبي البركات بن محمد (ت637هـ).

المنخل في أبيات المفصل لعز الدين المراغي وجلال البخاري.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،ص 19/18.

[2] المصدر نفسه، ص19.

[3] ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان،2004م،ط1،ص12.

كما كانت له منظومات نذكر منها:

نظم ابي نصر فتح بن موسى الخضراوي (ت 663هـ)، ونظم لابي شامة عبد الرحمن بن اسماعيل الدمشقي(ت665هـ).[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن كتاب المفصل في صنعه الإعراب من أهم الكتب النحوية التي ظهرت بعد كتاب سيبويه، وهذا لما يتميز به من الشمول والتبسيط والدقة، ولولا أهميته ما وضعت له كل تلك الشروحات والمختصرات والمنظومات النحوية.

[1] ينظر:الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، ص13/ 14.

الفصل الأول: مراحل تطور النحو العربي

- ✓ المبحث الأول : مرحلة التأسيس والنمو.
- ✓ المبحث الثاني : مرحلة النضج والترجيح.
- ✓ البحث الثالث : مرحلة التقويم والتأصيل.
- ✓ المبحث الرابع : مرحلة التصحيح والتثبيت.

المبحث الأول: مرحلة التأسيس والنمو

تمهيد:

يسمي العلماء مرحلة القرن الأول بمرحلة الوضع والتأسيس، ويرى محمد الطنطاوي أنها تبدأ من عصر أبي الأسود الدؤلي[1] إلى أول عصر الخليل بن احمد الفراهيدي، وكان النحو قد وضع في هذه المرحلة وكان ذلك في عهد بني أمية، وقد اختصت به البصرة دون غيرها، ذلك أن الكوفة كانت منشغلة عنه برواية الأشعار، والأخبار، والنوادر قرابة قرن من الزمن.[2]

قال ابن سلام الجمحي:« وكان لأهل البصرة قدمة بالنحو وبلغات العرب والغريب عناية».[3]

قال ابن النديم في كتابه الفهرست:« إنما قدمنا البصريين أولا لان علم العربية عنهم اخذ، ولأن البصرة أقدم بناء من الكوفة».[4]

أما القرن الثاني، فيرى الطنطاوي أن مرحلته تسمى بمرحلة النشوء والنمو، وتبدأ من عهد الخليل ابن احمد البصري، وأبي جعفر محمد ابن الحسن الرؤاسي إلى أول عصر المازني البصري وابن السكيت الكوفي.

فالمرحلة الأولى لنشأة النحو إذن ضمت قرنين من الزمن، فالقرن الأول اختصت به البصرة فقط دون غيرها، أما القرن الثاني فكان مشتركا بين البصرة والكوفة وهذا هو الفرق بينهم.

المطلب الأول: مرحلة التأسيس.

1. المحاولات الأولى:

---

[1] هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حليسي، من أهل البصرة، أول من أسس العربية، ووضع قياسها، ونهج سبيلها، وهذا عندما انتشر اللحن، توفي سنة 69هوعمره 85سنة. ينظر: أبي بكر مجمد بن حسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص21-26.

[2] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص 37 .

[3] ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة،1974م، ص12.

[4] ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص96.

يرى عبد الله الخثران أن هذه المحاولات تمثلت في جهود أبي الأسود الدؤلي، ومن جاء بعده وذلك من خلال نقطه للمصحف، واختراعه للحركات الإعرابية، أو ما يسمى بنقط الإعراب للحد من ظاهرة التحريف في الآيات القرآنية وهذا بسب انتشار اللحن ووصوله إلى القران الكريم في تلك الفترة، كما قام تلاميذه بوضع نقط الإعجام في الحروف المتشابهة، وذلك دفعاً للتصحيف والخلط بين الحروف وكان هدا على يد نصر بن عاصم.[1]

فأبو الأسود الدؤلي وضع نقط الإعراب، وتلاميذه وضعوا نقط الإعجام بعده.

قسم محمد الطنطاوي رجال هذه المرحلة إلى طبقتين، واستثنى منهما أبا الأسود الدؤلي، إذ عده القاعدة الأساسية لهما ، ومن أبرز رجال الطبقة الأولى: عنبسة بن معدان الفيل (ت100هـ)،نصر بن عاصم الليثي (ت69هـ)،عبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ)، ويحيي بن يعمر (ت129هـ)، تمثلت جهودهم في تثمير ما أخذوه عن أستاذهم أبي الأسود الدؤلي وتنميته ونشره بين الناس، فلم تنبث لديهم فكرة القياس إذ اعتمدوا على نقل المسموع، ولم تقو حركة التأليف والتصنيف عندهم، وكانت جل محاولاتهم عبارة عن ملاحظات بسيطة لا ترقى لدرجة الكتب المنظمة والكاملة، وكان أكثر اعتمادهم على ما حفظوه في صدورهم وما رووه بألسنتهم ولم يدرك أي من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية.[2]

نلاحظ من خلال ما سبق أن جهود رجال هذه الطبقة كانت تطبيقية أكثر منها نظرية، ذلك أنهم لم يؤلفوا الكتب، ويوسعوا المباحث، ويضعوا المصطلحات لهذا العلم، وإنما اقتصروا على تصحيح الأخطاء التي يقع فيها القارئ، واعتمدوا اعتماداً كبيراً على ما حفظوه في صدورهم، وما سمعوه من العرب فقط.

ذهب الطنطاوي إلى أن الطبقة الثانية تميزت عن سابقتها بكثرة العدد، واتساع المباحث، وإضافة القواعد، وظهور الخلافات والنقاشات بينها، فجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط والأحكام واستطاعت وضع الكتب والمؤلفات وأبرز رجال هذه الطبقة هم: عبد الله ابن أبي إسحاق

---

[1] ينظر: عبد الله بن حمدان الخثران، مرحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1993م، ص 73.

[2] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 37/36.

الحضرمي(ت117هـ) وعيسى بن عمر(ت149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ).[1]

فأما عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد قال عنه أبو الطيب اللغوي: «وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه» كما أنه« أول من يعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلا إلى القياس في النحو».[2]

يرى أحمد جميل شامي أن ابن أبي إسحاق يمثل الطبقة الثالثة من البصريين، وبظهوره تطور النحو في هذه المرحلة، وازدادت مباحثه، ومسائله، وكثرت مناقشة مسائله بين العلماء، ودونت بعض الكتب ككتابه "الهمز"، ومما يشير إلى تطوره بروز فكرة التعليل والقياس عنده.[3]

و يرى الطنطاوي أن عيسى بن عمر ساهم في تطور النحو من خلال كتابيه الجامع والإكمال، حيث نوه الخليل عن فضلهما بقوله:

ذهب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر.[4]

ذهب احمد جميل شامي إلى أن أبا عمرو بن العلاء، كان من البارزين في هذه المرحلة، حيث أنه نظر في النحو والتصريف وعمل بالقياس، وكان متشددا فيه مثل ابن أبي إسحاق، وفي نهاية هذه المرحلة تقدم النحو كثيراً عندمابدأ النحاة يفسرون نظرياتهم، وأرئهم، ويعللونها ويشرحونها، ومثال ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن، يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول:جاءته كتابي!؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟ فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك في كلامهم.[5]

---

[1] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ، ص39/38.

[2] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص31.

[3] ينظر: أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة ومؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت،1997م، ص74/73.

[4] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص39.

[5] ينظر:أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره،ص78/77.

من خلال ما سبق نستنتج أن جهود هذه الطبقة كانت مختلفة عن سابقتها، إذ ظهرت عندهم بعض ملامح علم النحو بشكل جيد، وبرزت فكرة القياس والتعليل عند ابن أبي إسحاق الحضرمي ومن جاء بعده، كما توسعت المباحث والمسائل، وظهرت النقاشات والخلافات، ووضعت الكتب والمؤلفات التي كانت مزيجا بين اللغة، والأدب، والنحو، والصرف.

فمرحلة الوضع والتأسيس كانت تتضمن كل المحاولات الأولى لوضع النحو، وهي تمثل المدخل له بكل أبعاده، ففيها وضعت أصوله وأسسه.

2. **منهج وسمات هذه المرحلة :**

أ. **منهجها:** هذه المرحلة تضمنت طبقتين من طبقات نحاة البصرة، بعد أبي الأسود الدؤلي، وقد كان لكل منهما منهجها الخاص والمختلف عن الأخرى.

الطبقة الأولى :

يرى محمد الشاطر أن منهجها كان بسيطاً وسهلاً، إذ وضع أبو الأسود القواعد العامة المقصورة على السماع، كما أكمل نصر بن عاصم نقط الإعجام، وحولها إلى الحركات المعروفة الضمة والفتحة والكسرة، ولم تردعن هذه الطبقة كتب منظمه يعتمد عليها. [1]

الطبقة الثانية:

ذهب محمد الشاطر إلى أن منهجها مختلف قليلاً عن الطبقة الأولى، إذ نهجوا منهج الاستنباط، واستعملوا القياس ووضعوا كثيرا من مسائل النحو وأصوله، كما اقتصرت مباحثهم على دراسة أواخر الكلمات لأن شيوع اللحن كان فيها، ووضعوا المؤلفات ودونوا فيها مباحثهم، كما امتزجت مباحث النحو بمباحث اللغة والأدب وغيرهما، وتلقى عن رجال هذه الطبقة رؤساء أهل الكوفة النحو، فقد ذهب أبو جعفر الرؤاسي إلى البصرة، وأخذ عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، ثم عاد إلى الكوفة ونشر علمه هناك. [2]

---

[1] **ينظر: محمد الشاطر احمد محمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبه الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983، ص 44/43.**

[2] **ينظر: المرجع نفسه، ص48.**

ولقد لخص عبد الله بن حمدان الخثران منهج هذه المرحلة من الدرس النحوي في النقاط التالية:

«اهتمامهم باللغة باعتبارها أداة للعمل القرآني، اعتمادهم على السليقة اللغوية دون إمعان للعقل وهذا عند رجال الطبقة الأولى الذين سمينا مرحلتهم مرحلة النشأة والولادة، الوصول إلى بعض الأصول والأسس القاعدية، التركيز على تفسير الظواهر اللغوية والإعرابية دون الغوص في معرفة أسرار التعبير، ويظهر ذلك عند رجال الطبقة الثانية الذين سمينا مرحلتهم مرحلة التأسيس وبناء القواعد».[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك فرق بين المنهجين، فمنهج الطبقة الأولى كان مبسطاً يعتمدعلى السماع، وعلى السليقة، ورواية المسموع، وقد كان مرتبطا بالقران الكريم ارتباطاً وثيقاً، كما لم تظهر لدى رجال هذه الطبقة مؤلفات وكتب، أما الطبقة الثانية فكان منهجها مبنياً على القياس والتعليل، فوصلوا إلى بعض قواعد وأسس هذا العلم وظهرت لديهم بعض المؤلفات مثل كتاب "الجامع والإكمال" لعيسى بن عمر.

ب. سماتها:

الطبقة الأولى: اتسمت هذه الطبقة بعدة سمات نذكر منها:

_ يرى صلاح رواي أن معظم رجال هذه الطبقة كانوا من القراء ورواة الحديث، وقد نسبت إليهم بعض القراءات القرآنية، كما تنبهوا ونبهوا إلى اللحن في القراءات القرآنية وكلام العرب، مثل ما كان في قراءة الحجاج بن يوسف اختصوا بوضع نقط الإعراب الذي بدأه أبو الأسود بأمر من زياد بن أبيه وأكمله تلاميذه من بعده.[2]

_ وضع نقط الإعجام للمصحف بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي، كما كان لديهم ضعف في التدوين فلم يتركوا لنا أثراً مكتوباً إلا بعض الآراء التي نقلتها كتب المتأخرين.[3]

_ كما يرى علي أبو المكارم أنهم تميزوا برغبتهم في تقعيد الظواهر اللغوية خاصة عند عطاء بن أبي

---

[1] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور النحو العربي، ص84.

[2] ينظر: صلاح رواي، النحو العربي (نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله)، دار الغريب، القاهرة، 2003، ص121.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 89/88.

الأسود، ويحيى بن يعمر، إذ اتفقا على بسط النحو، وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه، وكان اتجاههم إلى التطبيق أكثر من التجائهم إلى التقعيد، خاصة عند عنبسة بن معدان الفيل، الذي حاول تطبيق القواعد التي يعرفها على شعر الفرزدق. [1]

_ يرى علي أبو المكارم أنهم اتسموا **ب**استخدامهم للمصطلحات بمعناها الفني لا لدلالتها اللغوية، وهذا ما ظهر في مناقشة يحيى بن يعمر العدواني والحجاج بن يوسف الثقفي، عندما سأله قائلاً: أتجدني ألحن؟ فأجابه: الأمير أفصح من ذلك، فعزم عليه بالسؤال، فقال: نعم، فقال: ففي أي شيء؟ قال: في كتاب الله، فقال: ذلك أشنع، ففي أي شيء من كتاب الله؟ قال: قرأت:**{قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} [التوبة،24].**

فرفعت "أحبَ" وهي منصوب. فهنا استعمل يحيي اصطلاحي "مرفوع ومنصوب" للدلالة على أخر كلمة "أحب" على عكس سيبويه الذي عبر عن الحركتين قائلاً: إذا فتحت شفتي... وإذا ضممتُ" فهو وصفها ويحيي بن يعمر وضع لهما اصطلاحاً. [2]

الطبقة الثانية:

_ يرى علي أبو المكارم أنها اتسمت ب انفصال الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية، والتي كان سببها الاهتمام بالقراءات القرءانية خاصة عند أبو عمرو بن العلاء، الذي اهتم بها أكثر من اهتمامه باللغة وقواعدها، كما اهتموا بدراسة القران لكونه مادة لغوية فقط، حيث أصبحت اللغة في ذاتها هدفاً. [3]

_الاهتمام بما يطرد ويقاس منه، سواء أكان نص قراني أو غيره، وهذا خاصة عند ابن أبي إسحاق الحضرمي. [4]

---

[1] ينظر: علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار الغريب، القاهرة، 2007، ص87.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص89/88.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص90/89.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 90.

_ حسب صلاح رواي أنهم تميزوا بتخطئة الشعراء فيما يقول، كتخطئة ابن إسحاق للفرزدق، وبروز فكرة التعليل وتأويل النصوص المخالفة للقواعد، وكذلك ظهور المناظرات والنقاشات مثل مناظرة ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء ومناظرة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء أيضاً، هدا ما أدى إلى ظهور بعض الآراء الفردية في النحو، وبعض القراءات المخالفة للقراء، كما أنهم لم يتركوا مؤلفات كثيرة سوى ما روى عن كتابي "الجامع والإكمال" لعيسى بن عمر.[1]

نستنتج مما سبق أن سمات الطبقتين الأولى والثانية تتشابه في نقاط، وتختلف في نقاط أخرى، فهي تتشابه في تنبههم للحن سواء أكان في القران أو في كلام العرب، مثل ما كان عند الحجاج عندما لحن في الآية القرآنية، وقرا "أحبَ" بالرفع، وأيضاً ما خطأه ابن أبي إسحاق للفرزدق، فهم كانوا يتنبهون وينبهون عليه، كذلك تتشابه سماتهم في رغبتهم في التقعيد، وظهور المناظرات والنقاشات.

تختلف سماتهم في بعض النقاط، كضعف التدوين والتأليف عند رجال الطبقة الأولى، واعتمادهم فقط على المسموع، أما الطبقة الثانية فظهر عندهم القياس والتعليل، والتأويل، كما ظهرت بعض الآراء الفردية المميزة عندهم، هذا هو الفرق بين الطبقتين، وهذه هي السمات التي تتشابه وتختلف فيها.

المطلب الثاني: مرحلة النمو

1. أهم النحاة:

أ. النحاة البصريون:

سيبويه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر يكنى آبا بشر، مولى لبني الحارث بن كعب بن عمرو بن أدد، كان له الفضل الكبير في تنمية علم النحو وفتح باب التأليف فيه، أخذ علمه عن الخليل بن أحمد، ويونس بن

[1] ينظر: صلاح رواي، النحو العربي، ص 159.

حبيب، وعيسى بن عمرو غيره، كما أخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش[1] وغيره، وألف كتابه المشهور في النحو الذي جمع فيه آراء سابقيه وآراءه الفردية توفي سنة138هـ. [2]

يقول أبو الطيب اللغوي: «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل».[3]

فسيبويه جمع في كتابه آراء أساتذته كالخليل ويونس بن حبيب، وكان كتابه فريداً من نوعه إذ أولاه العلماء عنايةً خاصةً وأهميةً كبيرةً، حيث أنهم أكبوا على تعلمه وشرحه ودراسته .

قال السيرافي:« فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب ولا يُشك أنه في كتاب سيبويه، وكان محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مريدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له :هل ركبت البحر!؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه، وكان المازني يقول :من أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي».[4]

من خلال هذا القول نلاحظ أهمية هذا الكتاب، وشهرته الواسعة، وصعوبته أيضا إذ أنه كتابٌ ضخمٌ وجامعٌ يضم مباحث الصرف والنحو وغيرها.

يرى شوقي ضيف أن لكتاب سيبويه الفضل الكبير في إذاعة ونشر المصطلحات النحوية والصرفية عبر العصور، فهو كأنه لم يترك لمن بعده ما يضيفوه، إلا ما قد يميزوا به بين المصطلحات، أو لغرض التدقيق والتوضيح، فمثلاً جعل للتوكيد قسمين سماهما مكرر، وغير مكرر، ومن جاء بعده سماهما توكيد لفظي، وتوكيد معنوي. [5]

---

[1] هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، مولى بني قيس بن ثعلبة، من أهل هجر، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، ولقي الأعراب فأخذ عنهم ...توفي سنة177هـ .محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص77.

[2] ينظر: أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح :فريتس كنركو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،1936 ، ج9، ص48.

[3] ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص65.

[4] ينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص50 .

[5] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط3، ص61.

فسيبويه إذن كان سباقاً في وضع المصطلحات الصرفية والنحوية، ومن جاءوا بعده استندوا على مصطلحاته، وأضافوا مصطلحات جديدة عليها بغرض توضيحها وشرحها.

منهج سيبويه في كتابه وفي تأصيله للقواعد:

يرى شوقي ضيف أن سيبويه يذكر الأمثلة والشواهد عندما يريد توضيح وشرح الباب الذي يتحدث عنه، وكذلك يعطي تعريفاً جامعاً له، كما أنه يبني دائماً حديثه في مباحث النحو على نظرية العوامل، التي لا تخلو أبواب كتابه وفصوله النحوية منها فهي متداخلة فيه.[1]

يرى شوقي ضيف **أن** سيبويه اعتمد في تأصيله للقواعد على السماع كما سبقه معلموه، فقد كان ينقل عن القراء، وعن العرب الموثوق بفصاحتهم، كما قلل من الاستشهاد بالحديث لأن رواته كانوا أعاجم، ولأنه كان يروى بالمعنى وهذا منهج المدرسة البصرية بصفةٍ عامة، وقد كان يكثر من التعليلات في كتابه كثرةً مفرطةً، وتكون إما في القواعد المطردة والكثيرة، أو في الأمثلة الشاذة والناذرة. [2]

أكثر في كتابه أيضاً من القياس، فقد كان هو أساس وضع القواعد واطرادها، وكان يقيس على الشائع في استعمالات العرب، ويشابه بين استعمالاتهم في العبارات والأبنية المختلفة. [3]

ب. النحاة الكوفيون:

الفراء:

هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكرياء الفراء، لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام، هو إمام العربية، كان أعلم الكوفيين بعد الكيسائي بالنحو، أخذ علمه عن الكيسائي وعن يونس، كان يميل إلى الاعتزال ويحب الكلام، كان شديد العصبية على سيبويه، حتى قيل أنه كان يضع كتابه تحت رأسه، وقد كان يعبر بألفاظ الفلاسفة، ويتفلسف في كتبه، توفي سنة207هـ عن عمر ناهز 64 سنة.[4]

---

[1] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص64/63.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص82.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص87.

[4] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص333.

من خلال ترجمته نلاحظ أنه كان أعلم الناس في زمانه بالنحو بعد أستاذه الكيسائي الذي أخذ عنه، ولم يكتفي بذلك بل أخذ عن يونس البصري أيضاً، وهذا ما فعله النحاة الكوفيون قبله، كان معتزلياً ومحباً لعلم الكلام، كما نلاحظ أنه كان مطلعاً على كتب الفلاسفة من خلال ألفاظه وطريقة شرحه في كتبه.

له عدة مصنفات وكتب قيمة في العربية وفنونها نذكر منها:« كتاب معاني القرآن، البهاء في ما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن، الجمع و التثنية في القرآن، آلة الكتاب، النوادر، المقصور والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث، الحدود مشتملة على ستة وأربعين حداً في الإعراب» .[1]

وله غير هذه الكتب الكثير.

من خلال مصنفاته نلاحظ عنايته الكبيرة بالقرآن الكريم وظواهره المتنوعة.

منهجه وجهوده في النحو: يرى شوقي ضيف أن الفراء اتسع في الأسس التي بني عليها النحو الكوفي، فقد كان ذا ثقافة فلسفية كلامية، كما أضاف عليه اجتهاداته الفردية، فظهر النحو الكوفي في صورته النهائية التي تخالف النحو البصري في كثيرٍ من الأصول، وكذا المصطلحات الجديدة، والخلاف مع الخليل وسيبويه في العوامل والمعمولات، وفي تحليل بعض الكلمات والأدوات، وتوسيع القياس ليضم كثيراً من اللغات الشاذة، وكذلك مخالفة القياس ولو كان في القراءات، فالفراء خالف البصريين في أربعة مسائل من الأصول، فالأولى هي عدم التفرقة بين ألقاب الإعراب والبناء(أي الألقاب التي يتبعها تنوين من التي لا يتبعها) كما فعل البصريون، أما الثانية فكانت في: أن المصدر مشتق من الفعل غير ما ذهب البصريون إليه من أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه،المسألة الثالثة في إعراب الأفعال، ذهبوا إلى أنه أصل في الأفعال كالأسماء، لا أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، المسألة الأخيرة كانت في الأفعال وأقسامها، فالبصريون قسموا الفعل إلى ماضي، مضارع، وأمر، أما الفراء وأتباعه فقسموه إلى ماضي، مضارع، ودائم، وهو لا يريد بالدائم الأمر وإنما اسم الفاعل.[2]

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، ج2،ص333.

[2] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 196 /197.

حسب شوقي ضيف ظاهرة التطور التي أحدثها الفراء برزت من خلال تغييره للمصطلحات البصرية، وإضافته لمصطلحات جديدة، نذكر منها على سبيل المثال :مصطلح التقريب ويعني به اسم الإشارة، كذلك مصطلح صرف يعني به النصب، يسمي الفعل المتعدي بالواقع، يسمي النفي بالجحد، التمييز مفسرا، سمى البدل ب (تكريرا تبيينا تفسيرا ترجمة)، كما استعمل كلمة الإتباع للدلالة على التوابع، سمى العطف باسم عطف النسق، ثم الصفة نعت، وغير هذه المصطلحات الكثير.[1]

يرى شوقي ضيف أن الفراء خالف البصريين في تفسير وتحليل الكثير من الأدوات والكلمات، مثل ":هلم " يرى الخليل أنها مركبة من" ها"التنبيه وفعل" لم "ولكثرة استعمالها حذفت الألف، وأصبحت كلمة واحدة، أما الفراء فيرى أن أصلها" هل "و"أم 'من فعل" امّ" يعني" قصد" فالهمزة خففت، وألقيت حركتها على" اللام " وحذفت فأصبحت "هلم".[2]

هذه بعض الآراء التي خالف الفراء فيها البصريين، وهناك غيرها الكثير.

العوامل والمعمولات عند الفراء :

يرى أحمد جميل شامي أن الفراء فيها كان يتفق مع البصريين في مسائل، ويختلف معهم في مسائل أخرى، وهذا الاختلاف هو الذي كان يظهر الفرق بين النحوين البصري والكوفي، نذكر على سبيل المثال الاختلاف في العامل، يرى الفراء أن العامل في المفعول هو الفعل والفاعل معاً أما البصريون فذهبوا إلى أن العامل فيه هو الفعل الذي قبله، أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل، فالفراء هنا عدد العامل في المفعول به، كذلك رأيه في "كان" أنه يليها فاعل مرفوع وحال منصوب، وسمى شبه فاعل لاسمها، وشبه حال لخبرها، وقال إن الخبر لخلوه من العامل "نصب"، وأما الاختلاف في المعمولات، فعلى سبيل المثال :ذهب الفراء إلى أن المرفوع يكون مبتدأ بعد "إذ" و"إن" الشرطية في نحو قوله تعالى:**{إِذَآ ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ} [الإنشقاق:01]**، وكذلك قوله تعالى:**{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة:06]**، وليست فاعلاً لفعل محذوف كما يرى

---

[1] **ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية،ص198_202.**

[2] **ينظر: المرجع نفسه ، ص202.**

سيبويه وغيره، كذلك يرى أن فاءالعطف قد لا تفيد الترتيب أحياناً كما في قوله تعالى:**{وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً} [الأعراف:04]**، ويرى أيضاً أن "الواو "العاطفة قد تفيد الترتيب أحياناً. [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن للفراء دور كبير في تطوير النحو في هذه المرحلة، خاصةً النحو الكوفي الذي ظهر في صورته الكاملة والمختلفة عن النحو البصري، وهذا من خلال مجهوداته الكبيرة، ومصنفاته الكثيرة، وآرائه الفردية التي اختص بها.

2. سمات هذه المرحلة :

اتسمت هذه المرحلة بالكثير من السمات التي ميزتها عن المرحلة السابقة والتي أظهرت الفرق بينهما، ومن هذه السمات نذكر ما يلي:

_حسب علي أبو المكارم فقد اتسمت ب:

امتداد الدراسات النحوية إلى الكوفة بعد أن كانت مقتصرة على البصرة ،استقلال البحوث النحوية عن الدراسات والبحوث القرآنية،استعاب النحاة الكبير لمعظم الظواهر اللغوية دراسةً وتقنينًا واستكمال وضع المصطلحات النحوية وتحديدها، تكُون تجمعات وظهور المدارس النحوية. [2]

_ يرى الطنطاوي أنها اتسمت ب:

نشاط النحاة في استقراء المأثور عن العرب والاجتهاد في استنباط القواعد عند الخليل،جمع أصول النحو ووضع فروعه وسوق الشواهد والعلل خاصةً، كثرة المناظرات بين نحاة البلدين مثل: مناظرة الخليل والرؤاسي التي بدأت هادئة ثم اشتدت، وكذلك مناظرة سيبويه والكسائي. [3]

_ذهب محمد الشاطر إلى أنها اتسمت ب:

---

[1] **ينظر:أحمد جميل شامي،النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره،ص113/112.**

[2] **ينظر:علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص169/168.**

[3] **ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص70/69.**

اتساع البحث النحوي ليشمل الصيغ الصرفية والأبنية، وقد عُرف النحو في هذه المرحلة بأنه ما يعرف به أحوال الكلمة افراداً وتركيباً حيث ضم الصرف والنحو معاً.

- انتشار حركة التأليف والتصنيف، حيث كثُرت المؤلفات النحوية، ومن أشهرها الكتاب لسيبويه، المقاييس والأوسط للأخفش، الفيصل للرؤاسي، المصادر للكيسائي، فعل وأفعل ومعاني القرآن للفراء. [1]

المبحث الثاني: مرحلة النضج والترجيح

تمهيد:

يسمي العلماء مرحلة القرن الثالث بمرحلة النضج والكمال، ويرى الطنطاوي أنها تبدأ من عصر أبي عثمان المازني البصري، ويعقوب بن السكيت الكوفي، إلى آخر عصر المبرد البصري وثعلب الكوفي. [2]

أما القرن الرابع، فمرحلته تسمى مرحلة الترجيح والبسط وكان التمهيد لها على أيدي الخالطين بين المذهبين البصري والكوفي، وأساسها الاختيار بينهما. [3]

فهذه المرحلة إذن شملت القرن الثالث الذي خص البصرة والكوفة، والقرن الرابع الذي امتدت فيه دراسة النحو الى بغداد.

المطلب الأول: مرحلة النضج

1. أهم النحاة:

أ. النحاة البصريون:

المبرد:

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ولد سنة 210 هـ وقيل 207 هـ في البصرة، وهومن قبيلة ثمالة، تلقى علمه عن الجرمي والمازني وكان يعول كثيراً على هذا الأخير، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي وبعد وفاته

---

[1] ينظر: محمد الشاطر احمد محمد، الموجز في نشأة النحو، ص44/42.

[2] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص46.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص185 .

أكمله عند المازني، كان عالماً بالعربية متمكناً فيها، وقيل إن النحو انتهى عند الجرمي والمازني إلى أن أتى المبرد، توفي سنة285 هـ. [1]

قال عنه أبو الطيب اللغوي: «لم يكن في وقته ولا بعده مثله، وعنه أخذ أكابر من لقينا من الشيوخ رحمهم الله».2

وقال عنه السيوطي: « إمام العربية ببغداد في زمانه».[3]

فالمبرد بحق كان إمام عصره في العربية وشيخ البصريين في هذه المرحلة وهذا بشهادة كثير من العلماء.

ألف المبرد الكثير من الكتب الثمينة نذكر منها: كتاب الكامل، الروضة، المقتضب، الاشتقاق، الأنواء والأزمنة، القوافي، المدخل الى سيبويه، المقصور والممدود، الرد على سيبويه، معاني القرآن، احتجاج القراءة، اعراب القرآن، الزيادة المنتزعة من سيبويه، الحروف في معاني القرآن إلى طه، كتاب معنى سيبويه، معنى كتاب الاوسط للأخفش، وغيرها الكثير من الكتب التي ذكرها ابن النديم في الفهرست.[4]

من خلال هذه المؤلفات نلاحظ اهتمام المبرد الكبير بكتاب سيبويه، حيث ركز على شرحه وعمل على الرد عليه، ومحاولة تخطئته، وهذه سمة رجال هذه المرحلة أنهم كانوا يشرحون كتب سابقيهم، كما نلاحظ اهتمامه بالقرآن الكريم وقراءته .

يرى عبده الراجحي أنه كانت للمبرد مناظرات شديدة مع معاصره ثعلب الكوفي وهذا بعد انتقاله الى بغداد، وهذا ما نشط الحركة العلمية فيها وفتح للنحاة باب الأخذ والانتقاد من كلا المدرستين.[5]

فالمبرد هو من ادخل النحو البصري إلى بغداد لأن النحو الكوفي كان أسبق فيها.

---

[1] ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص88/87 .

[2] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص135.

[3] السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص269

[4] ينظر ابن النديم الفهرست ص88.

[5] ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص63 .

المبرد وكتابه المقتضب :

اشتهر المبرد كثيرا بكتابه المقتضب، حيث يعد من أكبر الكتب التي ظهرت في علمي النحو والصرف وكذا الدراسة الصوتية بعد كتاب سيبويه، وترى خديجة الحديثي أن المبرد اعتمد على هذا الأخير في تأليف كتابه، رغم مخالفته له في بعض الآراء والمسائل والفروع فقد كان المبرد متأثرا في شرحه لمسائل النحو بالمنطق والفلسفة. [1]

يرى محمد عبد الخالق عضيمة أن المبرد ألف كتابه المقتضب بعد تأصل فكره ونضج ثقافته، واستواء معارفه، فكان يمثل مذهبه النحوي ويعكس آرائه واتجاهاته. [2]

كما يرى أنه استشهد في كتابه ب561 بيت شعري، وأربعة احاديث نبوية، وأما الآيات القرآنية فتجاوزت 500آية.[3] كان المبرد يخطئ القراءات القرآنية ويرد بعضها، ومن ذلك قراءةقوله تعالى: **{وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِين} الكهف:25** بالإضافة فقال: (ثلاثَ مِائِةِ سِنين) ،أي قراءة ثلاثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين، وقال إن هذا خطأ في الكلام غير جائز إلا إذا كان في الشعر.[4]

يرى عبد الخالق عضيمة أن المقتضب يمتاز بوضوح العبارة، وكثرة المسائل التطبيقية، فقد كان يعقب على أبواب كتابه بالتطبيقات، وكان يكثر من التعليل والتحليل فيه.[5]

حسب شوقي ضيف فالمبرد اعتمد على نفس الأصول التي اعتمدها النحاة البصريون في تأصيلهم للقواعد، فقد عني بالتعريف والعوامل والمعمولات والسماع والتعليل والقياس. [6]

مما سبق نلاحظ أن المبرد في كتابه المقتضب اعتمد على أسس البصريين ومنهجهم، وعلى كتاب سيبويه بصفة خاصة، حيث كان كتابه يمثل المذهب البصري حق تمثيل.

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية،دار الأمل، الأردن،2001م،ط3، ص103/97/96.

[2] ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ، 1994ج1، ص7.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص93 /95/94.

[4] ينظر: المبرد، المقتضب، ج2، ص169.

[5] ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض،1405 هـ، ط1، ص 135/134 .

[6] ينظر: شوقي ضيف المدارس النحوية، ص125.

مما سبق نستنتج أن مرحلة النضج والاكتمال تحققت بظهور المبرد، إذ يعد من النحاة البصريين البارزين الذين ساهموا في تطور النحو، وفي إدخال النحو البصري إلى بغداد، ولم ينتهي هذا التطور معه بل ازداد مع تلاميذه الذين أكملوا الطريق بعده.

ب. النحاة الكوفيون:

ثعلب:

هو ابو العباس احمد بن يحيى بن سيار النحوي الشيباني بالولاء المعروف بثعلب، ولد سنة 200هـ، كان شيخ الكوفيين في اللغة والنحو، سمع من ابن عربي والزبير بن بكار وغيرهما، بدأ بطلب العربية وعمره 16 سنة وحفظ كل مسائل الفراء وعمره 25 سنة، صنف الكثير من الكتب نذكر منها: كتاب المصون، المجالس، معاني القرآن، اختلاف النحويين، القراءات، إعراب القرآن،الشواذ،حد النحو وغيرها الكثير، توفي سنة 291 هـ ببغداد. [1]

قال مهدي المخزومي: «وهو ثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية».[2]

من خلال ترجمته نلاحظ انه كان منكبا على تعلم العربية منذ صغره وهذا ما جعله من النحاة الكوفيين البارزين في هذه المرحلة، ومن مؤلفاته نلاحظ شدة اهتمامه بالنحو والقرآن الكريم.

منهجه في النحو:

يرى شوقي ضيف أن ثعلب اعتمد اعتماداً كبيراً على آراء الكيسائي والفراء وتبعهما في منهجهما النحوي وفي مصطلحاتهما، وما كان من سماعهما من العرب وتوسعهما في الرواية، وعدم استشهادهما بالحديث الشريف وتبعهما في استشهادهما بالقراءات القرآنية. [3]

---

[1] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م، م1، ص 102/ 103/ 104.

[2] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر،1958م،ط2، ص144.

[3] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 226 /230.

ترى خديجة الحديثي أن ثعلب التزم في مؤلفاته بمصطلحات الكوفيين فمثلا كان يسمي الضمير ب "الكناية والمكنى"، وضمير الشأن والفصل ب "العماد"، والنواسخ "بالأفعال"، النفي "بالجحد"، والجر "بالخفض"، والحال "بالقطع"، كما سمى الظرف وحرف الجر "بالصفة"، التمييز "بالتفسير"، البدل "بالترجمة"، واسم الإشارة "بالتقريب".[1]

مما سبق نستنتج أن منهج ثعلب في النحو كان منهجا تابعا لأسس المدرسة الكوفية وأصولها.

جهوده وآراؤه الخاصة:

بالرغم من اتباع ثعلب للكوفيين في كثير من آرائهم وأصولهم النحوية إلا انه كانت له جهود وآراء خاصة انفرد بها وخالف بها الكوفيين نذكر منها ما يلي:

-يرى ثعلب أن الأسماء أخف من الأفعال، لأنها جوامد ولا تتصرف عكس الأفعال التي تتصرف فهي أثقل منها، فخالف بهذا جمهور النحاة في علتهم التي هي أن الأسماء تستتر في الأفعال وليس العكس. [2]

-خالف ثعلب الفراء في أن المضارع المنصوب بعد "الواو والفاء وأو" نصب بالصرف او بالخلاف، فهو يرى أنها جميعا تنصب المضارع بسبب دلالتها على الشرط، فمثلا قولك: "هل تزورني فأحدثك" و "إن زرتني أحدثك" فهنا هي نابت عن الشرط فضارعت "كي"، فعملت عملها ولازمت المستقبل.[3]

- يرى أحمد شمس الدين أن من اجتهادات ثعلب الفردية إضافته لفعلي "قام وانشد" إلى أفعال الشروع. [4]

بعد عرضنا لأهم نشاطات ثعلب وبعض آرائه النحوية نستنتج أن النحو بلغ درجة الاكتمال والنضج في هذه المرحلة على يديه بفضل جهوده وانجازاته الفردية.

2. سمات هذه المرحلة:

يرى محمد الطنطاوي أن مرحلة النضج والكمال اتسمت بالعديد من السمات نذكرها في النقاط التالية:

---

[1] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 177.

[2] ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، 1979م، ط3، ص 101.

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: احمد شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت 1998 ط1،ج1، ص314.

[4] ينظر المرجع نفسه ج1، ص412.

_استقلال الصرف عن النحو حيث ألف العلماء في الصرف كتباً خاصة مثل ما فعله المازني في تأليفه لكتاب التصريف.

_ كثرة المناظرات والمشاحنات بين النحاة البصريين والكوفيين مثل مناظرة المبرد وثعلب.

_ كثرة الشروحات والمختصرات لكتب الاوائل، مثل كتاب غريب سيبويه ومختصر في النحو للجرمي

_تهذيب التعريفات واكمال وضع المصطلحات وتفصيل المجملات.

_ اتساع حركة التأليف وكثرة المصنفات والكتب.

_ انتقال الدراسة النحوية الى بغداد بعد أن كانت مقتصرة على البصرة والكوفة.

_ انتهاء الاجتهاد في النحو على يد العالمين المبرد البصري وثعلب الكوفي.[1]

المطلب الثاني: مرحلة الترجيح

1. أهم النحاة:

الزجاجي:

هو ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، أصله من اهل الصيمرة من نهاوند، كان من افاضل اهل النحو انتقل الى بغداد ولزم الزجاج واخذ عنه النحو وعن ابن السراج والاخفش[2]، له عدة كتب منها: كتاب الجمل، الايضاح، وكتاب شرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها، كان من طبقة السيرافي وأبو على الفارسي، توفي سنه 340 هـ.[3]

فالزجاجي يعد من النحاة البارزين في هذه المرحلة وهذا من خلال مؤلفاته الثمينة، وقد اشتهر كثيراً بكتابيه الجمل والإيضاح في علل النحو.

---

[1] ينظر: محمد الطنطاوي، نشاه نحو تاريخ أشهر النحاة، ص 46 /47 /48.

[2] هو ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش النحوي، وكان يضجر كثيرا اذا سئل عن شيء من النحو، كان حافظاً للأخبار توفي سنه 315هـ ،وله من الكتب: كتاب الانواء، كتاب التثنية والجمع، كتاب الجراد. ابن النديم، الفهرست، ص 123.

[3] ينظر: يوسف القفطي، انباه الرواة، ص 160/ 161، وابو البركات الانباري، نزهه الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، 1998م، ص 265.

يرى شوقي ضيف ان كتاب الجمل للزجاجي من اشهر الكتب التي خصصت للنحو والصرف وهذا بفضل بساطته ووضوح عبارته ولما يحتويه من دقائق النحو البصري التي يحتاجها المتعلمون، كما أنه يحتوي على فصل خاص بالخط والإملاء، وقد كان الزجاجي في أغلبه يتبع منهج البصريين لأنه منهجٌ دقيق محكم البناء، ورغم هذا كان أيضا يستعمل مصطلحات الكوفيين فمثلا: سمى اسم الفاعل باسم "ما لم يسمى فاعله"،والصفة "نعت"، والشركة" عطف نسق".[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن الزجاجي ورغم اعتماده على مذهب البصريين في كتابه الجمل، إلا أنه لم يكن يهمل المذهب الكوفي، حيث كان ينتقي ويختار منه ايضا وهذه سمة نحاة هذه المرحلة الترجيح والاختيار بين المذهبين.

يرى علي توفيق الحمد أن الزجاجي أبدع من خلال انتقائه بين المذهبين آراء نحوية جديدة نذكر منها:

_ ذهب الزجاج الى أن كان واخواتها حروفاً لا افعالاً.

_اجاز عمل إن وأخواتها عند زيادة "ما".

_انفرد برأيه في أن "أمس" تبنى على الفتح.

_ يرى أن اللام في "لعل" أصلية خلافاً لرأي النحاة في أنها زائدة وأن أصلها "عل".

_عد الزجاجي أدوات الشرط حروفا وسماها "حروف الجزاء".

_ تفرد عن سابقيه في إجازته ل أن المكسورة بعد "لما".[2]

بناء على هذا العرض لآراء الزجاجي وجهوده النحوية نستنتج أن له دور فعال في تطور النحو في هذه المرحلة، فهو برغم انتقائه بين المذهبين إلى أنه أبدع بفطنته وذكائه الكثير من الآراء الجديدة.

ابو علي الفارسي:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، من أشهر علماء العربية في زمانه، أخذ النحو عن

---

[1] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 254.

[2] ينظر: ابو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، 1984م، ط1، ص 16.

الزجاج وابن السراج ومبرمان، يرى تلاميذه أنه اعلم من المبرد، كان يميل إلى الاعتزال، من أشهر تلاميذه وأبرعهم ابن جني، كان مقرباً من عضد الدولة وصنف له كتابين هما "الإيضاح في النحو والتكملة في الصرف" وألف غيرهما مثل: الحجة، أبيات الإعراب، المسائل الحلبية والبغدادية، المقصور والممدود، تعليقه على كتاب سيبويه، وغيرها الكثير من المؤلفات الثمينة، توفي سنة 373 هـ ببغداد.[1]

من خلال ترجمته نلاحظ أنه كان من العلماء البارزين والمشهورين في عصره، وهذا بفضل قربه من الخلفاء والأمراء وبفضل كتبه ومصنفاته.

قال ابو حيان التوحيدي: «وأما أبو علي فأشد تفرداً بالكتاب وأشد اكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين». [2]

من خلال هذا القول نستنتج أن الفارسي كان من البغداديين المتأثرين جداً بالمذهب البصري وهذا من خلال إكبابه على دراسة الكتاب، وقد ألف فيه كتابً سماه "التعليق على كتاب سيبويه".

كان ابو علي الفارسي يختار من آراء المذهبين البصري والكوفي وكان يخالفهما احيانا ويتفرد بآرائه الخاصة التي تميزه فمن الآراء التي تابع فيها المصريين نذكر:

_ذهب أبو علي الفارسي مذهب الخليل في أن "لا" النافية قد تأتي زائدة واستدل بقوله تعالى:**{وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}. [الأنعام:109]** [3]

_اتبع الفارسي المبرد وابن السراج في أن "إذما" ظرف مثل "إذا"، خلافاً لسيبويه الذي يرى أنها حرف شرط مثل "أن ".[4]

---

[1] ينظر:السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 496 /497.

[2] أبوحيان التوحيدي، الامتاع والموانسة، المكتبة العصرية، بيروت، 2011، ج1، ص 102.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تح: محمد يحيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،1991م،ج1، ص 279.

[4] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ، ج1، ص 102.

من خلال هذه الآراء نلاحظ أن الفارسي حتى في انتقائه من المذهب البصري قد يخالف بعض النحاة ويأخذ بآراء الآخرين.

ومن الآراء التي تابع فيها الكوفيين نذكر:

_ إعمال" إن" النافية عمل "ليس" واستدل هو والكوفيون بقول أهل العالية :"إن ذلك نافعك لا ضارك"[1]

_أجاز الفارسي اعمال الضمير العائد على المصدر في الظرف مثل قيامك "أمس حسن واليوم هو قبيح" فتعمل "هو" في اليوم عمل المصدر العائد عليه.[2]

ومن آرائه الخاصة نذكر:

_ يرى سيبويه والنحاة البصريون أن العامل في المعطوف هو نفسه في المعطوف عليه، فمثلا ضربت زيدا وعمرا انتصب زيد وعمر "بضربت"، وابن السراج يرى أن حرف العطف هو العامل، وخالفهم في هذا ابوعلي الفارسي الذي يرى أن العامل هو فعل محذوف بعد حرف العطف لأن الأصل هو ضربت زيداً وضربت عمراً، واحتج بأنه يجوز اظهاره، فكما هو عامل بظهوره يصح أن يكون عاملاً بحذفه ايضاً. [3]

_ يرى سيبويه أن عامل النصب في المنادى هو الفعل المقدر مثل يا زيد أصلها يا "ادعو زيد" والمبرد يرىأن ناصبه حرف النداء "يا" لسده مسد الفعل، ويرى ابن فارس أن "يا" وأخواته أسماء أفعال وليست حروف. [4]

مما سبق نستنتج ان هذه الآراء الانتقائية والجهود الفردية والإبداعية هي التي ساهمت في تطور النحو في هذه المرحلة وبلوغه درجه النضج والاكتمال.

2. سمات هذه المرحلة:

اتسمت هذه المرحلة بالكثير من السمات نذكر منها:

_الخلط والمزج بين المذهبين والاجتهاد في الاختيار والانتقاء بينهما.

---

[1] ينظر: همع الهوامع،ج1، ص 394.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2، ص 74.

[3] ينظر: يعيش ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، ج8، ص89.

[4] ينظر: الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، نغازي، 1996م، ط2، ج1، ص346.

_التوسع والإفراط في القياس خاصةً عند ابن جني وأستاذه ابو علي الفارسي وهذا لفساد الأساليب وعدم توفر عنصر المشافهة.

_التوصل إلى أفكار جديدة وآراء لا تمت للمذهبين بصلة. [1]

_كثرة المؤلفات والكتب التي اتسمت بالتنوع الموضوعي والتفاوت الكمي

_التأليف في تاريخ النحو وأخبار النحاة مثل كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي. [2]

_كثرة الشروحات والتعليقات على كتب النحاة السابقين، مثل كتاب شرح سيبويه للسيرافي وتعليق الفارسي على كتاب سيبويه وغيرها.

نستنتج مما سبق أن هذه المرحلة من أهم مراحل النحو التي وقع فيها تطور وازدهار، وهذا بفضل جهود علمائها وبفضل مؤلفاتهم التي وضعوها، ومما يجدر ذكره أن اغلب النحاة فيها كانوا يميلون الى المذهب البصري رغم أسبقية المذهب الكوفي في بغداد.

المبحث الثالث: مرحلة التقويم والتأصيل

تمهيد:

يسمي الدكتور محمد المختار ولد أباه المرحلة التي تشمل القرن الخامس والسادس بعصر التقويم والتأصيل[3]، فأما القرن الخامس فلم يبرز فيه نحاة كثيرون، كما ضعفت حركة التأليف والتصنيف فيه،ومرحلة القرن السادس كانت مرحلةً جديدةً تمكن نحاتها من الاستفادة من المادة النحوية الضخمة التي تركهاالسابقون وكان الأمر يتطلب اختيار آراء معينة من هذه الآراء الكثيرة، والعمل على شرحها وتأكيدها أو إلغائها ونفيها.

المطلب الأول: مرحلة التقويم

---

[1] ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور النحو العربي،ص131_140.

[2] ينظر: علي ابو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ص 170 /171 /172.

[3] ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت،2008م، ط1، ص23.

1. أهم النحاة:

الجرجاني:

هو ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، أصله من فارس من مدينة جرجان، كان من أهم علماء النحو والبلاغة في عصره، أخذ العلم عن أستاذه ابي الحسن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، وأكثر عنه، كانت له عده مؤلفات نذكر منها: اعجاز القرآن، المقتصد في شرح الإيضاح، العوامل المائة، الجمل، وغيرها الكثير في شتى فنون العربية، توفي سنة471هـ. [1]

فالجرجاني من اهم نحاة القرن الخامس، وقد كان ذا شهرة واسعة في زمانه، واشتهر كثيراً بنظرية النظم التي ضمنها كتابه دلائل الإعجاز.

كتابه الجمل: يعد كتاب الجمل من أهم كتب الجرجاني التي وصلتنا، ويرى علي حيدر أنه لم يكن الكتاب النحوي الوحيد الذي يحمل هذا الاسم، بل هناك كتب أخرى مثل: الجمل للزجاجي، الجمل لابن خالويه، الجمل لابن هشام وغيرهم. [2]

أورد الجرجاني في كتابه "الجمل" المبادئ الأولية للنحو العربي، ويرى علي حيدر أن هذا الكتاب اتسم بالوضوح والبساطة والخلو من التعقيدات والتفصيلات، كما أنه عبارة عن شرح واختصار لكتابه العوامل المائة، غير أنه مختلف عنه في المنهج، فالأول قسمه إلى عوامل لفظية ومعنوية، أما الثاني فجعل فيه العوامل ثلاثة أقسام هي: عوامل من الأفعال، عوامل من الحروف واخيراً عوامل من الأسماء، كما تضمن هذا الكتاب مقدمات وختمه بأشياء منفردة مثل: النكرة والمعرفة ولم تكن المقدمة والخاتمة فيه من العوامل. [3]

وضعت لهذا الكتاب الكثير من **الشروحات** نذكر منها:

_شرحه الجرجاني في كتاب سماه التلخيص.

---

[1] ينظر: القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص 188_189.

[2] ينظر:الجرجاني، الجمل، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق ،1972م، ص04.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص05.

_شرحه علي بن الحسن بن علي الباقولي الضرير وسماه الجواهر في شرح جمل عبد القاهر.

_ابن الخشاب (ابو محمد عبد الله بن احمد بن احمد ت 567 ه) سماه المرتجل في شرح الجمل.[1]

مما سبق نستنتج أن لكتاب الجمل أهمية كبيرة في النحو العربي ولولا هذا ما وضعت له كل تلك الشروحات الكثيرة، كما أنه يتسم بالبساطة والسهولة، والخلو من التعقيد والتفصيل، ومن خلاله نلاحظ اهتمام الجرجاني الكبير بنظرية العامل.

مذهبه في النحو:

يرى كاظم بحر المرجان أن مذهبه كان قائماً على الاختيار بين المذهبين البصري والكوفي، ولكنه كان شديدالميل إلى البصريين حيث كان يعبر عنهم بقوله: "اصحابنا" في مثل: «هذا كان في منع الفعل الجر واصحابنا يبينون فساد دخول الجر في الفعل».[2]

كما أنه كان يستعمل مصطلحات البصريين في كتبه وكان يتابعهم في كثير من آرائهم النحوية مثل ذهابه مذهبهم في أن الفعل مشتق من المصدر، وأن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء وأن نعم وبئس فعلان ماضيان.[3]

وترى خديجة محمد حسن أنه ورغم ميله الشديد للبصريين إلا أنه كان يوافق الكوفيين أحيانا مثل: متابعته لهم في ان "ليس" تجري مجرى "ما زال وما فتئ" مثل: ليس منطلقا "زيدٌ "اي ان الخبر فيه يقدم على الاسم، ولا يقدم على ليس مثل:" ليس زيد"، والبصريون أجازوا الأمرين.[4]

من خلال ما سبق يمكننا القول إن مذهب الجرجاني كان بصرياً في أغلبه، ولكنه أيضا كان يتبع الكوفيين في بعض آرائهم.

---

[1] ينظر: الجرجاني، الجمل، ص 06.

[2] الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، 1982م، م1، ص 171.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص111/ 367/218.

[4] ينظر: الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تح: خديجة محمد حسن باكساني، رسالة ماجستير، فرع النحو قسم الدراسات العليا العربية، جامعة ام القرى، ص30.

نستنتج مما سبق أن الجرجاني ساهم من خلال مؤلفاته وآرائه النحوية في تطور النحو في هذه المرحلة، وقد اشتهر كثيرا بنظرية النظم التي لا تزال إلى اليوم مرجعاً للدراسة والدارسين والمتعلمين.

ابن بابشاذ:

هو أبو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي المصري، أصله من الديلم، كان أعلم الناس في مصر بالنحو، كان يعمل في ديوان الانشاء، يتأمل الكتب ويحررها ويصلح ما بها من أخطاء، ألف كتباً مفيدةً منها: المقدمة في النحو وشرحها، شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب الأصول لابن السراج وغيرها، توفي سنة 469هـ بمصر.[1]

كتابه شرح المقدمة المحسبة:

من أهم كتب ابن بابشاذ وأشهرها، ويرى خالد عبد الكريم أنه كتاب تعليمي يضم قواعد العربية في النحو والصرف والخط، ويعرضها بأسلوب مبسط وموجز لتسهيل فهمها على المتعلم، كانت طريقته في الشرح واضحة حيث كان يأتي بنص من المقدمة ثم يشرحه، هكذا إلى أن وصل الى منتصف الكتاب فبدأ بخلط النص مع الشرح، قسم كتابه إلى عشرة فصول هي: فصل الاسم، الفعل، الحرف، الرفع، النصب، الجر الجزم العامل، التابع، الخط، وأدرج في كل فصل قواعد جزئية وفرعية عن الفصول الرئيسية.[2]

يرى خالد عبد الكريم أن المؤلف اعتمد في كتابه على الشواهد لتوضيح القواعد وتعليلها وإبراز ظواهرها، حيث استعمل الآيات القرآنية وقد بلغت ستين ومائة آية، واستشهد بثلاثة أحاديث نبوية، وكذلك استشهد باثنين وأربعين شاهداً من الشعر.[3]

لقد كان لكتاب المقدمة الكثير من الشروحات والمختصرات غير شرح ابن بابشاذ، نذكر منها:شرح ابن الفحام وهو تلميذ ابن بابشاذ، شرح ابن نمارة، شرح عبد اللطيف البغدادي، ومختصر ابن عصفور وغيرها الكثير[4].

---

[1] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص 199/ 200.

[2] ينظر: طاهر بن أحمد بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ج1، ص46/45.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 54/ 57 /58.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 30 /31.

مما سبق نستنتج أن كتاب شرح المقدمة لابن بابشاذ كان من ابرز الكتب النحوية واشهرها وقد امتاز بالبساطة والسهولة، كما أن له اهمية كبيرة وهذا ما تجلى من كثرة الشروحات التي وضعت له، وقد ساهم من خلاله في تطور النحو في هذه المرحلة.

2. سمات هذه المرحلة: يرى صلاح رواي أنها اتسمت ب:

_الاختيار والانتقاء من المذاهب المختلفة وكان نحاة هذه المرحلة أشد ميلاً للمذهب البصري.

_قلة التأليف والتصنيف.

_الاهتمام بكتب السابقين والعمل على شرحها مثل: شرح جمل الزجاجي، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، شرح ابن بابشاذ لكتاب الأصول لا بن السراج.

–انتقال الدراسة النحوية إلى المغرب العربي والاندلس وبدأت بالمذهب الكوفي. [1]

المطلب الثاني: مرحلة التأصيل

1. أهم النحاة:

الزمخشري:

مذهبه في النحو:

يعد الزمخشري من أهم وأشهر نحاة القرن السادس، وقد كان مذهبه في النحو يقوم على الاختياروالترجيح من آراء البصريين والكوفيين، ولم يكتفي بذلك بل كانت له الكثير من الآراء الفردية والجهود الخاصة التي تميزه، والتي اظهرت التجديد وتطور في هذا العلم، كان الزمخشري شديد الميل إلى البصريين حيث عبر عنهم بقوله: "اصحابنا"، وكذلك من موافقته لهم في كثير من آرائهم النحوية التي نذكر بعضها في ما يلي:

_ذهب الزمخشري مذهب البصريين في التنازع، حيث يرى أن العامل فيه هو الفعل الثاني في مثل: ضربني

[1] ينظر: صلاح رواي، النحو العربي، ص677.

وضربت زيداً، والكوفيون يرون أن العامل هو الفعل الأول. [1]

_تابع الزمخشري البصريين في أن المرفوع في نحو: "هل زيد خرج" هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر، واستدل بقوله تعالى:**{وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} [التوبة:06].** [2]

_تابع الزمخشري الخليل في أن أصل المرفوعات والفاعل وأن المبتدأ محمول عليه وسيبويه يرى عكس ذلك.

_ يرى الزمخشري أن الناصب في المنادى هو الفعل الذي ينوب عنه حرف النداء مثل: أريد وأدعو. [3]

ومن الآراء التي وافق فيها الكوفيين نذكر:

_ذهب الزمخشري إلى أن الفعل "حدث" من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهذا خلاف لرأي سيبويه. [4]

_تابع الزمخشري الكوفيين في أن جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف هو "اقرأ" أو "ابدأ" وهو مخالف لرأي البصريين في أنها متعلقة باسم مثل: بسم الله اقرأ. [5]

هذه بعض الآراء التي اختارها الزمخشري من المذهبين وهناك غيرها الكثير.

مظاهر التجديد عنده:

يرى عبد الحميد قاسم النجار أن الزمخشري هو أول مؤلف يعرض منهجه في مقدمة كتابه المفصل في صنعه الاعراب، حيث لم يسبقه في ذلك أحد، وكان منهجه عام يضم كل الأحكام النحوية والصرفية.6

يرى حسن عون أن الزمخشري اتجه في كتابه المفصل إلى معالجه موضوع النحو ومادته ومنهجه ولم يركز على جزئيات النحو، وأنها موضوعات مستقلة كما فعل السابقون. [7]

---

[1] ينظر يعيش ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 78/77.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص81.

[3] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 248.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 285.

[5] ينظر: ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب،ج1،ص 436.

[6] عبد الحميد قاسم النجار، الزمخشري اثاره ومنهجه النحوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية والدراسات الاسلامية، كلية التربية، جامعة الفاتح، ص 184.

[7] ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1970م، ص84/83.

ومن آرائه الخاصة نذكر:

_يرى الزمخشري أن "من" بمعنى بعض هي اسم ويجري عليها ما يجري على الأسماء وقد استقر هذا الرأي عند العلماء من بعده وقالوا إنه مذهب الزمخشري. [1]

_يرى الزمخشري أن "إذا" قد تقع مبتدأ واستدل بقوله تعالى:**{لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا} [آل عمران:164].** أي وقت بعثه فيهم رسولا. [2]

مما سبق نستنتج أن الزمخشري كان له دور في تطور النحو وظهور التجديد من خلال آرائه واجتهاداته الكثيرة، والتي سنتطرق إلى غيرها في الفصل الثاني إن شاء الله.

أبو البركات ابن الأنباري:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي، من أشهر النحاة وأبرعهم، أخذ عن أستاذه ابن الشجري[3] قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، كان عالماً وزاهداً وعابداً، ألف كتباً قيمةً نذكر منها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ميزان العربية، الإغراب في جدل الإعراب، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، غريب إعراب القرآن، الوجيز في التصريف، اللمعة في صنعة الشعر، الموجز في القوافي، بداية الهداية وغيرها الكثير، توفي سنه 577هـ.[4]

كتابه أسرار العربية: من أشهر كتب ابن الأنباري التي عبرت عن آرائه وجهوده النحوية، اعتمد في ترتيب أبوابه على الترتيب المعروف في كل الكتب النحوية حيث بدأه بباب علم ما الكلم، ثم المعرب والمبني، المذكر والمؤنث، الجموع الثلاثة، المبتدأ والخبر، الى آخر باب وهو باب الإدغام، ومجمع هذه الأبواب هو 64 بابا، ويرى محمد بهجت البيطارة أن هذا الكتاب امتاز بمميزات نذكر منها:

---

[1] ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص105.

[2] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 286.

[3] هو هبه الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله، ابو السعادات المعروف بابن الشجري، ولد سنة 450 هـ، كان عالم زمانه في العربية واللغة، له في النحو عده كتب منها: ما اتفق واختلف معناه، شرح اللمع لابن جني، شرح تصريف الملوكي وغيرهم، توفي سنه 542 هـ. ينظر السيوطي بغية الوعاة، ج2، ص324.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 87/86.

_رتب المؤلف العلل والاسباب في علامات الاعراب.

_كما اعتمد على اسلوب السؤال والجواب.

_يتميز بقرب المآخذ وكثرة الفوائد مما لا يوجد في كتاب اخر.

_ذكر ابن الأنباري في كتابه هذا كثيرا من مذاهب الكوفيين والبصريين المتقدمين والمتأخرين.

_اعتمد على التعليل والتدليل في كل مسائله.

_اتسم بأنه كتاب مختصر وخالي من الإسهاب والتطويل.

هدفه: كان هدفه تعليمي أراد من خلاله تبسيط القواعد النحوية وتسهيلها على المتعلمين. [1]

قيمته: يرى جميل أبراهيم علوش أن قيمته تتمثل في أنه من الكتب القليلة التي عالجت موضوع العلة النحوية معالجةً تطبيقية، حيث أنه لم يترك فيه حكماً دون تعليل بل جعل لكل حكم علة ولكل ظاهرة سبب. [2]

مما سبق نستنتج أن كتاب أسرار العربية كان هدفه تعليمي بالدرجة الأولى، وقد تميز عن كتب سابقيه بالبساطة والخلو من التعقيد، كما أن مؤلفه اعتنى عنايه شديدةً بالعلل النحوية فيه.

مظاهر التجديد عنده:

_ يرى سعيد الأفغاني أن ابن الأنباري قسم أدلة النحو في كتابه لمع الأدلة إلى ثلاثة أقسام، وهي: النقل، القياس، واستصحاب الحال. [3]

_ذكر النحاة في موضوع حمل النصب على الجر دون الرفع خمسة أوجه هي: أن الجزم ألزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل، يقعان على الكلام فضلة، يشتركان في الكتابة يشتركان في المعنى، أن الجر أخف من الرفع، وأضاف ابن الأنباري إلى هذه الأوجه وجهاً سادساً وهو أن النصب من أقصى الحلق، والجر

---

[1] ينظر أبو البركات الانباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (مقدمة المحقق ص03/ 04).

[2] ينظر: جميل ابراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة دكتوراء، جامعة القديس يوسف، بيروت 1977م، ص 113.

[3] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1957م، ط1، ص81.

من وسط الفم، والرفع من الشفتين، وإذا أراد حمل النصب على أحدهما، كان الأقرب أولى من الأبعد وهو على الجر. [1]

_ يرى صلاح رواي أن له رأي خاص في مسألة رافع المبتدأ والخبر حيث قال: «والتحقيق عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به».[2]

2. سمات هذه المرحلة:

_اتسمت بالاختيار والانتقاء من المذاهب النحوية المختلفة.

_اتساع حركة التأليف وكثرة المؤلفات النحوية.

_التأليف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مثل كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لإبن الأنباري.

_اهتمام نحاة الأندلس بالمذاهب الثلاثة البصري والكوفي والبغدادي. [3]

_استحداث مذهب رابع عرف بمذهب الأندلسيين، اعتمدوا فيه على أنفسهم وعدلوا عن آراء بعض المشارقة وخالفوهم في مناهج تعليمه وتدوينه، وأضافوا عليهم وأكملوا ما فاتهم. [4]

خلاصة:

مما سبق نستنتج أن هذه المرحلة هي مرحلة مهمة في تاريخ النحو العربي وتطوره، عكس ما يراه بعض العلماء وعلى رأسهم الدكتور علي ابو المكارم في أنها مرحلة جمود واجترار لما سبق[5]،وأن نحاتها لم يقدموا أي جديد وإنما اعتمدوا على آراء سابقيهم، ولكن رأينا مخالف لهم حيث أنه لا يمكننا اعتبار ووصف

---

[1] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربية، ص50/ 51.

[2] ابو البركات ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ص42/43.

[3] ينظر: صلاح رواي، النحو العربي، ص678.

[4] ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص220.

[5] ينظر: علي ابو المكارم، تاريخ النحو العربي، ص174.

هذه المرحلة بالجمود والاجترار رغم كل ما فيها من نحاة بارزين أمثال: ابن الدهان (ت 569هـ) من خلال كتابه الدروس في النحو وشرح الدروس، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) الذي برز من خلال كتابه الرد على النحاة، ودعوته الى إلغاء العوامل، وكذلك الجزولي (ت605هـ) من خلال كتابه المقدمة الجزولية وغيرهم الكثير فكل هذه المؤلفات والجهود في النحو و كثرة النحاة ما هي إلا دليل على تطور النحو واتساعه في هذه المرحلة.

المبحث الرابع: مرحلة التصحيح والتثبيت

تمهيد:

أطلق محمد المختار ولد أباه تسمية عصور التصحيح والتثبيت على مرحلة القرن السابع والثامن وما بعدهما[1]، وقد شهدت هذه المرحلة اكتمال الدراسات النحوية واستقرارها حيث يمكننا اعتبار أن ابن هشام هو أخر النحاة المجتهدين في هذه المرحلة، وكل النحاة الذين جاؤوا بعده تمثل جهودهم في وضع الشروحات والتعليقات والحواشي على كتب المراحل السابقة.

المطلب الأول: مرحلة التصحيح

1. **أهم النحاة:**

ابن عصفور:

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور، ولد سنة 597 هـ، كان عالم العربية في زمانه، أخذ عن الدباج والشلوبين، كان عالماً مختصاً بالنحو فقط، وكان الطلبة يقبلون عليه ويأخذون من علمه، صنف عدة كتب منها: الممتع في التصريف، المقرب، شرح الجزولية، مختصر المحتسب، ثلاثة شروح على الجمل، شرح الأشعار الستة وغيرها من الكتب، توفي سنة 669 هـ. [2]

---

[1] ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص25.

[2] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص210.

من خلال ترجمته نلاحظ أنه من العلماء البارزين، وهذا بفضل جهوده في النحو والصرف، وبمؤلفاته التي وضعها، كما نلاحظ انه كان عالما متخصصا على عكس النحاة السابقين الذين كانوا موسوعيين ولهم باع في شتى العلوم.

كتابه المقرب:

يعد كتاب المقرب لابن عصفور من أشهر وأهم الكتب التي وضعها وقد اعتمد فيه على منهج خاص لم يسبقه إليه أحد، ويرى أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض أنه اتسم بسمات كثيرة اذكر منها: الدقة في التعريفات والحدود، الجدة في بعض الموضوعات، وضع ملخص لما يذكره في بداية الباب، عدم ذكره للمذاهب والآراء، حسن التقسيم والتنظيم، حسن التعليل، توضيح المعاني اللغوية وإبرازها، كثرة الآراء المستقلة، كثرة الاستشهاد بالشعر العربي.[1]

كانت لهذا الكتاب عدة شروح نذكر منها: شرح المقرب لأحمد بن عثمان، شرح المقرب لمحمد بن إبراهيم، والتدريب في تمثيل التقريب لمحمد بن يوسف.[2]

مما سبق نستنتج أن كتاب المقرب كان من أبرز الكتب التي ظهرت في هذه المرحلة وقد اتسم بالسهول والبساطة والتنظيم والتجديد.

مذهبه في النحو:

كان ابن عصفور في مذهبه يميل إلى البصريين كثيراً، ولكنه كان احياناً يخالفهم ويميل إلى الكوفيين كما كانت له مذاهبه الخاصة وآرائه واجتهاداته التي ينفرد بها.[3]

من آرائه الخاصة نذكر ما يلي:

---

[1] ينظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، تح: علال احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط1، (مقدمة المحقق ص 43/42/41.)

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص49/48.

[3] ينظر: ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب ، ص 51.

_ذهب ابن عصفور الى أن "أن"تكون مفسرة بعد صريح القول، مثل قوله تعالى:**{مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ} [المائدة117]** [1]

_يرى ابن عصفور في "ما قام زيد ولكن عمرو" أن لكن هي العاطفة والواو زائد لازمة. [2]

مما سبق يمكننا القول إن ابن عصفور كان من النحاة البارزين في هذه المرحلة، وقد ساهم بآرائه الخاصة ومجهوداته الفردية في تطور النحو وتجدده، وتثبيت مصطلحاته وأصوله في هذه المرحلة.

ابن مالك:

هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين بن أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، ولد سنة 600 أو 601هـ، كان شيخ النحاة وأعلمهم، وكان اماماً في القراءات تميز بنقله الكثير لغريب اللغة، كان نظم الشعر سهلاً عليه أخذ العربية عن عدة علماء منهم ابن يعيش الحلبي، كانت له عدة مؤلفات قيمة نذكر منها: كتابه الخلاصة، شرح الكافية، شرح العمدة، كتاب التسهيل وشرحه، المقصور والممدود، نظم الفوائد، الفوائد في النحو، شرح الجزولية وغيرها الكثير، توفي سنة 672 هـ. [3]

نلاحظ من ترجمته المختصرة أنه كان عالماً موسوعيا متمكناً في العربية وفنونها المختلفة، وقد اشتهر كثيراً بألفيته التي سماها الخلاصة في النحو، التي لا تزال إلى اليوم مرجعاً للطلاب والدارسين وهذا لسهولتها في الحفظ وخلوها من التعقيد.

كتابه التسهيل: من أهم وأشهر كتب ابن مالك ذلك انه يمثل ثمره جهوده وآرائه الأخيرة والنهائية وقد فتح للنحاة باب النظر في القواعد النحوية والعمل على تثبيتها.

يرى محمد المختار أن كتاب التسهيل حظي بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء والدارسين أمثال أبو حيان الذي ركز عليه في عدة مصنفات منها: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ارتشاف الضرب، التخييل

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص40.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص322.

[3] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص130_134.

الملخص في شرح التسهيل، كما اعتنى به العلماء ووضعوا له الشروحات بعد أبي حيان نذكر منهم: محمد ابن أحمد بن قدامة الحمبلي (ت 744هـ)، وبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت744هـ)، وابن عقيل (ت 769هـ) وغيرهم.[1]

يرى محمد المختار أن كتاب التسهيل اتسم بالوضوح والضبط في المقاييس والأحكام، التحرر من القيود المذهبية، والخلو من الغموض والتعقيدات والافتراضات، وهذا ما كتب له البقاء والاستمرار.[2]

منهجه في النحو: اتسم منهج ابن مالك في النحو بكثرة الاستشهاد بالحديث الشريف الذي لم يسبقه إليه أحد، قال محمد المختار ولد أباه: «إن أهم ما استحدثه ابن مالك في النحو، هو توسيع دائرة السماع باعتماده على لغة الحديث الشريف».[3] فهو بهذا خالف النحاة السابقين الذين عدلوا عن الاستشهاد بالحديث بحجة أن رواته أعاجم وأنه يروى بالمعنى.

أما في القياس فيرى محمد المختار أنه لم يتساهل تساهل الكوفيين، ولم يتشدد تشدد البصريين وإنما كان وسطاً، وأما التعليل فلم يتكلف فيه باستخراج علل بعيدة للقواعد النحوية، وكان فيه أقرب للسليقة العربية، وكان يبتعد في تعليلاته عن اللبس والغموض في المعاني.[4]

من منهجه نلاحظ أنه كان يتجه إلى التبسيط والتسهيل ويبتعد عن الغموض وكثرة التعليلات، كما أنه كان ينتقي بين الآراء دون التعصب والميل لمذهب دون آخر

مما سبق نستنتج أن ابن مالك له دور كبير في تطور لنحو وازدهاره وتثبيت أصوله، كما أنه ساهم من خلال مؤلفاته في تسهيله وتبسيطه للمتعلمين.

2. سمات هذه المرحلة:

_الانتقاء والاختيار من المذاهب المختلفة.

---

[1] ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص315.

[2] ينظر:المرجع نفسه، ص316.

[3] ينظر: المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص318.

_كثرة المؤلفات النحوية وشروحاتها.

_وضع الألفيات والمنظومات.

_اتسمت المؤلفات النحوية بالبساطة والخلو من التعقيدات والافتراضات.

المطلب الثاني: مرحلة التثبيت

1. أبو حيان:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، ولد سنة654هـ بمطخشارش وهي مدينة بغرناطة، كان عالم زمانه في النحو واللغة ،أكب على أخذ الحديث وبرع فيه وفي القراءات والتفسير و العربية والأدب والتاريخ، ألف بفطنته وذكائه كتباً قيمةً نذكر منها :كتاب البحر المحيط في التفسير، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، وقد اختصره في كتاب ارتشاف الضرب، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التجريد لأحكام سيبويه، المبدع في التصريف، غاية الإحسان في النحو وغيرها الكثير، توفي سنة 745 هـ.[1]

من خلال ترجمته نلاحظ أنه كان من العلماء البارزين في زمانه، وكان عالماً موسوعياً يحيط بمختلف العلوم، كما نلاحظ اهتمامه بمؤلفات سابقيه وعملِه على شرحها واختصارها.

ترى خديجة الحديثي أن **كتابه ارشاف الضرب من لسان العرب** من أهم الكتب النحوية وأشهرها حيث أنه مختصر لكتابه التذييل والتكميل، وقد كان يهدف من خلاله إلى استدراك ما فاته في مؤلفه الأول، وتبسيط ما فيه ليسهل إدراكه على الطلاب، وقد قسمه قسمين الأول في أحكام الكلم قبل التركيب، والثاني في أحكامها عند التركيب. [2]

---

[1] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص283/282/281.

[2] ينظر: خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد،1966م ط1، ص125/124.

قال السيوطي: «ولم يؤلف في أعظم من هذين الكتابين، ولا اجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع». [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن هذا الكتاب من أهم الكتب التي أُلفت في النحو وهذا بما يتناوله من مسائل في النحو والخلاف وغيرها ولما يتميز به من البساطة والخلو من التعقيد.

منهجه في النحو:

يرى عبد االكريم محمد الأسعد أن أبا حيان في منهجه النحوي يقدم السماع على القياس خاصةً إذا تعارضا، وكان ينبذ الخلافات الكثيرة في المسائل النحوية، ويدعو إلى إلغاء التعليلات الكثيرة في الظواهر اللغوية والنحوية، كما منع مثل ابن الضائع الاستشهاد بالحديث الشريف لاحتمال أنه روي بالمعنى وأن رواته أعاجم، وقد رد على ابن مالك في احتجاجه بالحديث وهذا في شرحه للتسهيل. [2]

نلاحظ من منهجه أنه كان يتبع النحاة القدامى في عدم استشهادهم بالحديث الشريف، ويرد على من استشهد به.

مما سبق نستنتج أن أبو حيان الأندلسي ساهم كغيره من النحاة من خلال مؤلفاته وجهوده النحوية في إثراء النحو العربي وتثبيته واستقراره في هذه المرحلة.

ابن هشام الانصاري:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي، ولد سنة 708هـ، كان أعلم الناس في زمانه بالعربية، اشتهر كثيراً وكان الطلاب يتوافدون عليه ليستفيدوا من علمه، أتقن العربية وفاق شيوخها، كانت له عدة كتب منها: مغني اللبيب، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب وهو في مجلدان، التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، شرح الشواهد الكبرى والصغرى،

---

[1] السيوطي: بغية الوعاة،ج1،ص282.

[2] ينظر: عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشوق، الرياض، 1992م، ط1، ص174.

شذور الذهب وشرحه، قواعد الإعراب، قطر الندى وبل الصدى وشرحه، الجامع الصغير، شرح التسهيل مسودة وغيرها الكثير، توفي سنة 761 هـ.[1]

من خلال ترجمته نلاحظ أنه كان ذا مكانة علمية عالية، ما دفع الطلاب للحضور عنده والاستفادة من علمه، كما نلحظ اهتمامه بكتب سابقيه وعمله على شرحها وتفصيلها وتبسيطها للناس.

كتابه شرح قطر الندى:

يرى اميل بديع يعقوب أنه من أشهر شروحات ابن هشام، حيث كان يهدف من خلاله إلى شرح كتابه قطر الندى وبل الصدى وتبسيطه ليسهل إدراكه على المتعلمين، كما أراد من خلاله أن يُكمل الشواهد والفوائد الناقصة، استشهد ابن هشام في شرحه هذا بالآيات القرآنية حيث بلغت ثلاثمئة آية واستشهد بالحديث الشريف حوالي سبعة عشرة مرة كما أكثر من الاستشهاد بالشعر العربي حيث بلغ مئة وخمسون بيت، واستشهد بالأمثال وأقوال العرب بنسبة قليلةٍ جداً حوالي ثلاث مرات فقط، وقد اعتمد ابن هشام في شرحه هذا على الأسلوب الواضح والسهل والخالي من التعقيدات لتسهيل إدراكه على طلاب العلم والدارسين.[2]

منهجه في النحو:

يرى عبد الكريم الأسعد أن ابن هشام كان يسير على منهج المدرسة البغدادية، حيث كان يوازن ويختار بين آراء البصريين والكوفيين وغيرهم من البغداديين والأندلسيين، ويعمل على توجيه وتخريج تلك الآراء بما يتماشى مع مقاييسه ويبدع من خلالها آراء جديدةً لم يسبقه إليها أحد وقد كان في اغلب اختياراته يميل إلى البصريين.[3]

ومن آرائه المتابعة لهم نذكر:

---

[1] ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الجيل، بيروت، ج2، ص310/309/308.

[2] ينظر ابن هشام الانصاري شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ط4، (مقدمة المحقق، ص18 _22).

[3] ينظر: عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو، ص211.

كان يرى مثل سيبويه ان عامل رفع في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ، وأن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وليس بالإضافة أو باللام المحذوفة.[1]

تابع ابن هشام الكوفيين في أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع فقط والأمر هو فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب في نحو "لتقم" حذفت لامه للتخفيف.[2]

هذه بعض الآراء التي وافق فيها ابن هشام البصريين والكوفيين، وهناك أيضاً ما وافق فيه البغداديين أمثال ابن فارس وابن جني، والأندلسيين أمثال ابن عصفور وابن مالك وغيرهم.

ومن آرائه الخاصة نذكر:

يرى ابن هشام أن "عشر" في نحو "اثني عشر" حلت محل النون في اثنين، فهي ليست مضافة إلى ما قبلها ولا محل لها من الاعراب، كما ذهب إلى أن "كان" وأخواتها تدل على الحدث كما تدل على الزمان ماعدا ليس.[3]

هذه بعض الآراء التي اخترناها لابن هشام وهناك غيرها الكثير في كتابه مغني اللبيب.

مما سبق نستنتج أن ابن هشام الانصاري من أهم النحاة الذين ساهموا في استقرار النحو وهذا من خلال جهوده ومؤلفاته القيمة التي لا تزال إلى اليوم مرجعاً للطلاب والدارسين، وقد شهدت الدراسات النحوية اكتمالاً واستقراراً على يديه.

2. سمات مرحلة التثبيت:

_ كثرة المؤلفات النحوية وشروحها.

_ أغلب نحاتها يميلون إلى المذهب البصري.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص212.

[3] ينظر: شوقي ضيف المدارس النحوية، ص 354.

_ الانتقاء والاختيار من المذاهب المختلفة.

_ الاهتمام الكبير بمؤلفات السابقين والعمل على شرحها واختصارها.

_ اتسمت مؤلفاتهم بالبساطة والسهولة.

مما سبق نستنتج أن هذه المرحلة مرحلة مهمة في تاريخ النحو العربي وهذا لما تتميز به من كثرة النحاة البارزين أمثال: ابن مالك، ابن هشام، ابن الحاجب وغيرهم، وكثرة الشروحات على المتون مثل: متن الألفية ومن أشهر شروحه شرح ابن هشام، شرح ابن عقيل، شرح ابن الناظم، شرح المرادي وغيرهم، ما ساهم في تثبيت النحو واستقراره.

الفصل الثاني: دراسة أهم القضايا التجديدية عند الزمخشري

- ✓ المبحث الأول: المقابلة بين الكلمة والكلام.
- ✓ المبحث الثاني: مصطلحا الجملة الاسمية والفعلية.
- ✓ المبحث الثالث: تبويب الكتاب.

المبحث الاول المقابلة بين الكلمة والكلام

المطلب الأول: تعريف الكلمة

1. تعريف الكلمة عند النحاة:

من خلال تتبعي لكتب النحاة الأوائل وجدتُ أنه لم يرد تعريف للكلمة بالمعنى الصريح، بل كانت مجرد تلميحات وإشارات، فسيبويه في أول باب من كتابه تحدث عن الكلمة قبل كل شيء ولكن ليس بصيغتها الحرفية المباشرة بل استعمل صيغة "الكلم"، فهو كان يرمي إلى الكلمة ضمنياً ولم يصرح بها مباشرة، كما أنه لم يضع لها تعريفاً وأمثلة، أما النحاة الذين جاءوا بعده أمثال المبرد في كتابه المقتضب استعملوا مصطلح الكلام بدل الكلمة، وهم بهذا ابتعدوا كثيراً عن مصطلح الكلمة على خلاف سيبويه الذي استعمل الكلم وهو مصطلح قريب من الكلمة مقارنةً بالكلام.

بدأت الإشارة الأولى للكلمة في القرن الخامس، عند عبد القادر الجرجاني في كتابه الجمل، حيث أنه أول من استعمل هذا المصطلح، فقد كان النحاة قبله يستعملون مصطلح "الكلام" فهو خالفهم وبدأ بمصطلح جديد وهو الكلمة.

قال الجرجاني: «اعلم أن الكلمات ثلاثة، اسم وفعل وحرف».[1]

من خلال قوله نستنتج أنه يقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي: اسم وفعل وحرف، وقد استفاد منه الزمخشري في وضع تعريف محدد للكلمة.

1-1 مفهوم الكلمة عند الزمخشري(ت538هـ):

يعد الزمخشري أول نحوي اعتنى بالكلمة ووضع لها تعريفاً، وهذا في أول كتابه المفصل في صنعة الإعراب.

[1] الجرجاني، الجمل، ص05.

قال الزمخشري: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف». [1]

من خلال تعريفه نلاحظ أنه اعتمد على تقسيم النحاة الأوائل للكلمة وأضاف عليها تعريفاً واضحاً لها، كما أنه أعطى لها أربع خصائص هي: أنها لفظ، دال، مفرد ووضع.

أ. لفظ:

لغة: يعرفه ابن فارس (ت 395) بقوله: «اللام والفاء والظاء كلمة صحيحة، تدل على طرح الشيء، وغالب ذلك أن يكون من الفم، تقول: لفظ بالكلام، يلفظ لفظاً، ولفظت الشيء من فمي». [2]

فهذا تعريف لغوي للفظ يعني الطرح، وأغلب اللفظ يكون من الفم.

اصطلاحاً:

يقول الفخر الرازي (ت604ه) في كتابه مفاتيح الغيب:

«أظن أن إطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز، وذلك لأنها إنما تحدث عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج، فالإنسان عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج يحبسه في المحابس المعينة، ثم يزيل ذلك الحبس، فتتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس، وأول زمان إطلاقه، والحاصل أن اللفظ هو الرمي، وهذا المعنى حاصل في هذه الأصوات والحروف من وجهين:

الأول: أن الإنسان يرمي ذلك النفس من داخل الصدر إلى خارجه، ويلفظه، وذلك هو الإخراج، واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات، فأطلق اسم "اللفظ" على هذه الكلمات لهذا السبب.

والثاني: أن تولد الحروف لما كان بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل الى الخارج صار ذلك شبيهاً بما أن الإنسان يلفظ تلك الحروف ويرميها من الداخل إلى الخارج، والمشابهة إحدى أسباب المجاز». [3]

---

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، 2003م، ط1، ص68.

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: شهاب أبو عمر، دار الفكر، بيروت، ص958.

[3] الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت،1981م ،ط1،ج1،ص24.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الكلمة هي عبارة عن أصوات، تخرج مع النفس الملفوظ من داخل الصدر إلى الخارج، ويرى الرازي أن وصف الكلمة باللفظ بدل الملفوظ هو تعبير مجازي.

ب. دالة:

قال ابن يعيش في شرحه للمفصل: «قوله الدالة على معنى، فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى[1]

فمن قوله نستنتج انه يلغي ويخرج الأصوات المهملة التي لا تفيد ولا تدل على معنى.

ت. الإفراد:

قال ابن الحاجب: «قوله "مفرد" حذار مما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزأبه أو بجزئه نحو: قام زيد، وقم، واقعد».[2]

من خلال قوله نستنتج أنه يقصد بالإفراد إخراج اللفظ الدال على معنى مركب، أي أن الكلمة يجب أن تكون بمعزل عن التركيب.

ث. الوضع:

قال ابن الحاجب: «وقوله بالوضع حذار مما يدل على معنى مفرد بالعقل، وذلك أن لو سمعنا لفظ "ديز" من وراء جدار لعلمنا بالعقل أنها لفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع».[3]

من خلال قوله نستنتج انه يخرج الدلالة العقلية، لأنه ليس متواضعٌ ومصطلحٌ عليها.

من خلال ما سبق نستنتج أن الكلمة عند الزمخشري تتسم بأربع سمات هي: أن تكون ملفوظة ودالة، ومفردة، وأن تكون دلالتها وضعية.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص70.

[2] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ج1، ص60.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فالزمخشري هو أعطى للكلمة هذا التعريف الذي لم يسبقه إليه أحد، وبفضله أصبح هذا المصطلح حاضراً وبقوة في كثير من المؤلفات النحوية.

اختلفت مواقف النحاة بعد الزمخشري في هذا التعريف، فمنهم من نقله حرفياً، ومنهم من نقله مع تعديل خفيف، وهناك من عارضه وعدله تعديلا جذرياً .

فمن النحاة الذين تبنوا تعريف الزمخشري ونقلوه دون تعديل نذكر:

ابو الفتح ناصر المطرزي(ت610هـ) حيث قال: «كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وجمعها كلمات وكلم».[1]

ومن النحاة الذين اخذوه وعدلوا عليه قليلاً نذكر:

ابن الحاجب في كتابه الشافية حيث قال: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد».[2]

ابن عقيل (ت769هـ) في شرحه لألفية ابن مالك يقول: «الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا: "الموضوع لمعنى"، أخرج المهمل ك "ديز" وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد».[3]

وهناك من انتقد تعريف الزمخشري وبين الخطأ فيه ومن هؤلاء نذكر:

الفخر الرازي(ت604هـ)، حيث قال: «قال الزمخشري في أول المفصل "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" وهذا التعريف ليس بالجيد، لأن صيغة الماضي كلمة، مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين: حدث وزمان، وكذا القول في أسماء الأفعال كقولنا: "مه وصه"، وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ، فغلط وجعله صفة للمعنى».[4]

نلاحظ من هذا القول ان الرازي انتقد تعريف الزمخشري ووصفه "بالغير جيد" و"الغلط "ويرى أن سبب ذلك هو أنه جعل المفرد صفة للمعنى بدلاً من اللفظ.

---

[1] المطرزي، المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد السيد طلِب، مكتبة الشباب، المنيرية، ط1، ص37.

[2] ابن الحاجب، الشافية متون في اللغة العربية، دار ابن حزم بيروت، 2005م، ط1، ص07.

[3] ابن عقيل، شرح ألفيه ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ج1، ص16.

[4] الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج1، ص28.

وننتقل لأن إلى القسم الثالث من النحاة الذين أضافوا جديداً على تعريف الزمخشري.

1_2 الكلمة عند ابن مالك (ت 672هـ):

يعد ابن مالك من النحاة الذين قدموا إضافات في مفهوم الكلمة، ورسخوا استعمال هذا المصطلح في الكتب النحوية.

يعرف ابن مالك الكلمة قائلاً: «الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوي معه كذلك».[1]

من خلال تعريفه نلاحظ أنه استعمل صيغة لفظ بدل لفظة التي استعملها الزمخشري، يقول في هذا: «واللفظ أولى بالذكر من اللفظة، لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفان كان أو أكثر، وحق اللفظة أن لا تقع إلا على حرف واحد ...ولأن اطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول به، كقولهم للمخلوق خلق والمنسوج نسج أو المعهود في هذا الاستعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قل ما يوجد في عبارة المتقدمين لفظة بل الموجود في عباراتهم لفظ...فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ».[2]

من خلال قوله نلاحظ انه ينتقد الزمخشري في استعماله لصيغة لفظة بدل من لفظ، وتعليله واضح في قوله، كما أنه يرى باستعمال اللفظ بدل اللفظة لأنه هو الشائع والمستعمل.

أضاف ابن مالك في تعريفه للكلمة صيغة "مستقل"، ويشرح ذلك بقوله: «والمراد هنا بالمستقل، ما ليس بعض اسم، "كياء" زيدي، و"تاء" مسلمة، ولا بعض فعل، كهمزة أعلم، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بالكلمة، لكونه غير مستقل».[3]

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص03.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص04.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

من خلال هذا القول نستنتج أن ابن مالك لا يعد الألف واللام للتعريف، وتاء التأنيث كلمات لعدم توفر شرط الاستقلال.

أضاف ابن مالك إلى تعريفه صيغتي "تحقيقاً وتقديراً" ويشرح هذا بقوله: «واحتُرز بذكر التقدير من أحد جزئي العلم المضاف ك "امرئ القيس" فإن مجموعة كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ، لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه. والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا في اسمين أو في تقدير اسمين فامرؤالقيس اسم واحد تحقيقاً ، لأن مسماه لا يُدرك بأحد جزئيه، وهو اسمان تقديراً، لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد، وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير».[1]

من خلال شرحه نستنتج أنه قصد بقوله "تقديراً" إدخال الأعلام المركبة مثل "امرؤالقيس"في تعريف الكلمة لأن هذه الأعلام المركبة في حقيقتها كلمتان، ولكنها تعامل معاملة الكلمة الواحدة.

أضاف ابن مالك في تعريفه للكلمة قوله: "أو منوي معه كذلك" وشرحه بقوله: «ولما كان الاسم بعض تتناوله الكلمة، وكان بعض الاسماء لا يلفظ بها كفاعل "أفعلُ وتفعلُ" دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليُتناول بها ما لم يتناوله اللفظ، فقيل: "أو منوي معه"، أي مع اللفظ، ومنوي صفة قامت مقام موصوفها، والتقدير: الكلمة لفظ مفيد بما ذكر، أو غير لفظ منوي مع اللفظ.

وأُشير "بكذلك" إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما، واحترز به من الإعراب المنوي في نحو "فتى" فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المفيد إلا أنه غير مستقل، ولا منزل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى».[2]

ادخل ابن مالك بقوله أو منوي معه "الضمير المستتر" فالضمير المستتر ليس لفظاً، ولكنه منويّ مع اللفظ واشار "بكذلك" إلى أن الضمير المستتر يتمتع ايضاً بالخصائص التي للفظ، وهي الدلالة والاستقلال، كما اخرج بقوله "كذلك" الحركة الإعرابية المقدرة، فهي رغم أنها منوية إلا أنها غير مستقلة.

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص04

[2] المصدر نفسه، ج1، ص05.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الكلمة عند ابن مالك تتسم بأربع سمات هي:

أن تكون ملفوظة، ومستقلة، ودالة، وأن تكون دلالتها وضعية.

نلاحظ من تعريف ابن مالك أنه يتفق مع تعريف الزمخشري في ثلاثة خصائص وهي: اللفظ، الدلالة والوضع، ويختلف في خاصية واحدة وهي: الإفراد عند الزمخشري، والاستقلال عند ابن مالك.

-أقصى ابن مالك خاصية الإفراد في الكلمة وهي خاصية مهمة للكلمة ويقابلها المركب الذي هو الجملة.

-أضاف ابن مالك في تعريفه للكلمة نوعان منها هما: الأعلام المركبة والضمائر المستترة وهذا لم يرد عند الزمخشري.

مما سبق نلاحظ أن الفرق الرئيسي في التعريفين هو "الاستقلال"، فالزمخشري يعتبر أن الألف واللام، وتاء التأنيث كلمات وابن مالك لا يعتبرها كذلك.

1_3 الكلمة عند أبي حيان الأندلسي(ت745هـ):

يعرف أبو حيان الكلمة بقوله: «الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد».[1]

نلاحظ من هذا التعريف أن أبا حيان تبنى تعريف الزمخشري ولكنه غير في تعريفه نقطة مهمة وهي استبدال مصطلح اللفظ بمصطلح القول، وقد اعترض على ابن مالك في شرحه للتسهيل بدايته في تعريف الكلمة باللفظ.

قال أبو حيان:« فقوله لفظ جنس يشمل المحدود وغير المحدود، وهكذا شأن الحدود تبدأ أولاً بالجنس ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنساً أبعد وترك جنساً أقرب، وهو "القول" إذ اللفظ ينطلق على المهمل "كديز" مقلوب زيد و "رفعج" مقلوب جعفر، وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول».[2]

---

[1] ابن هشام الانصاري، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تح: هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، ج1، ص237.

[2] ابو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، ص15.

من خلال هذا القول نستنتج أن أبا حيان يفضل تعريف الكلمة بالقول بدل تعريفه باللفظ، لأن اللفظ في رأيه جنس بعيد يشمل المفيد وغير المفيد، أما القول جنس قريب، لأنه يطلق على المفيد فقط.

مما سبق يمكننا القول إن الجديد الذي اتى به أبو حيان في تعريف الكلمة هو بدأه التعريف بالقول بدل اللفظ، وفي رأيي أن تعريف الكلمة باللفظ أفضل وأعم لأنه يشمل القول أيضاً.

1_4 الكلمة عند ابن هشام (ت 761هـ):

قال ابن هشام في تعريفه للكلمة: «الكلمة قول مفرد».[1]

وقال في كتابه شذور الذهب: «الكلمة قول مفرد».[2]

من خلال تعريفه نلاحظ أنه لم يأتي بجديدٍ في تعريف الكلمة، كما أنه اعتمد على نفس التعريف في كتابيه قطر الندى وشذور الذهب.

قال ابن هشام في شرحه لتعريف الكلمة: «والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس».[3] وعلى هذا فلكلمة عنده هي اللفظ الدال على معنى مفرد.

قال أيضاً: «فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع، كما اشترط من قال: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد"، قلت: إنما احتاج إلى ذلك لأخذهم اللفظة جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل، فاحتاج إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع. ولما اخذت القول جنساً للكلمة، وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع».[4]

من خلال قوله نستنتج أن الإضافة التي أضافها لتعريف الكلمة هي استغنائه عن الوضع لأن القول يغني عنه، وبدأه التعريف بالقول بدل اللفظ.

---

[1] ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 27.

[2] ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت،2001م، ط1، ص10.

[3] ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى، ص27.

[4] المصدر نفسه، ص28.

قال ابن هشام: «فإن قلت فلما عدلت عن اللفظ إلى القول؟

قلت: لأن اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود مُعيبٌ عند أهل النظر».[1]

_فابن هشام يرى أن استعمال القول بدل اللفظ في تعريف الكلمة أفضل لأن اللفظة جنس بعيد والقول جنس قريب.

_نلاحظ من تعريف ابن هشام للكلمة أنه اختصار لتعريف ابا حيان الذي قال:"الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد".

_وابن هشام لم يشرك الاستقلال في الكلمة مثل ابن مالك.

تناقل كثير من النحاة تعريف ابن هشام للكلمة دون تعديله أو إضافةٍ عليه نذكر منهم:

الأشموني(ت918) الذي قال في شرحه لألفية ابن مالك: «حد الكلمة قول مفرد».[2]

وهناك غيره من النحاة الذين اعتمدوا على هذا التعريف دون تغيير.

خلاصة:

_نستنتج مما سبق أن أول إشارة لمفهوم الكلمة ظهر عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه الجمل حيث ذكر الكلمات بدل الكلم والكلام الذي كان شائعاً عند النحاة.

_اعتنى الزمخشري بالكلمة عنايةً شديدة، ووضع لها تعريفاً لم يسبقه إليه أحد في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، وقد ذكر لها أربع خصائص هي: اللفظ، الدلالة، الإفراد، والوضع.

_ ابن مالك قام بالاستغناء عن خاصية الإفراد، ووضع خاصية الاستقلال، ومن جاءوا بعده غيروا في بعض التعريف، وهناك من اختصره.

---

[1] ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى، ص28.

[2] محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، تح: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،1997م،ط1،ج1،ص39.

المطلب الثاني: مفهوم الكلام

1. مفهوم الكلام عند النحاة:

ورد مصطلح الكلام في كثير من مصنفات النحاة الأوائل، وهناك من أشار إليه وهناك من عرفه، وسنتتبع فيما يلي التطور التاريخي لهذا المصطلح.

1_1 مفهوم الكلام عند سيبويه(183هـ):

ورد مصطلح الكلام عند سيبويه في عدة مواضع من كتابه، حيث كان يشير له بالشرح والتعليق والأمثلة، ولكنه لم يضع له تعريف واضح وصريح، ومن المواضع التي ذكره فيها نذكر ما يلي:

قوله: «اعلم أن "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو:" قلت: زيد منطلق". لأنه يحسن ان تقول: "زيد منطلق" ولا تدخل "قلت"».[1]

في هذا القول نلاحظ أن سيبويه فرق بين الكلام والقول، فالكلام عنده هو ما يحسن الاكتفاء به أو الوقوف عليه، أما القول فلا يشترط فيه ذلك.

قال أيضاً: «ألا ترى أنه لم يُنْفذ الفعل في "كنت" إلى المفعول الذي به يستغني الكلام كاستغناء "كنت" بمفعوله، فإنما هذه في موضع الإخبار وبها يستغني الكلام».[2]

من خلال هذا القول نلاحظ أن سيبويه وضع للكلام ميزة الاستغناء، أي أن الكلام يستغني إذا لم يكن هناك داعي للإضافة.

قال: «فقولك: هذا عبد الله منطلقاً ...ف "هذا" اسم مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو "عبد الله". ولم يكن ليكون "هذا" كلاماً حتى يبنى عليه، أو يبنى على ما قبله».[3]

يشير سيبويه في قوله إلى موضوع الإسناد، فالكلام يبنى على ما قبله وما بعده.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م،ط3، ج1، ص122.

[2] المصدر نفسه، ص 149.

[3] المصدر نفسه، ج2، ص78.

قال «...ألا ترى أنك لو قلت: "فيها عبد الله" حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: "هذا عبد الله"».[1]

من خلال هذا القول نستنتج سيبويه وضع للكلام صفتان هما: حسن السكوت والاستقامة.

مما سبق يمكننا القول إن سيبويه وضع للكلام خمس صفات هي:

_الحسن والصحة.

_الاستغناء أي عدم الحاجة للإضافة.

_الإسناد والتركيب.

_حسن السكوت أي عدم انتظار السامع لأي إضافة.

_الاستقامة.

ورغم هذا إلا أنه لم يضع له تعريفاً مباشراً وواضحاً، ونلاحظ في هذه الصفات أنها نفس صفات الجملة، وهذا المصطلح "الجملة" لم يرد عنده أيضاً بل عبر عنه بالكلام والحديث في كتابه.

1_2 مفهوم الكلام عند المبرد (ت285هـ):

استعمل المبرد مصطلح الكلام في أول كتابه المقتضب حيث قال: « فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة».[2]

من خلال هذا القول يتضح أن المبرد لا يقصد الكلام وإنما الكلمة، وهو بهذا أول نحوي استعمل مصطلح الكلام بدل الكلم عند سيبويه، وتبعه في ذلك كثير من النحاة أمثال الزجاجي وأبو على الفارسي.

1_3 مفهوم الكلام عند ابن جني (ت392هـ):

قال ابن جني: « وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد

---

[1] سيبويه، الكتاب،ج1، ص 88.

[2] المبرد، المقتضب، ج1، ص141.

أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أخوك، وصه ومه ورويد، وحاء وعاء في الأصوات ،وحسّ ،ولبّ، وأفّ، وأوّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام».[1]

من خلال هذا القول نستنتج ان الكلام عند ابن جني يستوجب شرطين هما:

اللفظ المستقل بنفسه، واللفظ الحامل لمعنى مفيد.

وقد ذكر هذين الشرطين المبرد في حديثه عن الجملة، في باب الفاعل، حيث قال: «هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: "قام عبد الله" و"جلس زيد"، وإنما كان الفاعل رفع لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب».[2]

فهنا المبرد ذكر "حسن السكوت" الذي يقابله "مستقل بنفسه" عند ابن جني، وكذلك عبارة "إفادة المعنى" مقابل "وجوب الفائدة عند المخاطب" عند ابن جني.

1_3 مفهوم الكلام عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ):

قال عبد القاهر الجرجاني في تعريف الكلام في باب المفرد والجملة «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: "خرج زيد" سمي كلاماً وسمى جملة».[3]

قال في كتابه المقتصد شرح الإيضاح: «وإنما سمي كلاما ما كان جمله مفيدة، نحو "زيد منطلق" و"خرج عمرو"».[4]

من خلال هذين القولين نستنتج أن الجرجاني يسوي بين الكلام والجملة ولا يرى أي فرق بينهما وهو أول من فعل ذلك، كما أنه اشترط في الكلام الإفادة مثل من سبقه من النحاة.

1_4 مفهوم الكلام عند الزمخشري (ت538هـ):

قال الزمخشري في تعريفه للكلام: «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.
[2] المبرد، المقتضب ،ج1، ص146.
[3] الجرجاني، الجمل، ص40.
[4] الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص68.

في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة».[1]

من خلال تعريفه نلاحظ أنه اعتمد على حديث سيبويه في باب المسند والمسند إليه حيث قال:« وهنا لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء».[2]

فهنا نلاحظ اعتماد الزمخشري الكبير على حديث سيبويه، حيث عبر بلفظ "المركب" عن الاسم والفعل وسيبويه قال: "وهما" يقصد المسند والمسند إليه، كما قال "أسندت إحداهما إلى الأخرى" وسيبويه قال "لا يغني واحد منهما عن الآخر" قال الزمخشري" لا يتأتى إلا في اسمين" وسيبويه قال "الاسم المبتدأ أو المبني عليه" .قال الزمخشري "أو في فعل واسم" وسيبويه قال "فلا بد للفعل من اسم".

من خلال مقابلتنا لكلا القولين نستنتج أن الزمخشري عبر عن الكلام بمصطلحات جديدة هي: "المركب" ومصطلح "اسندات" الذي هو الإسناد، وسيبويه يرى بعدم استغناء كلمة عن الأخرى ولا تعمل كل منهما منفردة

كما نلاحظ أنه تأثر بعبد القاهر الجرجاني في قوله «ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه».[3]

قال ابن يعيش في شرحه لتعريف الزمخشري: «فالمراد "بالمركب" اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه، وقوله: "من كلمتين" فصل احترز به عما يتألف من الحروف نحو: الأسماء المفردة، نحو زيدٍ وعمرٍو ونحوهما».[4]

---

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص08.

[2] سيبويه، الكتاب،ج1،ص23.

[3] الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1988م، ط2، ص18.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص61.

من خلال كلامه نستنتج أنه يشترط في تسمية الكلام أن يكون مركب من كلمتين اثنتين ويلغي الأسماء المفردة مثل زيد وعمرو.

وقوله: "أسندت إحداهما الى الأخرى" قال ابن الحاجب: «يريد بالإسناد اسناداً له فائدة وهو أن يحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع لا اخباراً بدليل قولهم: هل زيد قائم؟ فإن الإسناد موجود وليس بخبر».[1]

فهنا يرى ان الاسناد يجب أن يصحبه فائدة للمستمع وأن الإسناد أعم من الخبر.

قوله: "لا يتأتى إلا في اسمين...أو في فعل واسم" قال ابن الحاجب: «والدليل على الحصر فيما ذكره أنّا علمنا من كلامهم ما يُخبر به أو يخبر عنه فسميناه إسماً، وما يُخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلًا، وما لا يُخبر ولا يخبر عنه فسميناه حرفا»[2]

فهنا حصر على الكلام في اسمين لأنه يحتمل أن يكون خبر أو مُخبر عنه، وفي الفعل والاسم لأنه يُخبر به ولا يُخبر عنه، ولا يكون في الحرف لأنه لا يُخبر به ولا يخبر عنه.

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الكلام تطور عند الزمخشري، حيث أنه اول نحوي استعمل مصطلح "التركيب والإسناد" في تعريف الكلام، وقد اعتمد على تعريف النحاة السابقين وأقوالهم مثل سيبويه .والجرجاني، وسنرى لاحقاً من تابعه من النحاة في هذا التعريف ومن أضاف عليه ومن لم يكتفي به.

1_5 مفهوم الكلام عند ابن عصفور (ت669هـ):

يعرف ابن عصفور الكلام بقوله: «هو اللفظ المركب، وجوداً أو تقديراً، المفيد بالوضع، وأجزاؤه ثلاثة اسم وفعل وحرف».[3]

---

[1] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص62.

[2] المصدر نفسه، ص61/62.

[3] ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص67.

من خلال تعريفه نلاحظ أنه أهمل عنصر الإسناد الذي ذكره الزمخشري، وأضاف ثلاثة عناصر أخرى هي: الوجود أو التقدير، والمفيد بالوضع.

فقوله: "**اللفظ المركب**" فهو يلغي اللفظ المفرد مثل: زيد وعمرو، وقوله "**وجوداً**" أي اللفظ الظاهر والموجود مثل: قام زيد، وقوله: تقديراً فهو يقصد أن المركب في التقدير ولا وجود له بالنظر إلى اللفظ مثل "زيداً" تريد: "اضراب زيداً"، أما قوله: "**المفيد**" فهو يلغي التركيب غير المفيد مثل: إن قام زيدا، إذا لم يكن له جواب، وقوله "**بالوضع**" أي تحرز من اللفظ المركب المفيد بغير وضع، أي بغير قصد.[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن ابن عصفور يرى أن جملة الشرط إذا لم تتبعها جملة الجواب فهي ليست كلام، أما الوضع فهو يرى أن الكلام يجب أن يكون مقصوداً ومختاراً بعناية لكي تتحقق الفائدة.

1_6 مفهوم الكلام عند ابن مالك(ت672هـ):

لم يستفيد ابن مالك من تعريف الزمخشري في كتابه الألفية ولكنه استفاد منه في كتابه شرح التسهيل.

قال ابن مالك في تعريف الكلام: «والكلام ما تضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته».[2]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن ابن مالك تابع الزمخشري في ذكره لعنصر الإسناد.

فقوله: "**الكلام ما تضمن من الكلم**" قال في شرحه إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطأً ولا رمزاً ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم».[3]

من خلال هذا القول نستنتج أن الكلام لا يكون إلا منطوقاً أو ملفوظاً، ولا يكون خطاً أو رمزاً أو إشارةً أو غير ذلك، فهنا شرط الكلام أن لا يكون أحد الثلاثة المذكورين.

---

[1] ينظر:ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص67.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص05.

[3] المصدر نفسه، ص 07.

قوله: "**اسناداً مفيداً**" أي أن الكلام يشترط فيه الإسناد بين المسند والمسند اليه مثل: زيد قائم فهذا كلام لأننا أسندنا القيام إلى زيد.

قال في شرحه: «واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس».[1]

من خلال هذا القول نستنتج أن هناك بعض التراكيب تبدو للوهلة الأولى أنها كلام ولكنها غير ذلك لأنها لا تتضمن عنصر الإسناد مثل: "السماء فوق الأرض" وكذلك "تكلم أمس" لأنه يحتاج إلى معرفة من تكلم فهو ناقص في الفائدة ولا يسمى كلام.

قوله: "**مقصوداً لذاته**" شرحه قائلاً : «احترز بأن قيل مقصوداً لذاته من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصده هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا».[2]

من خلال هذا القول نستنتج أن الإسناد في الكلام يجب أن يكون مقصوداً لذاته مثل: الذي فاز في المسابقة مجتهد، فالجملة الفرعية فيها هي: "فاز في المسابقة" تحتوي على مسند ومسند إليه ولكنها ليست كلام لأنها جزء من تركيب آخر وليست مستقلة.

من خلال ما سبق نستنتج أن ابن مالك اشترط في الكلام أن يكون: اسناداً مفيداً ومقصوداً بذاته، فهو أضاف على تعريف الزمخشري عنصر الإفادة في الإسناد، وعنصر القصد لذاته أي لا يكون تابعاً لجملة موصولة أو مضاف إليه.

1_6 مفهوم الكلام عند ابن هشام (ت761هـ):

قال في تعريف الكلام: «هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه».[3]

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل،ج1،07.

[2] المصدر نفسه،ص07/ 08.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص431.

قال في شرح قطر الندى: «والكلام لفظ مفيد». [1]

نلاحظ في القول الأول أن ابن هشام استعمل مصطلح "القول" بدل اللفظ التي استعملها النحاة، وفي قوله الثاني استعمل مصطلح اللفظ كما أنه اشترط في الكلام "الإفادة وحسن السكوت" وهو لم يذكر مصطلح الإسناد كما فعل الزمخشري.

قال: «ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك؟ فالأول نحو: رجل وفرس، والثاني: كالضمير المستتر في نحو "اضرب" و"اذهب" المقدر بقولك: أنت.

ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به، فنحو: "قام زيد" كلامٌ، لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت "زيدٌ قائمٌ" مثلًا فليس بكلام لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرت إلى أحدٍ بالقيام أو القعود، فليس بكلام لأنه ليس بلفظ».[2]

من خلال هذا القول نستنتج أن ابن هشام يشترط إلى جانب الإفادة في الكلام أن يكون مقصوداً وملفوظاً ومنطوقاً لأن المكتوب لا يعد كلاماً وكذلك الرموز والإشارات، وهو بهذا تابع ابن مالك في هذا الرأي.

خلاصة:

مما سبق يمكننا القول إن سيبويه ذكر مصطلح الكلام ولكنه لم يعرفه بل وضع له أوصافاً وهي: الحسن والاستغناء والبناء وحسن السكوت والاستقامة.

_المبرد استعمل مصطلح الكلام ولكنه لم يضع له تعريف.

_ابن جني هو أول نحويّ وضع تعريف للكلام.

_عبد القاهر الجرجاني ذكر مصطلح الكلام وسوى بينه وبين الجملة وهو أول من فعل ذلك.

_الزمخشري طور من مفهوم الكلام بإضافته لعنصري التركيب والإسناد.

---

[1] ابن هشام الانصاري شرح قطر الندى وبل الصدى، ص54.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها..

_ابن عصفور لم يذكر عنصر الإسناد في تعريفه للكلام.

_ابن مالك اشترط في الكلام أن يكون اسناداً مفيداً ومقصوداً بذاته.

_ابن هشام أضاف في تعريفه للكلام مصطلح القصد.

مما سبق نستنتج أن التعريفين البارزين هما تعريف ابن جني والزمخشري،وكل التعريفات التي جاءت بعدهما ما هي إلا إضافة لتعريفهما أو إنقاص منهما، أو جمع بينهما.

المطلب الثالث: الفرق بين الكلام والجملة

يرى مصطفى حجاج أن النحاة انقسموا في هذا الموضوع إلى ثلاثة اتجاهات، الإتجاه الاول يرى نحاته أن الكلام أعمُ من الجملة ويمثل هذا الإتجاه ابن جني.

الإتجاه الثاني يسوي بين الكلام والجملة، ويمثله عبد القاهر الجرجاني والزمخشري.

أما الإتجاه الثالث فهو الذي جعل الجملة أعم من الكلام ويمثل هذا الاتجاه ابن هشام الانصاري.[1]

1. الاتجاه الاول:

ابن جني:

سوى ابن جني بين الكلام والجملة في قوله: «اما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل».[2]

قال أيضاً: «وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً فالتام هو المفيد أعنى الجملة».[3]

من خلال هذين القولين نلاحظ أن ابن جني استعمل في القول الأول مصطلح الجمل، أما القول الثاني فاستعمل مصطلح الجملة، وعلى هذا نتساءل هل هو يسوي بين الكلام والجمل أم بين الكلام والجملة؟

---

[1] ينظر: مصطفى حجاج، مفهوم الجملة والكلام عند النحاة العرب، (مقاربات)، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 22 مارس 2016م، ص 92/ 93.
[2] ابن جني الخصائص، ج1، ص17.
[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

قال ابن جني: «الكلام جنس للجمل فإذا قال: "قام محمد" فهو كلام، وإذا قال:" قام محمد وأخوك جعفر" فهو أيضاً كلام، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً، وإذا قال: "قام محمد، وأخوك جعفر، وفي الدار السعيد" فهو أيضاً كلام، كما كان لما وقع على الجملتين كلاماً، وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومةً واحدةً فقد كان منه قيام، وإذا قام منه قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام.

فالكلام إذن إنما هو جنس للجمل التوام: مفردها ومثناها ومجموعها، كما أن القيام جنس للقومات: مفردها ومثناها، ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام، الجملة الواحدة من الكلام وهذا جلي».[1]

من خلال هذا القول نلاحظ أن ابن جني يرى أن الكلام هو جنس للجمل، كما يطلق مصطلح الكلام على الجملة الواحدة والجملتين والجمل أيضاً، ورأيه في الفرق بين الكلام والجملة واضحٌ وصريحٌ في هذا القول، إذ يرى أن الكلام أعمُ وأشملُ من الجملة، وأن الجملة هي الجزء منه.

2. **الإتجاه الثاني:**

يرى محمد الشاطر أن النحاة في القرن الرابع كانوا يطلقون مصطلح "الجمل" على الكلام، قال أبو علي الفارسي: «هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل».[2]

وكذلك ابن جني استعمل مصطلح الجمل كما رأينا سابقاً، ولكن في القرن الخامس والسادس تغير الأمر حيث أصبح النحاة يطلقون مصطلح الجملة بدل الجمل.

1_1 الجرجاني:

قال الجرجاني في كتابه الجمل في باب المفرد والجملة «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف

---

[1] ابن جني الخصائص، ج1، ص27.

[2] أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة،1998م، ط1، ص104.

يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: "خرج زيد" يسمى كلاماً ويسمى جملة».[1]

قال في كتابه المقتصد: «وإنما سمي كلاماً ما كان جملة مفيدة نحو: زيد منطلق وخرج عمرو».[2]

نلاحظ من خلال هذين القولين أن الجرجاني لا يرى أي فرق بين الكلام والجملة، بل هو يسوي بينهما كما نلاحظ أنه استعمل مصطلحي المفرد والجملة ووضعهما عنواناً لبابه النحوي وبهذا أصبحا مصطلحين بارزين في التركيب بدل من مصطلح "الكلام" الذي استعمل كثيراً من قبل.

2_1 الزمخشري:

تابع الزمخشري عبد القاهر الجرجاني في عدم تفريقه بين الكلام والجملة، واعتبرهما شيء واحد وهذا يظهر في تعريفه للكلام في أول كتابه المفصل إذ يقول: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى...وتسمى الجملة».[3]

3. الإتجاه الثالث:

ابن هشام الأنصاري:

يمثل هذا الاتجاه ابن هشام الأنصاري الذي يرى أن الجملة أعم من الكلام إذ يقول: «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: "ويسمى الجملة" والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام».[4]

من خلال هذا القول نلاحظ أن ابن هشام ينتقد الزمخشري في تسويته بين الكلام والجملة ويرى أن هذا غير صحيح، والصحيح عنده أن الجملة أعم من الكلام، وحجته في ذلك أن الإفادة شرط في الكلام وليست

---

[1] الجرجاني، الجمل، ص107.

[2] الجرجاني، المقتصد، ص68.

[3] الزمخشري، المفصل، ص08.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص431.

كذلك في الجملة، كما استدل بأمثلة النحاة السابقين في ذكره لجملة الشرط وجملة الجواب والصلة التي تدل على معنى لا يحسن السكوت عليه ولا يحقق الفائدة.

خلاصة:

مما سبق نستخلص أن هذه هي الاتجاهات التي اختلفت في تحديد الفرق بين الكلام والجملة، وقد اخترنا لكل اتجاه اهم النحاة البارزين، وفي رأيي أن الاتجاه الأول هو الصحيح، لأنه لا يمكننا القول إن الجملة والكلام متساويان لأن الكلام أعمُ منها فالكلام يضم جملة +جملة +جملة، كما لا يمكننا القول إن الجملة أعم منه، فنحن نقول عن القرآن الكريم أنه كلام الله وليس جملة الله، فالجملة جزء من الكلام وليس العكس صحيح.

كما نستنتج أن بداية الخلط بين المصطلحات بدأت عند الجرجاني والزمخشري من حيث تسويتهم الجملة بالكلام، واعتبارهما شيء واحد، واستمر هذا الخلط عند ابن هشام الذي اعتبر أن الجملة أعم من الكلام.

المبحث الثاني: مصطلحا الجملة الاسمية والفعلية

المطلب الأول: مصطلح الجملة الاسمية

1. مصطلح الجملة الاسمية عند النحاة:

بعد تتبعي لمصطلح الجملة الاسمية في كتب النحاة الأوائل وجدت أنه لم يرد إلا في كتب النحاة المتأخرين رغم أنه كانت هناك الكثير من الإشارات والتلميحات لمفهوم هذا المصطلح، ورغم أن النحاة كانوا على علمٍ به وبأركانه ولكنهم لم يضعوا تسميةً واضحةً له بل كانت عبارة عن دلالات ضمنية فقط، وسنتتبع فيما يلي مراحل تطور هذا المصطلح.

1_1مصطلح الجملة الاسمية عند سيبويه(ت183هـ)

بعد اطلاعي على كتاب سيبويه وجدت أنه لم يذكر مصطلح "الجملة" حيث كان يعبر عنها بمصطلح الكلام أو الحديث كما أنه لم يذكر مصطلح الجملة الاسمية في كتابه اطلاقاً.

قال سيبويه في باب المسند والمسند إليه: «فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك».[1]

يشير سيبويه في قوله إلى مصطلح الجملة الاسمية من خلال ذكره لعناصرها التي هي المبتدأ والمبني عليه (الذي هو الخبر)، كما أعطى لها امثلة.

نستنتج مما سبق أن سيبويه كان على علمٍ جيدٍ بالجملة الاسمية وعناصرها، ولكنه لم يضع لها مصطلح واضح وصريح ولم يعرفها، بل كانت مجرد إشارات وتلميحات لها فقط.

2_1 مصطلح الجملة الاسمية عند المبرد(ت285هـ):

ذكر المبرد مصطلح الجملة في كتابه المقتضب في باب الفاعل حيث قال: «وإنما الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد».[2]

نلاحظ في هذا القول إن المبرد قد تطرق لمصطلح الجملة على خلاف سيبويه، كما يتضح من خلال قوله أنه على علمٍ بالجملة الاسمية وأركانها التي هي المبتدأ و الخبر، كما وضع لها أمثلة، ولكنه رغم هذا لم يضع لها تسمية واضحة وصريحة، كما نلاحظ في نهاية قوله إنه يرى أن قولك: "قام زيد" هي بمنزلة "القائم زيد"، فهو هنا يسوى بين الجملة الاسمية والفعلية لا من حيث الدلالة وإنما من حيث التركيب، حيث يرى أن الفاعل والفعل مثل المبتدأ والخبر جملة تامة تعطي فائدة للسامع.

نستنتج مما سبق أن المبرد رغم إشارته لمصطلح الجملة الاسمية وعناصرها إلا أنه لم يضع لها مصطلح واضح.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[2] المبرد، المقتضب، ج1، ص146.

1_3 مصطلح الجملة الاسمية عند ابن السراج(ت316هـ):

قال ابن السراج في كتابه الأصول في النحو: «وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر، فقولك: زيد أبوه منطلق، فكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ».[1]

يشير ابن السراج إلى الجملة الاسمية في قوله:" وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر" دون أن يستخدم هذا المصطلح بصراحة كما ذكر مكوناتها التي هي: الابتداء والخبر واعطى لها مثالاً توضيحياً في قوله: زيد أبوه منطلق، كما بين حكمها الإعرابي.

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الجملة الاسمية كان حاضراً عند إبن السراج وبوضوح ولكنه لم يرد عنده بهذه الصيغة الاصطلاحية، ويلاحظ عنده أنه كان يهتم ويركز على تركيب الجملة ووظيفتها الإعرابية أكثر من اهتمامه وتركيزه على تسميتها.

1_4 مصطلح الجملة الاسمية عند الزجاجي(ت340هـ):

قال الزجاجي في كتابه الجمل في باب الابتداء: «اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع، وخبره إذا كان اسماً واحداً مثله فهو مرفوع ابداً، وذلك قولك: زيد قائم، فزيد مرفوع لأنه مبتدأ، والابتداء معنى رفعه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر، ولابد للخبر من مبتدأ يستند إليه».[2]

نلاحظ من خلال هذا القول إنه يحمل إشارةً واضحةً للجملة الاسمية من حيث مفهومها وإعرابها.

يرى الزجاجي أن المبتدأ مرفوع والخبر كذلك إذا كان مفرد مثل المبتدأ، واعطى مثالاً يوضح فيه ذلك، كما ذكر أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء.

قال: "ومضارعته للفاعل"، فالزجاجي هنا يشبه المبتدأ بالفاعل في أن كلاهما مرفوع وكلاهما اسمان.

قال: "وذلك أن المبتدأ لابد له من خبر، ولابد للخبر من مبتدأ يستند إليه"

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو،ج1، ص64.

[2] الزجاجي، الجمل، تح: ابن ابي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر،1926م، ص48.

في هذه الجملة إشارة صريحة إلى العلاقة التركيبية بين المبتدأ والخبر الذي لا يغني أحدهما عن الآخر، وهذا هو أساس الجملة الاسمية.

من خلال ما سبق نستنتج أن الزجاجي كان يدرك إدراكًا دقيقاً مفهوم الجملة الاسمية ومكوناتها ولكنه لم يضع لها مصطلح واضح وصريح.

1_5 مصطلح الجملة الاسمية عند أبي علي الفارسي(ت377هـ):

قال أبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح في باب ما ائتلف من هذه الكلم الثلاثة كان كلاماً مستقلاً «فالاسم يتألف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرو أخوك وبشر صاحبك».[1]

ذكر في موضع أخر في حديثه عن أن الجملة تكون أربعة أضرب إذا كانت خبراً للمبتدأ قائلا: «والثاني أن يكون خبر المبتدأ جملة مركبة من ابتداء وخبر، وذلك نحو: زيد أبوه منطلق، وعمرو وغلامه خارج».[2]

من خلال قوله الأول نلاحظ أن أبا علي الفارسي يرى أن التركيب المكون من اسم+ اسم يعطينا كلاماً مفيداً، وقد أعطى مثالاً لذلك بقوله: "عمرو أخوك وبشر صاحبك" وهذا يدل على أنه يدرك جيداً التراكيب المفيدة مثل التي تتألف من اسمين وهي الجملة الاسمية ولكنه لم يعبر عنها بهذا المصطلح.

يتضح من قوله الثاني أن الخبر قد لا يكون كلمةً واحدةً بل قد يكون جملةً أيضاً، واعطى مثالاً لذلك بقوله: "زيد أبوه منطلق" فجملة أبوه منطلق هي خبر للمبتدأ "زيد" وكذلك في قوله" عمرو أخوه خارج فجملة "غلامه خارج" هي خبر للمبتدأ عمرو، وهذا الخبر هو جملة إسمية ولكنه لم يعبر عنها بهذا المصطلح الواضح.

---

[1] ابو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود،1969، ط1، ج1، ص09.

[2] المصدر نفسه،ص44.

1_6 مصطلح الجملة الاسمية عند ابن جني (ت392هـ):

قال ابن جني في كتابه اللمع في العربية: «وأما الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة من مركبه من فعل وفاعل».[1]

من خلال هذا القول نلاحظ أن ابن جني يعرف الجملة بصفة عامة ويرى أنها كلام مفيد مستقل بنفسه وهذا تعريف شائع عند النحاة قبله، كما نلاحظ انه يقسم الجملة إلى نوعين، ويشير إلى الجملة الاسمية بقوله: "جملة مركبة من مبتدأ وخبر".

مما سبق نستنتج أن ابن جني يشير بوضوح إلى مفهوم الجملة الاسمية وبنيتها مما يدل على أن المفهوم واضح في ذهنه، ولكنه لم يضع له تسميةً محددة ولم يطلق عليه مصطلحاً واضحاً.

1_7 مصطلح الجملة الاسمية عند عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ):

قال الجرجاني في كتابه المقتصد: «واعلم أن معنى الائتلاف الإفادة، وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك: زيد أخوك، فزيد: مبتدأ، وأخوك: خبر وكل واحدٍ منهما اسم...فالكلام لا يخلو من جملتين: أحدهما إسمية كزيد اخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر».[2]

من خلال هذا القول نلاحظ أن الجرجاني يرى أن الإفادة لا تحصل من أي تركيب بل من الاسم والاسم، كما نلاحظ أنه يذكر مصطلح الاسمية ولكنه لم يستعمله بل أعطى مثالاً له فقط، وسمى الجملة **"بالجملة من المبتدأ والخبر"**.

قال أيضاً: «اعلم أن الجمل على أربعة أضرب كما ذكر، فالأول نحو زيد منطلق وأخوك خارج، فهو الجملة من المبتدأ والخبر».[3]

قال: «وكذا أن جزيت بالجملة من المبتدأ والخبر».[4]

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،عمان،1988م،ص30.

[2] الجرجاني، المقتصد، ص93.

[3] المصدر نفسه، ص274.

[4] المصدر نفسه، ص278.

كما قال: «أن الكلام لا يخلو من جملتين أحداهما من مبتدأ وخبر».[1]

من خلال قوله الثاني نلاحظ أن الجرجاني يتحدث عن أنواع الجمل ويذكر النوع الأول ويمثل له بقوله: "زيد منطلق وأخوه خارج" ويقول عنها "**الجملة من المبتدأ والخبر**".

نلاحظ من خلال قوله الثالث والرابع أنه كرر قول "**الجملة من المبتدأ والخبر**" في عدة مواضع من كتابه المقتصد رغم ورود مصطلح الجملة الاسمية لديه.

مما سبق نستنتج أن مصطلح الجملة الاسمية ورد عند عبد القادر الجرجاني ولكنه لم يستعمله بل سمى الجملة "**بالجملة من المبتدأ والخبر**"، كما أنه كرر هذه التسمية كثيراً في كتابه المقتصد وهذه التسمية ما هي إلا ذكر لمكونات الجملة الاسمية.

1_8 مصطلح الجملة الاسمية عند الزمخشري(ت538هـ):

يعد الزمخشري من أوائل النحاة الذين استعملوا مصطلح "الجملة الاسمية" بهذا اللفظ الصريح والواضح، وقد استفاد في هذا من حديث الجرجاني عن الجمل، حيث استعمل الجرجاني هذا المصطلح ليس على وجه الاصطلاح الثابت بل جاء تابعاً لمثال حيث قال: "اسمية كزيد اخوك" فهنا استعمل اسمية بوصفها صفة للجملة لا اصطلاحاً ثابتاً لها، كما قال "وتسمى جملة من مبتدأ وخبر" وهنا انصرف الجرجاني عن مصطلح الجملة الاسمية إلى هذا التعبير، وقد كرر هذا التعبير في عدة مواضع من كتابه المقتصد مما يشير إلى أنه لم يعتمد على مصطلح الجملة الاسمية بل سماها الجملة من المبتدأ والخبر.

قال الزمخشري في كتابه المفصل في فصل الخبر مفرد وجملة: «والجملة على أربع أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية». [2]

وأعطى مثالاً لكل جملة، ومنها الجملة الاسمية في قوله: «وعمر ابوه منطلق». [3]

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص 278.

[2] الزمخشري،المفصل في علم العربية،تح: سعيد محمود عقيل،ص32.

[3] المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

تكرر مصطلح "الجملة الاسمية" في عدة مواضع من كتابه المفصل نذكر منها:

قوله في فصل الجملة تقع حالاً «والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون إسمية أو فعلية فإن كانت إسمية...».[1]

قال في فصل منذ: «"ومذ" محذوفة منها، وقالوا: هي لذلك أدخل في الاسمية».[2]

كذلك في فصل إن حيث قال: «و "إن" بمنزلة "ما" في نفي الحال وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية».[3]

مما سبق نستنتج أن الزمخشري على خلاف سابقيه استخدم مصطلح "الجملة الاسمية" بصراحة ووضوح، وقد تكرر كثيرا في كتابه المفصل فعلى الرغم من أنه أخذه عن الجرجاني إلا أنه برز لديه بشكل جيد فقد استعمله كثيراً، وعمِل على ترسيخه في كتب النحاة الذين جاءوا بعده، ومما يلاحظ عليه أنه اكتفى بذكر المصطلح دون تفصيل أو شرح لمعناه، مما يدل على أن التسمية كانت لا تزال في بداية الظهور والتأسيس ولم تدخل بعد في حيز الشرح والتحليل.

قال ابن يعيش في شرح المفصل: «وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسماً ...وذلك نحو: زيد أبوه قائم، ومحمد أخوه منطلق».[4]

نلاحظ من خلال هذا القول إن ابن يعيش تبنى مصطلح الجملة الاسمية وبنى عليه شرحاً واضحاً، وهنا نلحظ انتقالاً من مجرد ذكر وتسمية لمصطلح الجملة الاسمية إلى مرحلة الشرح والتفصيل عند ابن يعيش.

مما سبق نستنتج أن الزمخشري لم يكن أول من ذكر مصطلح الجملة الاسمية فقد سبقه الجرجاني في كتابه المقتصد، ولكن الفضل في ترسيخه وإذاعته في كتب النحاة يرجع إليه لأنه أول من استعمله وأكثر من تكراره في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، كما أنه استقر عليه ولم يذكره بتعبير آخر كما فعل الجرجاني

---

[1] الزمخشري،المفصل في علم العربية،ص82.

[2] المصدر نفسه،ص217.

[3] المصدر نفسه،ص398.

[4] ابن يعيش ،شرح المفصل،ج1،ص230.

الذي عبر عنه "**بالجملة من المبتدأ والخبر**" وعرضه على سبيل المثال فقط، فالزمخشري ساهم في تثبيت هذا المصطلح وترسيخه في كتب النحاة الذين جاؤوا بعده.

1_9 مصطلح الجملة الاسمية عند ابن الأنباري(ت577هـ):

قال ابو البركات ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية في باب خبر المبتدأ: «فإن قيل كم ضرباً تنقسم الجملة؟ قيل: على ضربين جملة إسمية، وجملة فعلية، فأما الجملة الاسمية فما كان الخبر منها اسماً وذلك نحو: زيدٌ أبوه منطلق، فزيدُ مبتدأ أول، وأبوهُ مبتدأ ثاني، ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول».[1]

من خلال هذا القول نلاحظ أن ابن الأنباري لم يتبع الزمخشري في تقسيمه للجملة إلى أربعة أضرب بل هو يرى أنها على ضربين فقط.

استفاد ابن الأنباري من مصطلح الجملة الاسمية الذي أسس له الزمخشري، ولكنه لم يكتفي بذكره كما فعل صاحبه بل شرح مكوناته بقوله: "ما كان الخبر الأول منها اسم"، كما بين اعرابه بقوله: زيدُ مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثاني، ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني، ثم عاد ليجعل الجملة كلها خبراً عن المبتدأ الأول.

نستنتج مما سبق أن ابن الأنباري استفاد من مصطلح الجملة الاسمية وتبناه، وتوسع في شرح مكوناته وبيان إعرابه على خلاف الزمخشري الذي اكتفى بذكره فقط.

1_10 مصطلح الجملة الاسمية عند ابن عصفور(ت669هـ):

قال ابن عصفور في كتابه المقرب: «والجملة تنقسم قسمين: إسمية وفعلية».[2]

نلاحظ من خلال هذا القول أن ابن عصفور يرى أن الجملة تنقسم قسمين فقط على خلاف الزمخشري الذي جعلها أربعة أقسام.

---

[1] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص73.

[2] ابن عصفور، المقرب، ص124.

استعمل ابن عصفور مصطلح الجملة الاسمية بشكل مباشر وواضح في كتابه المقرب وقد ورد في عدة مواضع نذكر منها:

_في باب الفاعل حيث قال: «وأما أن فلا توصل إلا بالجمل الاسمية».[1]

_في باب الاشتغال قوله: «وإما أن يكون العطف على جملة إسمية».[2]

_كذلك في باب المنصوبات حيث قال: «أو إسمية مضمنة معنى الفعل».[3]

هذه بعض المواضع التي ذُكر فيها مصطلح الجملة الاسمية في كتاب المقرب هناك غيرها الكثير.

مما سبق نستنتج أن ابن عصفور لم يأتي بجديد في هذا المصطلح بل تبنى ما قدمه النحاة السابقون، ولكن يحسب له أنه ثبت تقسيم الجملة الثنائي لأنه الأصل والأساس، كما رسخ بتكراره لهذا المصطلح استعماله في الكتب النحوية التي جاءت بعده، فهو اذن ثبت هذا المصطلح وعمِل على ترسيخه.

1_11 مصطلح الجملة الاسمية عند ابن مالك(ت672هـ):

قال ابن مالك في كتابه شرح التسهيل: «والجملة إسمية وفعلية».[4]

كما قال: «الجملة الواقعة خبراً إذا كانت إسمية فمثالها: الله فضله عظيم».[5]

نلاحظ في القول الأول أن ابن مالك يتبنى التقسيم الثنائي للجملة على خلاف الزمخشري، كما نلاحظ استعماله لمصطلح الجملة الاسمية دون شرح أو إضافة.

في قوله الثاني نلاحظ أنه أعطى مثالاً للجملة الاسمية إذا كانت واقعةً خبر.

مما سبق يمكننا القول ان ابن مالك تبنى هذا المصطلح كما هو دون إضافةٍ أو توسع. فموقفه كان موقف المثبت لهذا المصطلح لا المطور له، وهذا ما يدل على أن مصطلح الجملة الاسمية استقر في القرن

---

[1] ابن عصفور، المقرب، ص91.

[2] المصدر نفسه، ص133.

[3] المصدر نفسه، ص 226.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد وبدوي المختون،دارهجر،1990م،ط1،ص309.

[5] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

السابع الهجري وأصبح من الأمور المتعارف عليها ومن البديهيات التي لا تحتاج إلى دفاع أو شرح، وهذا دليل على نضجه وشيوعه في الكتب والمؤلفات النحوية.

1_12 مصطلح الجملة الاسمية عند ابن هشام(ت761هـ):

اعتنى ابن هشام عنايةً خاصةً بالجملة حيث فرض لها باباً في كتابه مغني اللبيب سماه في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها.

قال في حديثه عن الجملة الاسمية: «فالاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون».[1]

كما قال: «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقام الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً، إسمية».[2]

نلاحظ في قوله الأول أنه لم يكتفي بذكر مصطلح "الجملة الاسمية" بل أضاف له تعريفاً بقوله: "التي صدرها اسم" كما أعطى أمثلة لذلك في: هيهات العقيق، وقائم الزيدان الذي هو مثال على تقديم الخبر واعتبره إسمية عند من يجيز تقديم الخبر على المبتدأ.

أما قوله الثاني فهو يرى من خلاله أن الجملة الاسمية لا يُحكم عليها وعلى بنائها من أول لفظ ظاهر فيها، بل بمكونيها المسند والمسند إليه، أي المبتدأ والخبر، فإذا سبق الجملة أداة استفهام أو حرف جر أو حرف ناسخ هذا لا يمنع أن تكون الجملة اسمية ما دامت مكونة من مبتدأ وخبر.

مما سبق نستنتج أن ابن هشام لم يكتفي بذكر مصطلح الجملة الاسمية ووضعِ أمثلةٍ له بل أضاف له تعريفاً واضحاً وصريحاً، كما حكم على الجملة الاسمية بأنها كذلك إذا كان فيها مبتدأ وخبر بغض النظر عن الأدوات السابقة لها.

مما يجدر الحديث عنه أن ابن هشام أضاف تقسيماً جديداً للجملة، حيث قسمها إلى كبرى وصغرى.

---

[1] ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ج2، ص433.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

قال: «الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين».[1]

من خلال هذا القول نستنتج أن الجملة الكبرى هي الجملة الرئيسية أو الأساسية التي نريد أن نخبر بها عن شيء، مثل: "زيد قام أبوه" فهذه جملة إسمية خبرها جملة سواء كانت فعلية أو إسمية في مثل: زيد أبوه قائم.

أما الصغرى فهي الجملة الفرعية أو الجزئية المبنية على المبتدأ، وهي في المثالين السابقين أبوه وأبوه قائم. فالجملة الكبرى هي الرئيسية والصغرى هي جزءٌ منها.

مما سبق يمكننا القول إن ابن هشام طور من مصطلح الجملة الاسمية من خلال وضعه لتعريفٍ له وتوسعه في شرحه وإعطائه أمثلةً له، كما أضاف تقسيماً جديداً للجملة لم يسبقه إليه أحد وهذا يُحسب له.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن مصطلح الجملة الاسمية لم يرد عند النحاة الأوائل بهذا المصطلح الصريح وإن عبروا عن مفهومه بالشرح والتمثيل خاصةً في حديثهم عن المبتدأ والخبر دون أن يطلقوا عليه هذا الاسم الاصطلاحي.

ورد مصطلح الجملة الاسمية أول مرة عند الجرجاني في كتابه المقتصد، ولكنه وضعه تابعاً لمثال، كما لم يستعمله في كتبه، وسمى الجملة باسم الجملة المركبة من مبتدأ وخبر، وكرر هذا الاسم كثيراً.

استفاد الزمخشري من مصطلح الجملة الاسمية الذي ذكره الجرجاني واستعمله كثيراً وأبرزه في كتابه المفصل في صنعة الإعراب مما مهد لاستقراره وانتشاره في كتب النحاة بعده، فهو تحول من ذكر مكونات الجملة الاسمية وشرحها إلى ترسيخ مصطلح شاملٍ لها، ومما يجب ذكره أن كل النحاة الذين جاءوا بعده تَبعوه في استعمال هذا المصطلح ولم يخالفه فيه أحد.

---

[1] ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب،ج2، ص437.

أضاف ابن هشام تعريفاً للجملة الاسمية، كما وضع تقسيماً جديداً لها وهو الجملة الكبرى والصغرى وقد فرق بينهما.

المطلب الثاني: مصطلح الجملة الفعلية

1. مصطلح الجملة الفعلية عند النحاة:

بعد تتبعنا لمصطلح الجملة الفعلية في كتب النحاة الأوائل وجدنا أنه لم يرد صراحةً بهذا اللفظ إلا في كتب النحاة المتأخرين رغم أن مفهومه كان موجوداً عندهم، وكان النحاة يدركونه ويدركون مكوناته وشرحه ولكنهم لم يضعوا له تسميةً واضحةً وصريحة، وسنتتبع فيما يلي مراحل تطور مصطلح الجملة الفعلية.

1_1 مصطلح الجملة الفعلية عند سيبويه (ت183هـ):

بعد اطلاعي على كتاب سيبويه وجدت أنه لم يذكر مصطلح "الجملة الفعلية" بهذا اللفظ الصريح ولكنه أشار إلى مفهومه في عده مواضع.

قال سيبويه في باب المسند والمسند إليه: «ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من اسم».[1]

نلاحظ من خلال هذا القول ان سيبويه يشير الى مفهوم الجملة الفعلية ويرى ان الفعل لابد له من اسم، كما اعطى مثالا لذلك بقوله: "يذهب عبد الله" فيذهب فعل، وعبد الله فاعل، وهما ركنا الجملة الفعلية.

قال أيضا في باب ما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم «فإذا بنيت الاسم عليه، قلت: ضربت زيداً».[2]

يقصد سيبويه بقوله: "فإذا بنيت الاسم عليه" أن الاسم زيداً منصوب لأنه مبني على الفعل، فالفعل ضربت تطلب مفعول به وهو الاسم زيداً.

يشير سيبويه في مثاله "ضربت زيداً" إلى الجملة الفعلية بوضوح لأن هذه الجملة مكونة من: فعل (ضربت)، فاعل (تاء المتكلم)، ومفعول به (زيداً)، وهذه هي مكونات الجملة الفعلية.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[2] المصدر نفسه، ص80.

مما سبق نستنتج أن سيبويه لم يستخدم مصطلح الجملة الفعلية في كتابه اطلاقاً، ولكنه أشار إلى مفهومه في عدة مواضع مما يدل على أنه كان يدركه ادراكًا جيداً.

1_2 مفهوم الجملة الفعلية عند المبرد (ت285هـ):

قال المبرد في باب الفاعل: «وهو رفع وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد».[1]

نلاحظ في هذا القول إن المبرد يتحدث عن ركن أساسي في الجملة الفعلية وهو "الفاعل" ويبين وظيفته فيه من خلال المثالين اللذين أوردهما ولكن دون أن يصرح به كمصطلح.

قال أيضاً: «والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل، وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليعرف الفاعل من المفعول به».[2]

في هذا القول يشير المبرد إلى الفعل المتعدي ومفعوله وهذا لا يتأتى إلا في الجملة الفعلية حيث يتعدى الفعل من الفاعل إلى المفعول به، فهو هنا يشرح علاقة الفاعل بالمفعول به في إطار الجملة الفعلية دون ذكرها.

في الجزء الثاني من هذا القول يتضح لنا أن المبرد يعي بوضوح مفهوم الجملة التي يدخل فيها الفاعل والمفعول به والتي هي الجملة الفعلية كما نلاحظ اهتمامه بموقعها الإعرابي.

مما سبق نستنتج أن المبرد أشار في عدة مواضع من كتابه المقتضب إلى مفهوم الجملة الفعلية، وذكر مكوناتها التي هي: الفعل والفاعل والمفعول به ووضع لها عدة أمثلةٍ، ولكنه لم يذكرها بهذا المصطلح الصريح بل كانت مجرد اشارات وتلميحات لا غير.

1_3 مصطلح الجملة الفعلية عند ابن السراج (ت316هـ):

قال ابن السراج في كتابه الأصول في النحو: «والجمل المفيدة على ضربين إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر

---

[1] المبرد، المقتضب، ج1، ص146.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيد ضربته وعمر لقيت أخاه،وبكر قام أخوه».[1]

في هذا القول يشير ابن السراج إلى خبر المبتدأ إذا كان جملة فعلية وعبر عنها بقوله "الجملة المركبة من فعل وفاعل" وقد وضحها من خلال الأمثلة التي وضعها.

قال أيضاً: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيد، ومات عمرو وما أشبه ذلك، ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل أي ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء».[2]

يتضح في هذا القول أن ابن السراج يصف بنية الجملة الفعلية دون أن يصطلح عليها بهذا الاسم، فقصده هنا أن الجملة تبدأ بالفعل ثم يليه الاسم المرفوع الذي هو "الفاعل" وهذا أساس الجملة الفعلية وقد أعطى مثالاً لذلك بقوله: جاء زيد، ومات عمرو.

يتضح في قوله: "لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء "أنه يقابل بين الجملة الفعلية (التي تبدأ بفعل) والجملة الاسمية (التي تبدأ باسم) دون أن يستخدم المصطلحين.

مما سبق نستنتج أن مصطلح الجملة الفعلية لم يرد عند ابن السراج بهذا اللفظ الصريح ولكن مفهومه كان واضحاً لديه من خلال شرحه وذكر مكوناته، كما نلاحظ أنه وضح كثيراً مفهوم الجملة الفعلية بقوله:" المركبة من فعل وفاعل" حيث لم يسبقه أحد في هذا القول، وقد كان النحاة قبله يشيرون إلى هذا المفهوم في إشارات عابرة وليست واضحة مثل وضوحها عنده.

1_4 مصطلح الجملة الفعلية عند الزجاجي(ت340هـ):

قال الزجاجي في كتابه الجمل في باب ذكر الفاعل والمفعول به «الفاعل مرفوع أبداً، والمفعول به إذا ذكر الفاعل فهو منصوب أبداً، تقول: قام زيد، قام فعل ماضي، وزيد رفع بفعله...ومثل ذلك: خرج عبد الله،

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو،ج1،ص64.

[2] المصدر نفسه، ص73.

وانطلق أخوك، وطاب خبرك، وظفرت يداك، وما أشبه ذلك، وتقول: "ضرب زيدُ عمراً" رفعت زيداً بفعله، ونصبت عمراً بوقوع الفعل عليه».[1]

يشير الزجاجي في هذا القول إلى أن الفعل دائماً يأتي مرفوع والمفعول به دائماً منصوب إذا ذكر فاعله، وبين إعراب جملة "قام زيد" فقام (فعل ماضي)، وزيد (فاعله)، ثم أعطى أمثلة وهي عبارة عن جمل فعلية بدأت بفعل ثم تلاها فاعل.

مما سبق نستنتج أن الزجاجي شرح الجملة الفعلية، وبين مكوناتها وإعرابها، فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ولكنه لم يستخدم مصطلح الجملة الفعلية بهذه الصراحة مما يدل على أن المفهوم كان حاضراً في ذهنه ولكنه لم يُصغه في مصطلح واضح وصريح.

1_5 مصطلح الجملة الفعلية عند أبي علي الفارسي(377هـ):

قال أبو علي الفارسي: «ويتألف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله وسر بكر».[2]

من خلال هذا القول نلاحظ أن أبا علي الفارسي يشير بوضوح إلى مفهوم الجملة الفعلية المكونة من عنصرين هما الفعل والاسم (الذي هو الفاعل) وقد وضع لها أمثلة للتوضيح هي:" كتب عبد الله، وسر بكر" وهما جملتان فعليتان في تركيبهما، ولم يسمِ هذا التركيب "جملة فعلية" بل اكتفى بوصف بنيته وذكر مكوناته.

قال في حديثه عن الجملة تكون أربع أضرب إذا كانت خبر للمبتدأ: «الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل...فالأول كقولنا زيد قام، وزيد قام أبوه».[3]

نلاحظ في هذا القول إنه تصريح مباشر بأركان الجملة الفعلية التي هي الفعل والفاعل، وقد وضع أمثلةً لتوضيح ذلك بقوله: زيد قام، وزيد قام أبوه، "فقام" في الجملة الأولى هي جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ "زيد" وكذلك جملة "قام أبوه".

---

[1] الزجاجي، الجمل،ص23/24.

[2] أبو علي الفارسي الإيضاح العضدي،ج1،ص09.

[3] المصدر نفسه،ص 43

نستنتج مما سبق أن مفهوم الجملة الفعلية كان واضحاً جداً عند أبي علي الفارسي، فقد قدم وصفاً دقيقاً لمفهومه وذكر مكوناته وضع له أمثلة لتوضيحه، ولكنه لم يسمه ويضع له اصطلاحاً واضحاً.

6_1 مصطلح الجملة الفعلية عند ابن جني(392هـ):

أشار ابن جني إلى مفهوم الجملة الفعلية في عدة مواضع من كتابه اللمع نذكر منها:

قوله: «وأما الجملة فهي كل كلام مفيد، مستقل بنفسه، وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل».[1]

قال أيضاً في شرحه لمثال "زيد قام أخوه" في أن الجملة بعد زيد هي خبر له «وهي مركبة من فعل وفاعل، فالفعل قام، والفاعل أخوه».[2]

نلاحظ من خلال هذين القولين إن ابن جني أشار إلى الجملة الفعلية بقوله "جملة مركبة من فعل وفاعل" ولكنه لم يذكر مصطلحها بصراحة، كما أعطى لها مثالاً في قوله: "زيد قام أخوه" فهنا يشير إلى الجملة الفعلية إذا كانت خبر للمبتدأ.

قال في موضع آخر: «اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه...واعلم أن الفعل لابد له من فاعل».[3]

يوضح ابن جني في هذا القول أن الفاعل هو الاسم الذي يأتي بعد الفعل، وهو الذي يستند إليه هذا الفعل، أي ينسب إليه حدوث الفعل، ويوضح أن عامل رفعه هو الفعل ذاته وليس بغيره، وهذا يؤكد معرفته الدقيقة بمكونات الجملة الفعلية التي تبدأ بفعل ويليها اسم، ولكن المصطلح غاب عليه.

---

[1] ابن جني، اللمع في العربية، ص 30.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما يشير بقوله: "واعلم أن الفاعل لابد له من فعل" إلى قاعدة الإسناد في الجملة الفعلية، فهو هنا يبرز العلاقة بين الفعل والفاعل التي هي علاقة لزوم.

نستنتج مما سبق ذكره أن مفهوم الجملة الفعلية كان موجوداً بوضوح عند ابن جني وقد وصفه وقدم له شرحاً وأمثلةً، ولكنه لم يضع له مصطلحاً واضحاً وصريحاً.

1_7 مصطلح الجملة الفعلية عند عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ):

قال الجرجاني في كتابه المقتصد «فالكلام لا يخلو من جملتين...والثانية فعلية كقولك: زيد خرج، وتسمى جملة من فعل وفاعل».[1]

نلاحظ من خلال هذا القول أن الجرجاني بخلاف من سبقوه ذكر مصطلح الجملة الفعلية، ولكنه أعطى له مثال ولم يسمِ الجملة به، بل سماها "جملة من فعل وفاعل".

قال أيضاً: «اعلم أن الجمل على أربعة أضرب...والثاني نحو: خرج أبوه، وقام غلامه، وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل».[2]

في هذا القول عبد القاهر الجرجاني يتحدث عن أنواع الجمل، وذكر الجملة الفعلية ولكن ليس بهذا اللفظ الصريح وأعطى لها مثالاً بقوله: خرج أبوه وقام غلامه.

كرر الجرجاني في كتابه المقتصد مصطلح "الجملة من الفعل والفاعل" في عدة مواضع نذكر منها:

قوله: «وهي في الأصل اثنان الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر».[3]

يرى عبد القاهر الجرجاني من خلال هذا القول أن الجملة نوعين فقط، إما من فعل وفاعل أومن مبتدأ وخبر.

قال أيضاً: «أن الكلام لا يخلو من جملتين: إحداهما من مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل».[4]

---

[1] الجرجاني، المقتصد، ص 93.

[2] المصدر نفسه، ص274.

[3] المصدر نفسه،ص277.

[4] المصدر نفسه،،ص 278.

نلاحظ في هذا القول أن الجرجاني لم يذكر مصطلح الجملة الفعلية بصراحة وإنما عبر عليه بقوله "من فعل وفاعل".

مما سبق نستنتج أن مصطلح الجملة الفعلية ورد عند عبد القادر الجرجاني في كتابه المقتصد، ولكنه لم يستعمله ولم يلقي له بالاً بل سمى الجملة "بالجملة من الفعل والفاعل"، كما كرر هذه التسمية كثيراً في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح.

1_8 مصطلح الجملة الفعلية عند الزمخشري(538هـ):

بعد اطلاعنا على كتب النحاة الأوائل تبين لنا أن مصطلح الجملة الفعلية لم يكن مستخدماً لديهم بهذه الصيغة الاصطلاحية المعروفة، وقد ورد هذا المصطلح أول مرة عند عبد القادر الجرجاني في كتابه المقتصد، ولكنه أهمله ولم يستعمله في كتابه، كما لم يسمي الجملة به إلا في موضع واحد وسماها "الجملة من الفعل والفاعل".

يعد الزمخشري من أوائل النحاة الذين ذكروا مصطلح الجملة الفعلية، وقد استفاد في ذلك من الجرجاني حيث أخذه عنه واستعمله كثيراً في كتابه، واستقر على تسمية الجملة به، ما ساهم في انتشاره وترسيخه.

قال الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب «والجملة على أربع أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية».[1]

وقد أعطى للجملة الفعلية مثالاً بقوله: «زيد ذهب أخوه».[2]

في هذا القول يتحدث الزمخشري عن الجملة التي تأتي خبر للمبتدأ، وقد ذكر الجملة الفعلية بصريح العبارة على خلاف سابقيه الذين تحدثوا عنها بتعابير أخرى، حيث قال أبو علي الفارسي" الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل"، وقال ابن جني" جملة مركبة من فعل وفاعل"، وقال الجرجاني "وهذا هو الجملة من

[1] الزمخشري المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، ص32.
[2] المصدر نفسه، ص32 .

الفعل والفاعل" وهناك غيرهم من النحاة الأوائل أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي ممن أشاروا إلى هذا المفهوم دون ذكر المصطلح.

مما سبق يمكننا القول إن الزمخشري لم يأتي بهذا المصطلح من فراغ، وإنما هو ثمرة جهود النحاة قبله أمثال الجرجاني وأبو علي الفارس وغيرهما، ممن عرضوا مفهوم الجملة الفعلية وأشاروا إليها وإلى أركانها ووضعوا لها الأمثلة الكثيرة.

مما يحسب للزمخشري ويعد من انجازاته التجديدية في كتابه المفصل أنه انتقل بمفهوم الجملة الفعلية من مستوى الوصف والشرح إلى مستوى التقعيد والاصطلاح الصريح، فهو لم يذكر شرح للجملة الفعلية ولا وصف لها ولكنه كرر مصطلحها وعمِل على ترسيخه في كتب النحاة الذين جاءوا بعده.

قال ابن يعيش في شرح المفصل: «فمثال الجملة الفعلية زيد قام أبوه...كما سميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعل».[1]

نلاحظ من خلال هذا القول أن ابن يعيش يشرح كلام الزمخشري عن الجملة الفعلية ويقدم لها مثالاً، كما أنه يعلل سبب تسميتها بالفعلية ويقول "لأن الجزء الأول فعل"، فهنا ابن يعيش لم يكتفي بذكر المصطلح بل علل سبب تسميته أيضاً.

ورد مصطلح "الجملة الفعلية" في عدة مواضع من كتاب المفصل نذكر منها:

_ قوله في فصل ما أضمر عامله على شريطة التفسير: «أن تعطف هذه الجملة على الجملة الفعلية».[2]

_ذكره في فصل الجملة تقع حالاً «والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون إسمية او فعلية...وان كانت فعليه لم تخلو من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً».[3]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص229/230.

[2] الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل،ص65.

[3] المصدر نفسه، ص 82 / 83.

_قال في فصل "إذْا وإذا" في حديثه عن "إذا" أنها تضاف للفعلية قائلاً: «وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية».[1]

نلاحظ مما سبق ذكره أن الزمخشري كان يهدف بتكراره لمصطلح الجملة الفعلية إلى ترسيخه وتثبيته في الكتب النحوية التي جاءت بعده.

مما سبق يمكننا القول إن الزمخشري لم يكن أول من ذكر مصطلح "الجملة الفعلية"، ولكن كان له الفضل الكبير في ترسيخه وتثبيته في كتب النحاة الذين جاءوا بعده، كما أن دوره تمثل في ذكر المصطلح و الإشارة إليه فقط دون شرحه وذكر خصائصه ومكوناته، وسنتعرف لاحقاً على ما أضافه النحاة لهذا المصطلح من بعده.

1_9 مصطلح الجملة الفعلية عند ابن الأنباري(577هـ):

قال في كتابه أسرار العربية: «فان قيل: على كم ضرباً تنقسم الجملة؟ قيل: على ضربين، جملة إسمية وجملة فعلية...وأما الفعلية فما كان الخبر الأول منها فعلاً نحو: زيد ذهب أخوه، وعمر وإن تكرمه يكرمك، وما أشبه ذلك».[2]

نلاحظ من خلال هذا القول أن الأنباري خالف الزمخشري في أقسام الجملة، حيث يرى أنها قسمين فقط، ولكنه تبعه في ذكره لمصطلح الجملة الفعلية ولم يكتفي بذلك بل اتبعه بشرح ومثال يوضحه.

مما سبق نستنتج أن ابن الأنباري تبع الزمخشري في استخدامه لمصطلح الجملة الفعلية ما ساهم في ترسيخه وتثبيته في كتب النحاة الذين جاءوا من بعده.

1_10 مصطلح الجملة الفعلية عند ابن عصفور(ت669هـ):

قال ابن عصفور في حديثه عن الخبر إذا جاء جملة: «والجملة تنقسم قسمين إسمية وفعلية».[3]

---

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، ص217.

[2] ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 73.

[3] ابن عصفور، المقرب، ص124.

نلاحظ من خلال هذا القول ان ابن عصفور خالف الزمخشري في اقسام الجملة حيث ذهب الى أنها قسمين فقط، ولكن تبعه في استخدام مصطلح الجملة الفعلية.

تكرر مصطلح الجملة الفعلية في عده مواضع من كتاب المقرب نذكر منها:

في باب الاشتعال: «وإما أن يكون جملةً فعلية».[1]

في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر: «والجملة الواقعة خبراً ل "أن" إذا كانت فعلية».[2]

كذلك في باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم، قال: «...وأن يكون معطوفاً على ما تقدم وذلك إذا كانت الجملة فعلية».[3]

نستنتج مما سبق أن ابن عصفور تبع الزمخشري استعماله لمصطلح "الجملة الفعلية" وقد كان له دور كبير في ترسيخه وتثبيته في كتب النحاة الذين جاءوا من بعده.

1_11 مصطلح الجملة الفعلية عند ابن مالك(672هـ):

قال ابن مالك في كتابه شرح التسهيل: «والجملة إسمية وفعلية».[4]

قال في شرح كلامه: «الجملة الواقعة خبراً إذا كانت إسمية فمثالها: الله فضله عظيم، وإن كانت فعلية فمثالها:"الله يجتبي إليه من يشاء"».[5] [الشورى: 13]

من هذين القولين نستنتج أن ابن مالك تبع سابقيه في استعمال مصطلح الجملة الفعلية، ولكنه لم يقدم أية إضافةٍ له، بل اكتفى بذكره ووضعِ مثالٍ له، وهذا دليلٌ على استقرار المصطلح ونضجه، إذ أصبح من البديهيات التي لا نقاش فيها.

---

[1] ابن عصفور، المقرب، ص133.

[2] المصدر نفسه، ص172.

[3] المصدر نفسه، ص226.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص309.

[5] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

1_12 مصطلح الجملة الفعلية عند ابن هشام(761هـ):

قال ابن هشام في كتابه مغني اللبيب: «والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم».[1]

من خلال هذا القول نلاحظ أن ابن هشام لم يكتفِ بذكر مصطلح "الجملة الفعلية" وإعطاء مثال لها كما فعل السابقون، بل وضع له تعريفاً بقوله: "هي التي صدرها فعل" وأتبعه بعدة أمثلة توضيحية.

قال أيضاً: «مرادنا بصدر الجملة مسند ومسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... ومن نحو أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية».[2]

يقصد ابن هشام في قوله هذا أن الجملة الفعلية إذا سبقت بأي أداة سواء أكانت استفهام أو توكيد أو غيره، لا يغير من كونها جملة فعلية لأنها مؤلفة من مسند ومسند إليه، وهما ركنين أساسيين فيها.

مما سبق نستنتج أن ابن هشام ساهم في تطور مصطلح "الجملة الفعلية" من خلال وضعه لتعريفٍ له، فهو لم يكتفي بذكره كما فعل الزمخشري، ولا بوصفه كما فعل الجرجاني بل قدم تعريفاً واضحاً له.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن مصطلح الجملة الفعلية لم يرد صراحةً في كتب النحاة الأوائل رغم وضوح مفهومه وأركانه لديهم، فقد كانوا يصفون هذا المفهوم ويضعون له الأمثلة دون تسميته أو وضع اصطلاحٍ له.

يعد الجرجاني هو أول من ذكر مصطلح الجملة الفعلية في كتابه "المقتصد في شرح الإيضاح" ولكنه لم يستعمله، وسمى الجملة باسم "الجملة المركبة من فعل وفاعل".

كان للزمخشري دور كبير في إبراز مصطلح "الجملة الفعلية" في كتابه المفصل حيث أنه أخذه عن الجرجاني، واستقر على استعماله وإذاعته، ما ساهم في تثبيته في كتب النحاة الذين جاءوا بعده، ومما يجدر

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص403.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ذكره أن كل النحاة الذين جاءوا بعد الزمخشري أمثال ابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك تبعوه في استعمال هذا المصطلح ولم يخالفه فيه أحد.

أضاف ابن هشام تعريفاً لمصطلح الجملة الفعلية، ولم يكتفي بذكره كما فعل سابقوه.

المبحث الثالث: تبويب الكتاب

المطلب الأول: أساس التبويب عند الزمخشري

يعتمد بناء الكتب النحوية على طريقة التبويب، فهي التي تُظهر ترتيب المادة العلمية وتنظيم الأفكار، وعند النظر في كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري نلاحظ أنه تبويب دقيق قائم على منهجية واضحة، ولكنه لم يأت من فراغ، فكما يرى حسن عون أن الزمخشري رأى في المؤلفات السابقة أنها مضطربة في المنهج وفي ترتيب الأبواب، ويغلب عليها عدم الوضوح فأتى بتبويب جديد[1]،ومن هنا فإن الوقوف على أساس التبويب عند الزمخشري يقتضي الإشارة إلى بعض الكتب التي سبقت كتابه المفصل ،وسنقتصر على ثلاثة كتب هي: الجمل في النحو للزجاجي ،الإيضاح لأبي علي الفارسي، اللمع في العربية لابن جني.

1. الجمل في النحو للزجاجي:

يعد كتاب الجمل للزجاجي المتوفى سنة (337هـ)من أهم وأشهر الكتب النحوية في التراث العربي، وقد ضم هذا الكتاب عدة موضوعات صوتية وصرفية ونحوية، وبعد اطلاعي عليه وجدت أنه يضم 147باباً، بدأه بذكر أقسام الكلام ثم باب الإعراب ثم الأفعال ،التثنية والجمع، الفاعل، المفعول، ما يتبع الاسم في اعرابه، أقسام الأفعال في المتعدي، الابتداء، اشتغال الفعل عن المفعول بضمير، حروف الخفض...منذ ومذ، الجمع بين إن وكان،...باب الإضافة، التأريخ، النداء...باب المعرفة والنكرة،...من مسائل حتى في الأفعال ...أفعال المقاربة...باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة،...النفي بلا...باب التمييز، الإغراء، التصغير...النسب...ألف الوصل وألف القطع، معرفة المعرب والمبنى...أحكام الهمز في الخط، المقصور

[1] ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص83.

والممدود، المذكر والمؤنث...أسماء الفاعلين والمفعولين، الحروف التي ترفع ما بعدها في الابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع...أسماء المفعولين، الحكاية، باب أبنية الأسماء...باب أبنية الأفعال...التصريف.. ...الإدغام...الحروف المهموسة ...من شواذ الإدغام، الجمل.[1]

يرى عبد الفتاح شلبي أن هذا التبويب تبويب غير منظم ومضطرب في التنسيق، قال في ذلك: «هذا ترتيب مشوه متعثر كما ترى، لا يخضع لملاك عام، ولا يصدر عن نظرة خاصة».[2]

يتضح لنا من خلال هذا التبويب أن أبواب الكتاب متداخلة مع بعضها ولا يوجد تقسيمات واضحة، كما نلاحظ اختلاط الأبواب النحوية مع الصرفية والصوتية، فمثلاً في الباب الأول يتكلم المؤلف عن الإعراب وعلامات الإعراب ثم ينتقل فيتحدث عن التثنية والجمع وهو موضوع صرفي، ثم يعود ويتحدث عن التوابع في باب ما يتبع الاسم في اعرابه، ثم بعده يتحدث عن أقسام الأفعال المتعدية وهكذا.

نلاحظ في ترتيب الأبواب أن المؤلف لا يراعي ترتيب الأبواب بوصفها مترابطة بل يرتبها كأن كل باب مستقل عن الآخر، كما نلاحظ أنه لا يفصل بين الحروف ولا يخصص لها باباً معيناً بل يذكرها ضمن الأبواب المختلفة.

يرى فاضل السمرائي أن من اصطلاحاته يتضح أن بعضها لم يستقر عنده كما استقر عند النحاة من بعده، فمثلاً يذكر "التنازع" تحت عنوان: الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه ما يفعله الآخر، كما سمى ألف الوصل وألف القطع بدل "الهمزة" وعبر عن "إنما ولعلما "بحروف الرفع.[3]

يرى كريم حسن ناصر الخالدي أن أساس التبويب في كتاب الجمل هو العامل، فقد عرض في أول كتابه أبواباً نحوية توضح دور العامل مثل باب الاعراب، الفاعل والمفعول وغيرها التي تظهر ما يحدثه فيها

---

[1] ينظر: ابن عصفور، شرح جمل للزجاجي، تق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت،1998م، ط1، ج1، ص 577_ 584.

[2] عبد الفتاح اسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي(حياته، مكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو)،دار المطبوعات الحديثة،جدة،1989م،ط3،ص521.

[3] ينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمار،2005م، ط1، ص38.

العامل من رفع ونصب وجر وغير ذلك.[1]

2. كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي:

يرى حسن شاذلي فرهود أنه من أهم الكتب التي ألفها أبو علي الفارسي المتوفى سنة (373هـ)، حيث أنه يتكون من 160 باب، وقد قسمه قسمين قسم في النحو، وقسم في الصرف سماه التكملة.[2]

بدأ أبو علي الفارسي كتابه هذا بالحديث عن الكلام وما يتألف منه، وذكر الفعل والاسم اقسام الفعل والحرف، ثم ذكر باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً، ثم باب الإعراب، باب البناء، باب من أواخر الأسماء المعربة، باب التثنية والجمع، إعراب الأفعال، إعراب الأسماء، الابتداء، خبر المبتدأ...الفاعل، الفعل المبني للمفعول به، الأفعال التي لا تتصرف، التعجب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر...الأسماء التي أعملت عمل الفعل...الأسماء المنصوبة، وغيرها من الأبواب الكثيرة.[3]

مما سبق نلاحظ أن اثار التنظيم والترتيب واضحة في تبويب هذا الكتاب، ويرى عبد الفتاح شلبي أن أساس التبويب في هذا الكتاب مبني على العامل.[4]

نلاحظ من خلال عرضنا لبعض أبواب كتاب الإيضاح أنه مرتب ترتيباً دقيقاً، وأن مواضيعه مترابطة ومتسلسلة، فهو يبدأه بذكر الكلام وما يتألف منه، ويذكر الفعل ثم الاسم ثم الحرف وهذا هو التقسيم الشائع، كما يذكر باب الإعراب ثم باب البناء كذلك في باب إعراب الافعال ويليه باب إعراب الأسماء، فهو هنا لا يخلط المواضيع والأبواب بل يجعلها متتابعة ومترابطة، كذلك نلاحظ أنه فصل أبواب النحو عن الصرف، وسمى قسم الصرف بالتكملة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن كتاب الإيضاح يختلف في تبويبه كثيراً عن كتاب الجمل ذلك أن كتاب الجمل أبوابه مختلطة وغير مرتبة وفق منهجية واضحة، ووفق تسلسل المواضيع كما أنه يضم أبواب الصرف

---

[1] ينظر: كريم ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء، عمان،2007م، ط1، ص179.

[2] ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح، (مقدمة المحقق ص 09)

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص10.

[4] ينظر: عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص 518.

والصوت إلى جانب النحو في أبواب مختلطة و متداخلة وغير محددة، أما كتاب الإيضاح فترتيبه دقيقٌ وواضحٌ على أساس العامل، ونلاحظ أن مواضيعه متسلسلة و مترابطة كما أنه مقسم قسمين قسم خاص بالنحو وقسم خاص بالصرف.

مما سبق يمكننا القول إن أبا علي الفارسي قدم تبويباً نحوياً أكثر نضجاً ودقةً من سابقيه، إذ بنى أبوابه على أساس العامل النحوي، وهذا ما جعله يتصف بالوضوح والتسلسل والترابط بخلاف ما نجده في كتب السابقين، وعلى هذا فكتاب الإيضاح يعد من أوائل الكتب النحوية التي ظهر فيها هذا التبويب المنظم والمترابط.

3. كتاب اللمع لابن جني:

يعد كتاب اللمع من أهم الكتب التي ألفها ابن جني المتوفي (سنة392هـ) والتي تضم أفكاره وآراءه النحوية، ويرى فاضل السمرائي أن هذا الكتاب يمتاز بالتنسيق الجيد والتنظيم الدقيق وهذا يدل على أن ابن جني استفاد كثيراً من تبويب أستاذه أبو علي الفارسي في كتابه الايضاح.[1]

بعد اطلاعي على كتاب اللمع وجدتُ أن ابن جني بدأه مباشرةً بعرض الأبواب النحوية والتي هي: الكلام و أنواعه، المعرب والمبني ويندرج فيه: إعراب الاسم المعتل، التثنية، الجمع، الأفعال، ثم الأسماء المرفوعة ويندرج تحتها: المبتدأ والخبر، الفاعل، نائب الفاعل اسم كان خبر إن، ما العاملة عمل ليس، إن واخواتها، لا في النفي، الأسماء المنصوبة ويندرج تحتها: المفعول المطلق، المفعول به، المفعول فيه ،ظرف الزمان وظرف المكان، المفعول لأجله ،المفعول معه ،الحال ،التمييز، الاستثناء، الأسماء المجرورة ،حروف الجر...الإضافة ،الوصف ،التوكيد ،البدل، العطف النكرة والمعرفة، النداء، الترخيم ،التثنية، باب إعراب الأفعال وبنائها، الحروف التي تنصب الفعل، حروف الجزم، الشرط، التعجب، نعم وبئس...إلخ، ثم ينهي

[1] ينظر: فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص40.

كتابه بالمواضيع الصرفية مثل: الجمع، القسم ،النسب التصغير، ألفات القطع وألفات الوصل، الاستفهام الحكاية، الخطاب، الإمالة. [1]

نلاحظ في هذا التبويب أنه تبويبٌ واضحٌ ومتسلسل وترتيبه جيد، فالأبواب لها علاقة بما يحتويها من مواضيع فباب معرفة الأسماء المرفوعة مثلًا يحتوي على المبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل وغيرها، وهذه كلها عبارة عن أسماء مرفوعة.

لم يخلط ابن جني بين الأبواب والمواضيع بل كان كلما يكمل باباً نحوياً يدخل في الباب الآخر، فأتت مواضيعه مرتبة وغير مختلطة على عكس كتاب الزجاجي الذي جاءت مواضيعه متداخلة ومختلطة كما رأينا سابقاً.

بدأ ابن جني كتابه بالحديث عن الكلام وأقسامه كما فعل النحاة السابقون أمثال الفارسي والزجاجي.

يتضح من خلال هذا التبويب أنه مبني على أساس المعمولات، أي على أوجه الإعراب، فقد بدأه بذكر المرفوعات والمنصوبات ثم المجرورات.

مما سبق نستنتج أن ابن جني في تبويب كتابه اللمع استفاد من أستاذه الفارسي، كما أنه وضع هذا التبويب على أساس المعمولات، وامتاز كتابه بالتنظيم والدقة والترابط والتسلسل في عرض الموضوعات.

4. كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري:

عرفنا سابقاً أن التبويب النحوي كان مختلطاً وغير منهج عند النحاة الأوائل، وذكرنا مثالاً لذلك كتاب "الجمل" للزجاجي، ورأينا أن بداية التنظيم والتنسيق ظهرت عند أبي علي الفارسي في كتابه الايضاح، وعند تلميذه ابن جني في كتابه اللمع، ولأن سنتطرق إلى تبويب كتاب المفصل في صنعة الإعراب هذا الكتاب الذي يعد من أهم الكتب النحوية بعد كتاب سيبويه.

[1] ينظر: ابن جني، اللمع في العربية،ص170.

بدأ الزمخشري كتابه بمقدمة قال فيها: «فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب "المفصل في صنعة الإعراب" مقسوماً أربعة أقسام: القسم الأول: في الأسماء، القسم الثاني: في الأفعال، القسم الثالث: في الحروف، القسم الرابع: في المشترك من أحوالها».[1]

من خلال هذا التقسيم يظهر أن هذا الكتاب هو كتابٌ جامعٌ لكل الموضوعات النحوية والصرفية وغيرها، بدأه بفصل في معنى الكلمة والكلام.

سار الزمخشري في تقسيم كتابه على ما يلي:

القسم الاول قسم الأسماء ذكر فيه:

ومن اصناف الاسم المعرب:

القول في وجوه اعراب الاسم:

_ذكر المرفوعات: الفاعل، المبتدأ والخبر، خبر إن وأخواتها، خبر لا التي لنفي الجنس، اسم ما ولا المشبهتين بليس.

_ذكر المنصوبات: المنصوب باللازم اضماره، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول له، الحال، التمييز، المنصوب على الاستثناء، الخبر والاسم في بابي كان وإن، المنصوب ب لا التي لنفي الجنس، خبر ما ولا المشبهتين بليس.

_ذكر المجرورات: التوابع، التأكيد، الصفة، البدل عطف البيان، العطف بالحروف.

ومن أصناف الاسم المبني: المضمرات، أسماء الإشارة الموصولات، أسماء الأفعال والأصوات، الظروف، المركبات، والكنايات.

[1] الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، ص08.

ومن أصناف الاسم المثنى: المجموع، المعرفة والنكر، المذكر والمؤنث، المصغر، المنسوب، العدد المقصور والممدود، والأسماء المتصلة بالأفعال، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة أفعل التفضيل، الاسم الرباعي، ومن أصناف الاسم الخماسي.

القسم الثاني: قسم الأفعال ويتضمن ما يلي:

ومن أصناف الفعل الماضي، ومن أصناف الفعل المضارع، ذكر وجوه إعراب المضارع: المرفوع، المنصوب، المجزوم.

ومن أصناف الفعل مثال الأمر: المتعدي وغير المتعدي، المبني للمفعول، أفعال القلوب، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، فعلا المدح والذم، فعلا التعجب، الثلاثي، الرباعي.

القسم الثالث: الحروف ويتضمن:

ومن أصناف الحروف: حروف الإضافة، الحروف المشبهة بالفعل، حروف العطف، حروف النفي، حروف التنبيه، النداء، حروف التصديق والإيجاب، حروف الاستثناء، حرفا الخطاب، حروف الصلة، حرفا التفسير، الحرفان المصدريان ،حروف التحضيض، حروف التقريب ،حروف الاستقبال، حرفا الاستفهام، حرفا الشرط، حرف التعليل، حرف الردع، اللامات، تاء التأنيث الساكنة، التنوين، النون المؤكدة، هاء السكت، شين الوقف، حرف الإنكار ،حرف التذكر.

القسم الرابع المشترك، ويتضمن:

الإمالة، الوقف، تخفيف الهمزة، التقاء الساكنين، حكم أوائل الكلم، زيادة الحروف، إبدال الحروف، الاعتلال، القول في الواو والياء فاءين، القول في الياء والواو عينين، القول في الواو والياء لامين، ومن أصناف المشترك الإدغام. [1]

هذه هي كل أبواب الكتاب وموضوعاته.

---

[1] ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل،ص 582/583.

نلاحظ من خلال هذا العرض لأقسام الكتاب وأبوابه أن القسم الأكبر هو قسم الأسماء، فقد احتوى على أكبر عدد من الأبواب، إذ يبدأ من الصفحة 21 إلى الصفحة 314.

نلاحظ أن هذا التبويب منظمٌ تنظيماً جيداً، ويتسم بسهولة والوضوح في العرض، كما أن مباحثه مترابطة ومتسلسلة.

يبدأ الزمخشري بالكليات في العرض، ثم ينتقل إلى الجزئيات مثل القول في وجوه إعراب الاسم ثم ينقل إلى المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات وهكذا.

ومن مظاهر التجديد في هذا التبويب نذكر:

ذكر الزمخشري منهج كتابه وخطته في المقدمة ويرى السمرائي أن هذا لم يظهر عند النحاة السابقين له.[1] ابتكر تبويباً جديداً للنحو في كتابه المفصل أساسه صرفي، إذ بوبه على أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، ولم يسبقه في هذا أحد.

مما سبق نستنتج أن الزمخشري استفاد من أبي علي الفارسي في طريقة تبويبه لكتابه الإيضاح حيث تبعه في وضعه للمقدمة وفي طريقة ترتيبه للمواضيع وجعلها مترابطة ومتسلسلة، وغير مختلطة كما رأينا عند الزجاجي، كما أنه ابتكر أساساً جديداً للتبويب لم يسبقه إليه أحد، وكذلك ذكر خطة كتابه في المقدمة وهذا لم يظهر إلا عنده.

المطلب الثاني: أتباع الزمخشري ومخالفوه في تبويبه.

ابن الحاجب:

تابع ابن الحاجب الزمخشري في تبويب كتابه الكافية في علم النحو، حيث اعتمد على نفس الأساس الذي اعتمد عليه الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب.

---

[1] ينظر: فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري،ص109.

بدأ ابن الحاجب كتابه بالحديث عن الكلمة والكلام والإعراب، والممنوع من الصرف، ثم انتقل إلى المرفوعات وذكر فيها: الفاعل، التنازع، مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ والخبر، وقوع الخبر جملة، وجوب تقديم المبتدأ، تعدد الخبر، دخول الفاء في خبر المبتدأ...الخ.

المنصوبات، المنصوب ب لا التي لنفي الجنس، خبر ما ولا المشبهتين بليس.

المجرورات تتضمن: التوابع، النعت، العطف، التأكيد البدل، عطف البيان.

المبني، المضمر، نون الوقاية، ضمير الفصل، ضمير الشأن والقصة، أسماء الإشارة، الموصول، أسماء الأفعال، أسماء الأصوات، المركبات، الكنايات الظروف.

المعرفة والنكرة، العدد، المذكر والمؤنث، المثنى

الجموع: جمع المذكر السالم، جمع المؤنث، جمع التكسير.

المصدر: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

الأفعال: الماضي، المضارع، نواصب المضارع، جوازم المضارع، فعل الأمر، فعل ما لم يسم فاعله، المتعدي وغير المتعدي، أفعال القلوب، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، أفعال التعجب، أفعال المدح والذم.

الحروف: حروف الجر، المشبهة بالفعل، الحروف العاطفة، التنبيه، النداء، الإيجاب، الزيادة، حرفا التفسير حروف المصدر، حروف التحضيض، حرف التوقع، حرفا الاستفهام، حروف الشرط، حرف الردع، تاء التأنيث الساكنة، التنوين، نون التأكيد. [1]

تابع ابن الحاجب سابقيه في بدء كتابه بالحديث عن الكلمة والكلام.

تابع الزمخشري في تبويبه لكتابه المفصل في صنعة الإعراب.

نلاحظ من خلال هذا التبويب أن ابن الحاجب يبدأ بالكليات ثم ينتقل إلى الجزئيات في ترتيب المواضيع وعرضها.

---

[1] ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ص120/119.

اتسم تبويب ابن الحاجب بالتنظيم، والترابط، والتسلسل في العرض.

خالف ابن الحاجب الزمخشري في تقسيم كتابه، إذ لم يتبعه في تقسيمه الرباعي، كما أنه لم يذكر مباحث الصرف في كتابه الكافية بل خصص له كتاباً خاصاً سماه الشافية في علمي التصريف والخط.[1]

مما سبق نستنتج أن ابن الحاجب من النحاة الذين اتبعوا الزمخشري في أساس تبويبه لكتابه المفصل، ولكنه خالفه في أمرين هما: أقسام الكتاب، وفي فصل مباحث الصرف عن النحو وجعلهم في كتاب خاص.

ابن عصفور:

لم يتابع ابن عصفور الزمخشري في تبويب كتابه المقرب بل سار على تبويبٍ جديد أساسه الكلمة العربية إفراداً وتركيباً.

قال كريم حسن ناصح الخالدي: «وهذا الأساس مستوحى من تعريفهما للنحو بأنه علم بأحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً».[2]

بدأ ابن عصفور كتابه المقرب بمقدمة عرف فيها كتابه وذكر منهجه قائلاً: «فوضعت في ذلك كتاباً صغير الحجم، مقرباً للفهم، ورفعت فيه من علم النحو وشرائعه، وملكته عصيه وطائعه، وذللته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع».[3]

ذكر ابن عصفور بعد المقدمة: حقيقة النحو، ثم باب تبيين الكلام وأجزائه، تبيين أحكام الكلم، باب الإعراب ،باب معرفة علامات الإعراب، باب الفاعل، باب نعم وبئس، باب التعجب، باب ما لم يسم فاعله، باب المبتدأ وخبره، الاشتغال، كان وأخواتها، باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها...باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، باب المفعول به، باب الأفعال المتعدية، اسم الفاعل، الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، باب المصدر العامل عمل فعله، أسماء الأفعال، باب الإغراء...باب المنصوبات التي يطلبها

---

[1] ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ص106/59.

[2] كريم حسن ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص227.

[3] ابن عصفور، المقرب، ص 66.

الفعل على اللزوم، باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم ...باب النداء، حروف الخفض، حروف القسم، باب الإضافة، النعت، التوكيد ،عطف البيان...الحكاية...باب الإدغام من كلمتين، باب مخارج الحروف العربية الأصول...ذكر الأحكام التصريفية...الخ.[1]

من خلال هذا العرض لأبواب كتاب المقرب نلاحظ أنه مختلف تماماً عن تبويب كتاب المفصل، حيث أن تبويب كتاب المفصل كان على أساس الكلمة وأقسامها أما المقرب فتبويبه كان على أساس الإفراد والتركيب.

_بدأ ابن عصفور كتابه بتعريف النحو، ثم ذهب إلى ذكر الكلام وهذا مخالف لما بدأ به النحاة السابقون.

_نلاحظ أن ابن عصفور ينتقل في كتابه من العام إلى الخاص حيث ذكر الكلام، ثم فصل وذكر الكلمة وأحكامها.

_من خلال اطلاعي على كتاب المقرب وأبوابه وجدتُ أن ابن عصفور يعتني عنايةً شديدةً بالتعريفات، فمثلاً في باب الفاعل يبدأه مباشرةً بتعريف الفاعل، كذلك في التعجب والابتداء والمبتدأ والخبر وغيرها.

_لم يقسم ابن عصفور كتابه إلى أربعة أقسام كما فعل الزمخشري.

_لم يضع ابن عصفور قسماً خاصاً للحروف بل كان يتطرق لها ضمن مباحثها الخاصة، فمثلاً باب النداء بدأه مباشرةً بذكر حروف النداء.

نلاحظ من خلال تبويبه أنه بدأ بأبواب النحو، ثم ذكر الأصوات، ثم انتقل إلى الصرف.

مما سبق نستنتج أن ابن عصفور لم يتبع الزمخشري في تبويب كتابه المقرب، بل جاء بتبويب جديد لم يسبقه إليه أحد أساسه الإفراد والتركيب.

ابن مالك:

أ. **الألفية:** من أهم الكتب النحوية وأشهرها، وهي عبارة عن منظومة في النحو والصرف، كان هدفه منها تسهيل النحو على المتعلمين.

---

[1] **ينظر:** ابن عصفور، المقرب ، ص 625/ 648.

بدأ ابن مالك كتابه بالحديث عن الكلام وما يتألف منه، ثم المعرب والمبني، النكرة والمعرفة، العلم، اسم الإشارة ،الموصول، المعرف بأداة التعريف، الابتداء ،كان وأخواتها، (ما ولا ولات وإن) المشبهات بليس، أفعال المقاربة، إن وأخواتها التي لنفي الجنس، ظن وأخواتها، اعلم وارى، الفاعل، النائب عن الفاعل، اشتغال العامل عن المعمول، تعدي الفعل ولزومه، التنازع في العمل، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول معه، الاستثناء، الحال، التمييز، حروف الجر، الإضافة...باب الحكاية، التأنيث، المقصور والممدود، كيفية تثنية المقصور والممدود، جمع التكسير، التصغير، النسب، الوقف، الإمالة، التصريف... إلى غاية الإدغام.[1]

من خلال هذا العرض لمواضيع الألفية نلاحظ أن ابن مالك لم يضع لهذا الكتاب أبواباً وفصولاً واضحةً بل اكتفى بذكر العناوين العامة ولم يذكر الثانوية والتفصيلات، وهذا في رأيي لأنه كتابٌ مختصرٌ لما جاء في الكافية.

ب. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

بدأ ابن مالك كتابه هذا بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به، ثم باب الإعراب الصحيح الآخر، باب اعراب المعتل الآخر، إعراب المثنى والمجموع على حده، باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، باب المعرفة والنكرة، المضمر، الاسم العلم، الموصول، اسم الإشارة، المعرفة بالأداة، المبتدأ، الأفعال الرافعة ...ثم ينتقل إلى المفعولات وأنواعها وأحكامها، ثم باب المستثنى ويذكر جميع احواله ثم الحال، التمييز، العدد...ثم ينتقل إلى مجموعة الجر فالتوابع...الخ من الأبواب.[2]

نلاحظ من خلال هذا العرض أن هذا الكتاب يضم أكبر عدد من الأبواب مقارنةً بالألفية.

---

[1] ينظر: ابن مالك، الخلاصة في النحو، تح: سليمان بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ص 226.

[2] ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م، ص358.

يرى محمد ابراهيم عبادة أن ترتيب ابن مالك في كتابه هذا يشبه ترتيب ابن جني في كتابه اللمع، حيث ان تبويبه قائمٌ على أوجه الإعراب التي هي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، وهذا النمط هو نمط المعمولات. [1]

نلاحظ من خلال تبويب ابن مالك في كتابه تسهيل فوائد وتكميل المقاصد أنه يشبه تبويب ابن عصفور في كتابه المقرب، ولكنه تميز عنه بكثرة التفصيلات، فمثلاً ابن عصفور في باب تبيين الكلام وأجزائه يذكر الاسم وتعريفه فقط، أما ابن مالك فيضيف عليه مميزات الاسم، كذلك ابن عصفور يذكر حالات إعراب الاسم، وابن مالك يقول اختصاص الجر بالاسم وهكذا، فهو يتوسع في طريقة عرضه مقارنةً بابن عصفور.

قال كريم حسن ناصح الخالدي عن ابن مالك: «وقد اهتدى بفكرة المنظم إلى أن خير طريقةٍ لعرض المادة النحوية والصرفية هو جمع المتشابه منها في مجموعات منسقة تلم شتات عدد من الموضوعات التي كانت توزع في المؤلفات السابقة –على وفق أسس معينة–في ثنايا الكتاب كأبواب مستقلة أو ضمن أبواب موضوعات أخرى».[2]

يتضح من خلال هذا القول أن ابن مالك جمع المواضيع المتشابهة، والتي كانت مبعثرة في أبوابٍ مستقلةٍ ووضعها في مجموعات.

يرى محمد كامل بركات أن ابن مالك امتاز بالتجديد في تبويب كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حيث أنه قسم كتابه إلى أبواب على خلاف الزمخشري الذي قسمه إلى فصول، فابن مالك نظم رؤوس المسائل في أبواب، ووضع فروعها في فصول، كما أن منهجه في ترتيب المسائل هو منهج تعليمي يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط السابق باللاحق والتسلسل في عرض المواضيع. [3]

---

[1] ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية،1986م، ص27.

[2] ينظر: كريم حسن ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي. ص236.

[3] ينظر: ابن مالك، تسهيل فوائد وتكميل المقاصد، (مقدمة المحقق ص43/44).

مما سبق يمكننا القول إن ابن مالك لم يتبع الزمخشري في تبويب كتابه تسهيل فوائد وتكميل المقاصد ولكن اتبع طريقة ابن عصفور وتميز عنه بكثرة التفصيلات في العرض، كما أن تبويبه في هذا الكتاب يختلف عن تبويبه في كتابه الألفية.

خلاصة:

بعد تتبعي لمسار التبويب النحوي قبل الزمخشري خاصةً عند الزجاجي في كتابه الجمل في النحو، وعند أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح، وعند ابن جني في كتابه اللمع في العربية أستنتج:

أن أساس التبويب عند الزجاجي كان العامل وعند أبي علي الفارسي وابن جني كان على أساس المعمولات، أي أوجه الإعراب.

أما عند الزمخشري فقد ابتكر تبويباً جديداً لم يسبقه إليه أحد، جعله على أساس صرفي هو أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وقد لقي منهجه في التبويب قبولاً عند بعض النحاة كابن الحاجب بينما خالفه أخرون كابن عصفور، وابن مالك مما يدل على أثره العميق في الفكر النحوي سواء بالإتباع أو بالمخالفة، ومما يعاب على هذا التبويب أنه تبويب يفرق الجملة ويشتت مكوناتها، ففي الجملةالفعلية يضع الفعل مع باب الفعل،ويضع الفاعل في باب الاسم،ويضع حرف النصب وحرف الجزم في باب الحرف،هده أهم سلبية لاحظها النحاة. لذلك نجد في التبويب النحوي عند ابن مالك تجاوزاً لتبويب الزمخشري، إذ نراه يضع حروف النصب والجزم مع الفعل، ويضع إن وأخواتها وكان وأخواتها مع الجملة الاسمية لأنها مختصة بها،ومهما يكون من أمر فإنه يحسب للزمخشري تطويره وابتكاره لتبويب جديد لم يسبقه إليه أحد، وبعمله هذا مهد الطريق لإعادة النظر في بناء أبواب النحو العربي.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

بعد البحث في موضوع تطور النحو العربي في القرن السادس من خلال كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري وصلت إلى النتائج التالية:

مر النحو العربي بعدة مراحل قبل وصوله مرحل الثبات والاستقرار.

ضمت مرحلة التأسيس والنمو قرنين من الزمن هما: القرن الأول والثاني، امتاز القرن الأول بالمحاولات الأولى لوضع النحو والعمل على الحد من انتشار اللحن وقد اختصت بها البصرة دون غيرها. القرن الثاني ظهرت فيه المحاولات الجادة والإنجازات مثل: كتاب سيبويه وظهر فيها نحاة بارزون مثل: الفراء وغيره واشتركت الكوفة إلى جانب البصرة في هذه المرحلة.

مرحلة النضج والترجيح ضمت القرن الثالث والرابع أما القرن الثالث فاتسمت مرحلته بالمناظرات والمشاحنات بين النحاة مثل: مناظرات ثعلب والمبرد كما اتسمت بنضج المصطلحات واكتمالها، أما القرن الرابع فاتسم بالخلط بين المذهبين والترجيح وكان أغلب نحاته يميلون إلى المذهب البصري، كما كثرت فيه المؤلفات والشروحات.

مرحلة التقويم والتأصيل شملت القرن الخامس والسادس اهتم نحاتها بكتب السابقين أمثال سيبويه والزجاجي وغيرهم، كما اتسمت بكثرة المؤلفات والإنجازات وكثرة النحاة البارزين أمثال الزمخشري والأنباري وابن الشجر وابن المعطي وأبو مضاء القرطبي وغيرهم، كما انتقلت دراسة النحو إلى المغرب العربي والأندلس.

مرحلة التصحيح والتثبيت ضمت القرن السابع والثامن اتسمت باستقرار الدراسات النحوية واكتمالها، ظهرت فيها مؤلفات قيمة، اهتم نحاتها بوضع الشروحات للمتون مثل شرح الألفية لابن هشام وكذلك لابن عقيل وغيرهم.

وبعد دراستي لبعض القضايا النحوية في كتاب المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري توصلت إلى بعض النتائج أذكر منها:

يعد الزمخشري هو أول من وضع تعريفاً دقيقاً للكلمة، حيث أنه استفاد من ذكر الجرجاني لهذا المصطلح وهو ساهم في ترسيخه واذاعته في كتب النحاة من بعده، حيث كان النحاة الأوائل يعبرون عن الكلمة بالكلام أو بالكلم، ولكنه ضبط المصطلح ووضع له تعريفاً لم يسبقه إليه أحد.

وضع الزمخشري للكلمة أربع سمات هي: أن تكون ملفوظة، ودالة ومفردة ودلالتها وضعية.

طور الزمخشري من مفهوم الكلام بإضافته لعنصري "التركيب والإسناد" اللذين يعدان ركنين أساسيين فيه ولم يسبقه أحد في ذلك.

تابع الزمخشري الجرجاني في تسويته الكلام بالجملة حيث يرى أنه لا فرق بينهما.

يعد الزمخشري هو أول من أطلق مصطلح "الاسمية "على الجمل حيث أن مصطلح الجملة الاسمية ورد أول مرة عند الجرجاني، ولكنه لم يستعمله وسمى الجملة الاسمية "بالجملة من المبتدأ والخبر" وقد ساهم الزمخشري في ترسيخ هذا المصطلح من خلال تكراره في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، وقد تبعه كل النحاة في استعمال هذا المصطلح.

يعد الزمخشري هو أول من أطلق مصطلح الجملة الفعلية على الجمل وقد استفاد من ذكر الجرجاني لهذا المصطلح وعمِل على ترسيخه وإذاعته في كتب النحاة بعده، كما ساهم في تجديده وتطويره من خلال انتقاله بمفهوم الجملة الفعلية من مستوى الوصف والشرح إلى مستوى التقعيد والاصطلاح والتثبيت.

ساهم الزمخشري في تطوير التبويب النحوي من خلال وضعه لتبويب جديد لم يسبقه إليه أحد في كتابه المفصل في صنعة الإعراب حيث بوبه على أساس صرفي، وهو أقسام الكلمة وقد تابعه ابن الحاجب في هذا التبويب.

ويظهر جليا مما سبق ذكره أن الزمخشري كان نحوياً مجتهداً لا مقلداً، فهو نموذجٌ لتطور الدراسة النحوية في القرن السادس الهجري، مما يدل على ازدهار الدراسة النحوية في هذا العصر عكس ما يصف بعض الدارسين هذا القرن بالجمود والتقليد.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجـــــــــع

قائمة المصادر والمراجـــــــــع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. أبو البركات ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1957م، ط1.

2. أبو البركات ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد.

3. أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق .

4. أبو البركات الأنباري، نزهه الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، 1998م.

5. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين.

6. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ، 1994م،ج1.

7. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، 1979م، ط3.

8. أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، 1984م، ط1.

9. أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، 2003م، ط1.

10. أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان،2004م،ط1.

11. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1.

12.أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح :فربنس كنركو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1936، ج9.

13.أبو علي الفارسي الايضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود،1969م، ط1،ج1.

14.أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة،1998م، ط1.

15.أبوحيان التوحيدي، الامتاع والموانسة، المكتبة العصرية، بيروت، 2011، ج1.

16.أبي بكر مجمد بن حسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2 .

17.ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ج1.

18.ابن الحاجب، الشافية متون في اللغة العربية، دار ابن حزم بيروت، 2005م، ط1.

19.ابن الحاجب، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.

20.ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة ،1996م، ط3، ج1.

21. ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت.

22.ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2.

23.ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر،عمان،1988م.

24.ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الجيل، بيروت، ج2.

25.ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م، م1.

26. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة،1974م .

27. ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، تح: علال احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط1.

28. ابن عصفور، شرح جمل للزجاجي، تق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت،1998م، ط1، ج1.

29. ابن عقيل، شرح ألفيه ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ج1.

30. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: شهاب أبو عمر، دار الفكر، بيروت.

31. ابن مالك، الخلاصة في النحو، تح: سليمان بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

32. ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.

33. ابن مالك، شرح التسهيل،تح: عبد الرحمن السيد وبدوي المختون،دارهجر،1990م،ط1،ج1 .

34. ابن هشام الانصاري، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تح: هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، ج1.

35. ابن هشام الانصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت،2001م، ط1.

36. ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ط4.

37. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تح: محمد يحيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،1991م،ج1.

38. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م، ط1، ج1.

39. ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، ج8.

40. أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة ومؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت،1997م.

41. الجرجاني، الجمل، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق ،1972م.

42. الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، 1982م، م1.

43. الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1988م، ط2.

44. الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تح: خديجة محمد حسن باكساني، رسالة ماجستير، فرع النحو قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى.

45. جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، 1979م،ط2،ج2.

46. جميل ابراهيم علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، رسالة دكتوراء، جامعة القديس يوسف، بيروت 1977م.

47. حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1970م.

48. خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد،1966م ط1.

49. خديجة الحديثي، المدارس النحوية،دارالأمل، الأردن،2001م،ط3 .

50. الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، نغازي، 1996م، ط2، ج1.

51. الزجاجي، الجمل، تح: ابن ابي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر ،1926م.

52. سيبويه، الكتاب،، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م،ط3.

53. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: احمد شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت 1998 ط1، ج2.

54.شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط3 .

55.صلاح رواي، النحو العربي (نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله)، دار الغريب، القاهرة، 2003م.

56.طاهر بن أحمد بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ج1

57.عبد الحميد القاسم النجار، الزمخشري اثاره ومنهجه النحوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية والدراسات الاسلامية، كلية التربية، جامعة الفاتح.

58.عبد الفتاح اسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي(حياته، مكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو)،دار المطبوعات الحديثة،جدة،1989م،ط3.

59.عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشوق، الرياض، 1992م، ط1 .

60.عبد الله بن حمدان الخثران، مرحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1993م.

61.عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.

62.علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار الغريب، القاهرة، 2007م.

63.فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار عمار،2005م، ط1.

64.الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت،1981م ،،ط1،ج1.

65.القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م،ط1،ج3.

66.كريم ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء، عمان،2007م، ط1.

67.كمال جبري عبهري، الزمخشري سيرته آثاره مذهبه في النحو، دار الجنان، عمان، 2014م، ط1 .

68.محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية،1986م.

69.محمد الشاطر احمد محمد، الموجز في نشأة النحو، مكتبه الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983م.

70. محمد الطنطاوي، نشأة النحو تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2.

71.محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت،2008م، ط1.

72.محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان، تح: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،1997م،ط1،ج1.

73.محمد عبد الخالق عضيمة، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض،1405 هـ، ط1.

74. مصطفى حجاج، مفهوم الجملة والكلام عند النحاة العرب، (مقاربات)، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 22 مارس 2016م.

75.المطرزي، المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد السيد طلِب، مكتبة الشباب، المنيرية، ط1.

76.مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر ،1958م،ط2.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص	
مقدمة	أ_ج
مدخل	05
الفصل الأول: مراحل تطور النحو العربي.	11
1_المبحث الأول: مرحلة التأسيس والنمو.	12
2_المبحث الثاني: مرحلة النضج والترجيح.	24
3_المبحث الثالث: مرحلة التقويم والتأصيل.	33
4_المبحث الرابع: مرحلة التصحيح والتثبيت.	42
الفصل الثاني: أهم القضايا التجديدية عند الزمخشري.	52
1_المبحث الأول: المقابلة بين الكلمة والكلام.	53
2_المبحث الثاني: مصطلحا الجملة الاسمية والفعلية.	73
3_المبحث الثالث: تبويب الكتاب.	95
الخاتمة.	109
قائمة المصادر والمراجع.	113
فهرس المحتويات.	120